جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامعة وهران 2

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع والأنثربولوجيا

أطروحة

لـنيـل شهادة دكتوراه نظام ل.م.د

في علم إجتماع التنظيم والعمل

النشاط الرعوي في الجزائر: تمثلات وممارسات

مقاربة سوسيولوجية بمنطقة وادليلي- تيارت

من إعداد الطالب

مديوني عبدالقادر

الأستاذ المشرف

أ.د. مولاي حاج مراد.

تشكيلة لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
رئيس	حساين زاهية	استاذة	جامعة وهران2
مشرفا	مولاي حاج مراد	أستاذ	جامعة وهران2
مناقشا	بلحاج حسنية	استاذة	جامعة وهران2
مناقشا	بن مغنية قادة	استاذ محاضر ا	جامعة معسكر
مناقشا	بن تامي رضا	استاذ	جامعة تلمسان

الموسم الجامعي

2025-2024

الإهداء

الى روح والدي وإبنتي

وإلى والدتي

والى كل افراد العائلة الصغيرة والكبيرة

وإلى كل الأصدقاء

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور مولاي حاج مراد، الذي كان سنداً وموجهاً لنا على مدار فترة إشرافه على إعداد هذه الرسالة. لقد كان لدعمه وتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل، فله مني أعمق عبارات الشكر والعرفان.

كما أود أن أعرب عن إمتناني العميق لجميع أساتذتي على مدار كل سنوات دراستي، وأشكر كذلك كل الأصدقاء الذين كانوا جزءاً من هذا العمل بطرق مختلفة.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري لكل العاملين في مؤسسة الفرع الفلاحي الجهوي بوادليلي ومديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت، ولجميع الأطباء البيطريين الخواص في منطقة وادليلي وخارجها، على ما قدموه لنا من دعم ومساعدة

إلــى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

إلــى كل هؤلاء أتقدم بفائق الشكـر والتقديـر

الفهرس

مقدمة 25
المبحث الأول : التعريف بالمنطقة.....26
منطقة وادليلي: 26
الإستيطان المحلي 28
المبحث الثاني: إستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة بمنطقة وادليلي 30
Iاستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة 30
أولا: سيرورة الفلاح بوادليلي 30
ثانيا: ميلاد المؤال بوادليلي 34
المبحث الثاني: العشرية السوداء 42
المبحث الثالث: النشاط الرعوي في المرحلة الراهنة 53
الواقع الرعوي مابعد العشرية السوداء: 53
تحديات النشاط الرعوي في الوضعية الجديدة: 57
خلاصة 64
الفصل الثاني 26
تنظيم النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي 26
المبحث الأول: ممارسة النشاط الرعوي.....67
.أساليب تربية الماشية:.....67
الممارسة المهنية للنشاط الرعوي 68
اليد العاملة 75
الوظائف المرتبطة بالنشاط الرعوي.....82
التغذية الحيوانية 86
لباس العمل في النشاط الرعوي:.....91
المبحث الثاني: المعاملات الرعوية.....95
السوق: 95
تعاملات البيع والشراء في السوق: 96
مخاطر التَّسوق على المؤال:.....99

.الزبون الرعوي 105
العادات والتقاليد وعلاقتها بالمنتوج الرعوي.....106
تنظيم العقود في النشاط الرعوي 108
المبحث الثالث: : فض النزاعات في النشاط الرعوي.....116
المرجع في فض النزاعات.....116
تتكون الهيئة من جماعة من الموّالين، يلجأُ اليها من أجل فض النزاعات، وهي تقوم بخدمات مجانية لا تاحذ مقابل مادي، وتتشكل هذه الهيئة على صنفين، وهما:.....118
وقائع نزاع داخل السوق 122
المبحث الرابع: علاقة الموَّال بالدولة.....125
االغذاء الحيواني: 125
الموَّال والتنظيم المهني 129
التكوين المهني 137
خلاصة 139
المبحث الأول: الفرع الفلاحي الجهوي 143
المذبح البلدي والذبح العشوائي في المنطقة.....144
علاقة المؤسسة بالموَّال 150
المبحث الثاني: الطب البيطري 155
نظام تدريس الطب البيطري في الجزائر.....155
العيادة البيطرية: 157
الطبيب البيطري 158
المبحث الثالث: الموَّال والصحة الحيوانية.....164
تعامل الموال مع الطب البيطري.....165
نظرة الموّال للبيطري.....168
الأدوية في تصور الموال 169
واقع الحظيرة بالمنطقة.....181
المبحث الرابع: تحليل علاقة البيطري بالموّال.....184
الممارسة البيطرية: 184

أدوات الضغط على البيطري 185
إحتواء البيطري داخل الحقل الرعوي:.....186
المؤَال والبيطري 188
عوامل تضعف فعالية دور البيطري: 192
خلاصة 194
خاتمة 199
قائمة المصادر والمراجع.....216
الكتب باللغة العربية.....216
الرسائل الجامعية 217
المقالات العلمية 218
المراجع بالكتب الاجنبية.....221
مواقع الكترونية 222

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد النشاط الرعوي من أعرق الأنشطة التي عرفتها البشرية، وله تاريخ طويل يرتبط بتطور الإنسان من مرحلة الصيد و من ثم الرعي إلى مرحلة الإستقرار والزراعة. فمنذ العصور القديمة بدأت المجتمعات البشرية في تربية الحيوانات كوسيلة للحصول على الغذاء والموارد مثل اللحوم والألبان والصوف. كانت الحيوانات مثل الأغنام والماعز والأبقار تعد مصدرًا أساسيًا للبقاء والتطور في العديد من الثقافات. وفي شمال إفريقيا "لم تتغير عادات البربر طيلة العصور تغييرا محسوسا. لقد كانوا في أول أمرهم صيادين تقض مضاجعهم الوحوش الضارية. وإستمروا بعد ذلك يبحثون عن هذه الحيوانات توفيرا لأمنهم وسدا لحاجات ملاهيه. ولما عرفوا الفلاحة ظلوا– رغم ذلك – يربون البقر والجياد والغنم والظأن، إما مقيمين في أماكن قارة بجهات آمنة أو منتقلين من مراعي السهول شتاء إلى مراعي جبال التل صيفا أو منتجعين السباسب إلى أن يظطرهم الجفاف إلى إقتحام مروج التل ولو بالقوة. وسنرى أن الفلاحة لم تسجل تقدما محسوسا إلا في القرن الثاني قبل المسيح بفضل مسنيسا العاهل البربري العظيم."[1] فقد كان إهتمام البربر في البداية بالرعي قبل أن يأتي الملك ماسينيسا، وكان تعاطي الفلاحة قبله يجري في إطار محدود، "قال بوليب: هذا أعظم وأعجب ما قام به ماسنيسا. كانت نوميديا قبله لا فائدة ترجى منها وكانت تعتبر بحكم طبيعتها قاحلة لا تنتج شيئا. فهو الأول والوحيد الذي أبان بالكاشف انه بإمكانها أن تدر بجميع الخيرات مثل أية مقاطعة أخرى لأنه أحيا اراضي شاسعة فأخصبت إخصابا" (شهادة ستيفان قازال) وإنها لشهادة بليغة تقيم الدليل– إذا اضفنا لها شهادة "سترابن"– على انه هو المسؤول الأول عن الانقلاب الاقتصادي

[1] شارل اندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1983،ط2، ص75.

الواقع بالمغرب الأوسط."[1] لكن رغم هذا التوازن الإقتصادي بين الزراعة والرعي الذي أرسى معالمه الملك ماسينيسا إلا أن النشاط الرعوي ظل النشاط الأقوى، بحكم أنه القادر على الصمود اثناء الحروب، فهو رأسمال متنقل، على عكس الزراعة التي من السهل إتلاف كل محاصيلها، يعني الزراعة دائما ظلت تعيش تحت خطر هجوم القبائل الرعوية، وهذا ما ستعرفه المنطقة في مرحلة الفتح الإسلامي، والتي ستشهد "إنقلابا جذريا في المنطقة، فإندثرت قرطاج ليخلفها القيروان، وكان ذلك إيذانا بفصل إفريقيا نهائيا عن الغرب اللاتيني، واكبه تراجع الإقتصاد الزراعي أمام عودة الإقتصاد الرعوي حينا من الزمن."[2] وقد إشتد فيها الصراع بين القبائل والدول التي تأسست في تلك الحقبة، "فالحروب والتقلبات السياسية والإجتماعية التي دارت في المغرب الأوسط خلال القرن 4هـ/10م كان لها دورا خطيرا في تراجع العمران وإنهياره، دون أن ننسى الدور الفعال في تقلص المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج الزراعي، فإضطر الكثير من الفلاحين إلى سكنى الجبال، بينما أصبحت السهول الحصبة مجالا للرعي والإنتجاع، وهذا دليل على غياب الأمن والاستقرار، وأصبح الأفراد غير قادرين على حماية ممتلكاتهم."[3] هذه الإضظرابات السياسية أضرت أكثر بالنشاط الزراعي لأنه نشاط مرتبط بالاستقرار، ويحتاج إلى قوة تحميه، وفي تلك الحقبة لم تكتمل بعد تلك القوة لأداء دور الحماية. أما النشاط الرعوي فهو رأسمال متنقل، يمكن تهريبه من مكان إلى آخر، "صفوة القول، أن الاقتصاد الرعوي يضايق الزراعة والغرس بتحول الحقل إلى مرعى، لا سيما خلال فترة الاظطرابات والفوضى السياسية، حسب ما أفادتنا به العديد من المصادر التاريخية، لتكون النتيجة الحتمية المترتبة عن ذلك هي قلة الأشجار، وضعف الغطاء النباتي، وبالتالي يتعذر العودة إلى إنتاج زراعي، وتهجر القرى، ويغادر السكان مواطنهم، وتتباعد الأحياء وتحل الخيم محل الدور، أي

---

[1] المرجع السابق، ص134-135.

[2] عقون محمد العربي، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم**، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، ص295

[3] نوال بلمداني، "السلطة والقبائل الرعوية بمجالات المغرب الاوسط، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**،ج1،ع1، 2015،، ص 179

سيطغى الرعي المتنقل على المستقر، هذا الأخير الذي سيفقد كل الشروط اللازمة لممارسته"[1]. أما في الفترة العثمانية فنجد أنه تم إعتماد سياسة التسويات مع القبائل المحلية، تحت عنوان "الضرائب مقابل عدم إرباك الوضع القائم"، "وخلاصة القول، فإن علاقة الدولة التركية بالمجتمع الريفي لم تكن قائمة على تغيير جذري في البنية العقارية ولا في تدمير البنية الإجتماعية وإخضاعها لإستراتيجية تحويل المجتمع الكلي، بل كان الهاجس الأكبر يتمثل في هدفين مزدوجين: جباية الضرائب لتمويل أجهزتها الإدارية والعسكرية والحفاظ على توازن ميزان القوى القبلي وذلك باللعب على نعرات القبائل لإضعاف بعضها في مواجهة بعضها الآخر في إطار إستراتيجية الشقاق والتحالف، حتى لا تهيمن قبيلة ما فتصبح بتحالفاتها تشكل خطرا حقيقيا على السلطة المركزية ذاتها."[2]

إذا ما تحدثنا عن النشاط الرعوي بصفة عامة في فترة الإضطرابات الأمنية في زمن ما قبل الصناعة، فإنه النشاط الأقل تضررا مقارنة بالنشاط الزراعي، فالزراعة شيء ثابت كان يحتاج إلى تطوير قوة دفاعية لحمايته من التخريب، وهذا الواقع منح الأسبقية للإقتصاد الرعوي من حيث قلة تكاليف الخسائر عند نشوب الحروب، لكن الأمر تغير مع حلول القرن 19، حيث أصبحت المدينة أكثر قوة، "كانت مشكلة الحضر قديما هي كيف يصدون عنهم غزوات البدو، أما الآن فقد اصبحت مشكلتهم كيف يحضرون البدو وكيف يساعدونهم على تبديل صفاتهم التي غدت لا تلائم حياة الحضرية الجديدة"[3]. وهذا ما سيتجسَّد مع الحقبة الإستعمارية التي إرتكزت على المدينة.

"...الاقتصاد الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي يتميز أساسا بقطاعين من النشاط: الفلاحة وتربية المواشي. هذان النوعان من النشاط خاضعان لتقسيم عمل مميز يتماشى مع مناطق جغرافية

---

[1] المرجع السابق، ص182

[2] مصطفى مرضي، "المجتمع الريفي، من الاستقلالية الى التبعية، معالم ودلالات"، **مجلة انسانيات**، ج3، ع1، جانفي افريل 1999، ص17 (11-24)

[3] علي الوردي، **منطق إبن خلدون**، دار كوفان، لندن، ط2، 1994، ص 255

محددة. الأهمية المتكافئة للسكان المعتمدين على الفلاحة، والسكان المعتمدين على النشاط الرعوي، والإندماج الحقيقي للنشاطين يُفسر حسب امحمد بوخبزة بعض ميزات الإقتصاد الجزائري فترة ما قبل الإحتلال."[1]، ففي الحقبة الإستعمارية، سيصبح النشاط الرعوي محل تهميش وإقصاء، فهو إقتصاد لا يلتقي مع مخططات السياسة الرأسمالية الزراعية التي إعتمدها المستعمر، ومن هنا تم إستهداف الرعي بشكل مباشر، يرى محمد هني أن "النظام الإستعماري أخل بالتوازن الزراعي الرعوي بدون إستبداله بطرق تعويضية. نهب الأراضي في الشمال قلل من المساحات المزروعة المخصصة للفلاح، والتي طالما أبقيت بور. إختفت الماشية أو أصبحت تتغذى في مكان آخر، خاصة المناطق البرية والغابات، هذا ما حرم الأرض المزروعة من السماد، والغلة قد تدهورت. أدى نهب الأراضي في السهول المرتفعة إلى طرد الماشية وتعميم الزراعة الإستعمارية الرأسمالية. هناك أيضا كما رأينا، الأراضي المحرومة من السماد تدهورت. التأثير الثلاثى للمستعمر: إنخفاض الإنتاج الحيواني، وتدهور الغطاء النباتي، وتعقيم التربة."[2] ومن بين الأسباب التي جعلت السلطات الإستعمارية تبتعد عن الإستثمار في هذا الإقتصاد الرعوي هو أن الأغنام الجزائرية ذات إنتاج ضعيف فيما يتعلق بمادة الصوف، وهذا ما أشار إليه عمر بالسعود "وبعدها بمدة (1850-1870) أشار الخبراء الزراعيون إلى ضرورة التخصص في مجال تربية المواشي، إعتمادا على النموذج المعمول به من قبل المعمرين الأوروبين في أستراليا والأرجنتين. غير أن الإحساس بفشل التجربة مبكرا جدا، لأن القائمين عليها إكتشفوا أن الأغنام الجزائرية غير منتجة للصوف كما هو الشأن عند مثيلتها في استراليا"[3].

---

[1] ياسين سعادة، "التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر الى اين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ماقبل الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الخلدونية**، ج6، ع1، 01-09-2013، ص316(297-320).

[2] Ahamed Henni, **la colonisation agraire et sous developpement en algerie**, ENAG edition, Algerie, 2009, p195

[3] عمر بالسعود، "الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصاحات الليبيرالية (1963-2002)"، **مجلة إنسانيات**، ع22، اكتوبر-ديسمبر 2003، ص24 (9-38).

أما من حيث الدراسات والأبحاث العلمية فإنها عكست بالدرجة الأولى أهداف الإستعمار في تحقيق وإنجاز المشروع الرأسمالي الزراعي في الجزائر، ولذا ظل النشاط الرعوي خارج دائرة الإهتمام، "بصرف النظر عن قوائم الجرد، ظلت الأعمال المتعلقة بالرعي، بما في ذلك التحليلات الحقيقية للمشاكل البيئية والحيوانية والإجتماعية والإقتصادية نادرة بشكل فريد حتى نهاية الفترة الإستعمارية".[1] وهذا ما يفسر قلة الدراسات حول الرعي في تلك الحقبة.

ورثت الدولة الوطنية بعد الإستقلال واقعا مليئا بالتحديات خاصة فيما يتعلق بالنشاط الرعوي المهمش والمستهدف طيلة الفترة الإستعمارية، على عكس الزراعة التي إنتعشت في تلك الفترة وإستفادت من كل التقنيات والوسائل الحديثة التي عرفتها أوروبا جراء الثورة الصناعية، بينما النشاط الرعوي حرم من أي إحتكاك بالعالم الحديث، وبقي يستلهم ممارسي هذا النشاط من تاريخهم وخبراتهم الطويلة أساليبا جديدة في مقاومة كل أشكال الإستهداف والتدمير والإلغاء، سواء ما تعلق بتحديات الطبيعة (الجفاف، الفياضانات...)، أو ما إرتبط بالإضطرابات السياسية حينما كانت يشتد الصراع بين القبائل حول الهيمنة على حقول الرعي. "بعد استقلال الجزائر في عام 1962، كان الهدف هو تعزيز التنمية الزراعية وتربية المواشي في السهوب. لتحقيق ذلك، تم إنشاء جمعيات لتنمية تربية المواشي الرعوية (Adep) في الستينيات. ومع ذلك، بحلول السبعينيات، تحول تركيز الدولة إلى تشكيل التعاونيات الزراعية تحت مسمى "**التعاونيات الرعوية للثورة الزراعية** (Cepra)" [2]، كان مستقبل النشاط الرعوي يعتبر واحدة من المسائل الرئيسية التي تطرح نفسها، خاصة أنها تُعتبر نشاطاً إقتصادياً رئيسياً يمتد عبر مناطق واسعة من البلاد. ولذا كان من الضروري وضع سياسة إقتصادية لتعزيز هذا النشاط الذي تأثر سلباً بالسياسات

[1] Yves Guillermou, developpement pastoral en l algerie : dirigisme ou laissez –faire ?, **Cah. Sci. Hum.** 26 (1–2) 1990 : p165(155–171).

[2] Slimane Bencherif, Origines et transformation récente de l'élevage pastoral de la steppe Algérienne, **Revue internationale des études du développement** , 2018/4 N° 236 | page62(55 – 79).

الإستعمارية، قسم غاليرمو (Yves Guillermou)، تاريخ النشاط الرعوي في ظل الدولة الجزائرية إلى ثلاث مراحل، **أولا** سياسة تشجيع النشاط الرعوي، حيث قامت الدولة بإعادة تكوين هذا النشاط الرعوي الذي تعرض إلى التدمير في الفترة الإستعمارية. **وثانيا** سياسة التنمية الرعوية الموجهة، وفي هذه المرحلة حاولت الدولة تقديم برامج وإجراءات بما يخدم كل الفئات المحرومة في الوطن مثل : إنشاء تعاونيات، تقديم معدات رعوية حديثة، وتأسس في تلك المرحلة بما يعرف ADEP (ASSOCIATION POUR DEVELOPPEMENT PASTORAL)، فكانت هناك في الواقع مزارع حكومية تقوم بالإشراف عليها الدولة، وكانت تخضع لمراقبة وإشراف صارم من قبل العمال الفنيين والبياطرة، ولكن التجربة كانت مخيبة للأمال. **وثالثا** تجسدت في الثورة الزراعية وقانون الرعي.[1]

"تعتبر الثورة الزراعية التي بدا تخطيطها في الريف الجزائري منذ 17 يونيو 1972، عملية تنمية مخططة كبرى إستهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعوي"[2]، وهي بذلك رسمت سياسة إقتصادية أعطت الأولوية للتنمية الريفية، وسعت إلى القضاء على التفاوت الإجتماعي بين الريف والمدينة، كما حاولت تعزيز المنتوج المحلي وتحدثه بما يجعله قادرا على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، يعتبر ترقية المجتمع الريفي ودمجه في عملية التنمية أحد العناوين الكبرى للثورة الزراعية، فقد "نصت المادة (71) المتعلق بتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية (17 جوان 1975) على مايلي: يكون تحضير مربي الماشية محل تشجيع من الدولة، ولا سيما بإنشاء القرى الرعوية."[3] وعرفت هذه الفترة محاولة لتوطين البدو الرحل عبر إنشاء القرى الرعوية كبديل عن الخيام المتحركة، ولكنه توطين من أجل الإستقرار، والذي لا يلغي ممارسة النشاط الرعوي كما هو الحال في السياسة الإستعمارية. وبعد الفشل التي عرفته تجربة تعاونيات تربية الماشية الرعوية للثورة الزراعية Cepra تم الإنتقال إلى الليبرالية، "في

---

[1] Cf. Y. Guillermou, op, cit.

[2] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون، الجزائر، ص107

[3] المرجع السابق، ص172

عام 1983، تم التخلي عن سياسة التعاونيات لصالح نهج أكثر ليبرالية شجعت الدولة على زراعة الأراضي السهبية بشكل فردي من خلال تقديم الحوافز المالية والتسهيلات القانونية."[1] وهذا ما يشير الى أن الدولة الجزائرية بدأت تتخلى بخطوات متسارعة عن نهجها الإشتراكي السابق، وهذا ما تجلى بوضوح في برامجها الإقتصادية ذات المنحى الليبرالي، "حيث شجعت ودعمت الزراعة الفردية في الأراضي السهبية من خلال إصدار قانون الوصول إلى ملكية الأراضي الزراعية (Apfa) في عام 1983، والذي سمح لمربي الماشية الحائزين على حقوق الاستخدام بالحصول على ملكية الأراضي المزروعة. كما صدر قانون التوجيه الزراعي (القانون رقم 08-16 بتاريخ 3 أغسطس 2008) الذي يمنح الحق في استئجار الأراضي ذات الوضع القانوني العام أو الجماعي (أراضي العرش) التي تم استصلاحها، بالإضافة إلى التعميم الوزاري المشترك (رقم 108 بتاريخ 23 فبراير 2011) الذي ينظم إنشاء مزارع جديدة زراعية ورعوية."[2] اذن يمكن القول أن النشاط الرعوي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى قد تأثر بالسياسات الإقتصادية المنتهجة من قبل الدولة.

يرى غيلارمو Guillermou "أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا لا يمكن إنكارها على مدى خمسة عشر عامًا لدعم القطاع الرعوي الذي تأثر بشدة بالحقبة الاستعمارية، ولكن دون تحقيق حلول حقيقية. ويتساءل هل يرجع سبب الفشل إلى حد كبير إلى فهم غير كافٍ للبيئة وتناقضاتها؟ في الواقع، هل كان لدينا في أي وقت قاعدة بيانات فعالة لتطوير إستراتيجية تدخل واقعية؟"[3] ومن هنا كانت دراسته تحاول مساءلة البيئة الرعوية. ومن القضايا التي عَقَّدت مهمة الوصول إلى المعلومات الدقيقة عن واقع البيئة الرعوية العناصر التالية: تنقل البشر والقطعان الدائم، وتغير أعداد الماشية بسب الولادات، المساحة الرعوية

[1] Slimane Bencherif, op, cit. p62.
[2] Ibid, p62
[3] Y. Guillermou, op. Cit, p164

الواسعة. وتوصل قي دراسته إلى أن السلطات الرسمية لازالت بعيدة عن فهم البيئة الرعوية، والتي إنعكست سلبا على التوفيق في بناء إستراتيجيات مناسبة متعلقة بالقطاع الرعوي.

يعد مشروع التصنيع إحدى المحطات الكبرى في مسيرة الدولة الجزائرية الحديثة، فكان المشروع المأمول بإنجاح عملية الإنتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، فقد تحول المصنع في إطار هذه السياسة الإقتصادية إلى عنصر إستقطاب لليد العاملة خاصة الريفية منها، هذا الواقع الذي شكل حالة إرباك للنشاط الرعوي لأنه لم يؤهل بما يجعله قادرا على منافسة المصنع، إن التصنيع حسب جمال غريد "قد ساهم في الإسراع في عمليتي النزوح الريفي والتحضير، فإنتقلت نسبة سكان المدن من 31 سنة 1966 إلى 50 سنة 1987 كما قفز –في نفس الفترة– عدد التجمعات الحضرية من 211 إلى 447 وانقلبت المدن إلى عواصم صناعية."[1] "وكنتيجة لهذه الحركة فقد انخفضت نسبة العمل الزراعي من 50.6 سنة 1966 إلى 29.6 سنة 1977، ثم إلى 17.5 سنة 1987."[2] هذه النسب التي تعطينا صورة عن دور التصنيع في تقليص اليد العاملة الزراعية، في مقابل توجهها نحو العمل في المصنع، وهذا بدوره أدى إلى تسريع في وتيرة النزوح الريفي، ويرى مراد مولاي حاج أن "المصنع والتصنيع في المدينة يعد أهم قطاع إستطاع أن يعمق من الفوارق في ظروف المعيشة بين الوسطين الريفي والحضري. ومن هنا عرف القطاع الفلاحي، بالإضافة الى الظروف المناخية الصعبة هجرة اليد العاملة نحو المدن"[3].

أما أمحمد بوخبزة فكان ناقدا للمقاربة التنفيذية للمخططات التنموية التي قامت بها الدولة الجزائرية، بإعتبار أنها لم تراعي في ذلك خصوصية المجتمع الجزائري التاريخية والاجتماعية والجغرافية والثقافية، فقد إرتكزت البرامج التنموية على التوطين كأرضية للتحديث، وهذا ما يبدو متناقضا مع منطق البدو الذين

---

[1] جمال غريد، العامل الشائع، "عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، **مجلة انسانيات**، ج1، ع1، (30-04-1997)، ص9(7-23).

[2] المرجع السابق، ص9.

[3] مراد مولاي حاج، **العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسان صناعية بمنطقة طرارة**، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، 2005، جامعة سينيا، وهران، ص34.

يعيشون في إطار الحركة والتنقل، علما أنه يرى أن البداوة "نمط حياة"، فهي ليست مرحلة إنتقالية نحو التحضر، وفي هذا السياق يشير على سبيل المثال إلى مسألة تعميم التعليم، "في الواقع، كان تعميم تعليم أطفال البدو يعني وقف الحياة البدوية بشكل مؤكد. لربما كان من الضروري أن نتخيل أشكالًا أخرى للتعليم، في حال تبني سياسة نشِطة تهدف إلى الحفاظ على الحياة البدوية. هذا الشكل من التعليم كان يتطلب تصور مدارس متجولة من أجل التوفيق بين قيود النشاط الرعوي ومتطلبات التعليم الضرورية. لكن هذا لم يكن المنطق الذي تبنته الدولة بعد الإستقلال."[1]

التصور الفلسفي للتطور أو التنمية جعل العلوم الإجتماعية وعلم الإجتماع بشكل خاص يدخل كمتعاون مع الدولة من أجل إنجاح هذا المشروع التصنيعي، وما يسميه عبدالقادر لقجع بـ "علم الإجتماع النضالي" الذي أراد خدمة مشروع التصنيع[2]، وهنا توجهت قواعد وجهود علماء الإجتماع في الجزائر نحو هذا المشروع الجديد، وأصبح المصنع الميدان الذي يستقطب الباحثين السوسيولوجيين.

يرى عبد الرحمان موساوي " أنَّه إذا كان علم الاجتماع قد تم تبنيه منذ الاستقلال من قبل الجامعة الجزائرية تحت غاية وضعه مشروع المجتمع، فإن الأنثروبولوجيا لم تعرف نفس الإهتمام أبدا، متهمة بأنها خدمت المشروع الإستعماري، فهي قد عاشت نكسة رسمية"[3]، فعلم الإجتماع سيركز على المواضيع التي تقترب من المصنع بالدرجة الأولى، وستهمل المواضيع التي لها علاقة بالرعي. أما الانثربولوجيا التي كانت تمثل الحقل الذي تنتعش فيه مواضيع مثل الرعي فإنها منعت من الوجود داخل أسوار الجامعة، وهكذا تواصلت مسيرة الإقصاء لهذا النشاط. "إن الإعتراف بهذه المادة الدراسية جاء مع تنصيب معهد الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان، وهذا بعد ظهور إنتفاضات طلابية بمناطق القبائل مطالبة بدراسة الثقافة

---

[1] Mhamed Boukhobza, op, cit, P14

[2] العلوم الاجتماعية في الجزائر: **ممارسات وتحديات وآفاق**، (24د-25د)،
https://www.youtube.com/watch?v=6FjzYcMJhLo

[3] غفور عبدالباقي، "واقع الانثربولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال"، **مجلة الفكر المتوسطي**، ج10، 2(2001)، ص50(45-62).

الأمازيغية واللغة البربرية، وعلى مستوى جامعة وهران تم فتح وحدة بحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، ولتصبح فيما بعد هذه الوحدة مركزا للدراسات الأنثروبولوجية والثقافية"[1].

ومعظم الأعمال التي أنجزت في الآونة الأخيرة المرتبطة بالنشاط الرعوي كانت تحت مظلة الأنثربولوجي وعلم إجتماع الريفي، ويمكن في هذا المجال الحديث عن أهم الدراسات في هذا المجال، وأغلبها تناولته من خلال البدو الرحل، وهي مجموعة من الأطروحات الجامعية. نجد في الأنثربولوجيا دراسة من إعداد الطالب فوزي مجمج تحت "عنوان حياة الترحال بين الإستمرار والزوال" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية. دراسة أنثربولوجية حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل "منطقة عين عبيد ".[2] تتمحور إشكالية الأطروحة حول مدى تأثر نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل بالتحولات التي عرفتها الجزائر بصفة عامة بعد الاستقلال؟ وهل إنخرطت هذه الفئة في أنماط التنظيم الحديثة أم مازالوا متشبثين بنمط الإنتاج التقليدي؟. وتوصل الباحث في دراسته إلى أن البدو الرحل في منطقة عين عبيد ظلوا متمسكين بنمط إنتاجهم التقليدي رغم كل التحولات التي عرفتها الجزائر مابعد الإستقلال، ورأى أن "إن محاولة إرساء دعائم إنتاج رعوي على أسس حديثة يبدو بعيد المنال بالنسبة للرحل الذين أجرينا معهم هذه الدراسة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تباعد وتباين قيم ومبادئ كل من نمطي الإنتاج الحديث والتقليدي، فالأول يتطلب مشروعه وجود بنى قاعدية معينة وتوفير يد عاملة مختصة وكذا الدخول في مجموعة من الإجراءات البيروقراطية والتعاملات الرسمية لا يحبذها كثيرا البدو الرحل"[3]. أما في علم إجتماع الريفي نجد دراسة سفيان دريس، "التغير الاجتماعي واستقرار البدو في الجزائر، مقابلات مع بدو

---

[1] مراد مولاي حاج ، (تيميمون 24 ،23 ،22نوفمبر ،) 1999، "مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية"، أعمال الملتقى الوطني "أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر،" **منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**، وهران، الجزائر.

[2] فوزي مجمج، **(حياة الترحال بين الاستمرار والزوال) دراسة انثربولوجية حول نمط الانتاج الرعوي عند البدو الرحل،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ،CRASC ، 2010.

[3] المرجع السابق، ص 153.

منطقة الجلفة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، 2005-2006، جامعة الجزائر. إشكالية دراسته تركز على تحليل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي شهدها المجتمع البدوي، مع التركيز على الإنتقال من حياة الترحال إلى الاستقرار في المناطق الحضرية. تحاول الدراسة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى هذه التغيرات، مثل تقلص المناطق الرعوية، زيادة حجم القطيع، وظهور إحتياجات جديدة. كما تبحث في سياسات الدولة لتوطين البدو، مثل سياسة تنمية المناطق السهبية. الهدف هو فهم العوامل المؤثرة في استقرار البدو، والقوانين التي تنظم حياتهم، والمظاهر الاجتماعية والاقتصادية المميزة لهذه المجتمعات. ويطرح الاسئلة التالية: "فهل يمكن القول أن الضروريات الحياتية من مسكن وتعليم وصحة وأمن وغيرها دفعت بالبدوي إلى الاستقرار والدخول إلى المدن؟ وهل للظروف الطبيعية التي عرفتها المناطق السهبية عامة وولاية الجلفة خاصة من تدهور مناطق الإنتاج والجفاف الذي مس المنطقة أثر في استقرار البدو؟ وهل لتدخل الدولة والمتمثل في تطبيقها تنمية المناطق السهبية، والمتمثلة في فرضها لسياسة عَلَفِية وإقامة محميات إستراتيجية وفرض رقابة بيطرية وغيرها أثَّر في استقرار البدو ودخولهم المدن؟"[1]. وتوصل في دراسته إلى أن من أهم الأسباب التي أدت بالبدو الرحل للاستقرار بمدينة الجلفة سببين رئيسيين، الأول متمثل في تدهور الظروف البيئية بسبب الجفاف والقحط، مما أدى إلى صعوبات اقتصادية ومعيشية دفعت البدو إلى البحث عن حياة أكثر استقرارًا في المدن، وهذا اذا ما تحدثنا عن فترة الثمانينات، أما في فترة التسعيينات فيرجع السبب إلى الأزمة الأمنية في التسعينات، فالإضطرابات الأمنية في فترة التسعينات كان لها تأثير أكبر على البدو، مما دفعهم للهروب من مناطقهم إلى المدن بحثًا عن الأمان والحماية. على الرغم من وجود أسباب أخرى مثل الصحة والتعليم، فإن الأزمات البيئية والأمنية كانت العوامل

[1] سفيان دريس، "**التغير الاجتماعي واستقرار البدو في الجزائر، مقابلات مع بدو منطقة الجلفة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص17.

الأكثر تأثيرًا في قرار البدو بالانتقال إلى المدن، كل هذه الأسباب جعلتهم يتخلون عن ممارسة النشاط الرعوي التي تعتبر مهنتهم ومنة أجدادهم.[1]

تعد الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر سنة 1988 إحدى المحطات الكبرى التي أثرت على النشاط الرعوي، فكانت بداية لمرحلة جديدة عرفت خلالها أعمال عنف وبداية لعشرية سوداء كان لها تأثير على كل الواقع سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، "وفي هذا السياق غادرت عشرات آلاف سكان الأرياف والقرى والجبال وحتى المدن الصغيرة النائية مواطنهم الأصلية متجهين نحو المدن والمناطق التي يتوفر بها الأمن والأمان، لدرجة أن عددا كبيرا من البلديات والمناطق الريفية والجبلية أصبحت خاوية على عروشها".[2] وبذلك عرفت الأنشطة الرعوية تحديات كبيرة خلال هذه المرحلة، حيث تم إستهداف الفضاء الرعوي بالدرجة الأولى، فقد إضطر الموَّالون والفلاحون كغيرهم من المواطنين القاطنين بالمناطق غير آمنة الى النزوح بعد تدهور الأوضاع الأمنية، هذا النزوح الذي خلق تحديا جديدا للبنيات الرعوية. كل هذه العوامل والتحديات التي مر بها النشاط الرعوي تجعلنا نتساءل عن الوضعية التي يعيشها هذا النشاط الرعوي في ظل مجتمع أصوله زراعية رعوية، فكيف أثرت المراحل والسياسات السابقة على مساره؟ وهذا ما سنحاول أن نرصده في بحثنا، وقد إخترنا منطقة وادليلي لإجراء بحثنا الميداني حول هذا الموضوع.

معظم الدراسات حول النشاط الرعوي تم تناولها من خلال البدو الرحل، بينما نجد أن النشاط الرعوي كان جزءا من عمل الفلاح في بعض مناطق الوطن، والتكامل بين الزراعة والرعي نجده كظاهرة منتشرة في مناطق التل، وسيكون بحثنا يندرج في هذا الإطار الأخير، أي أنها تحاول دراستها من خلال الموَّالين المستقرين أو المستوطنين القاطنين بدائرة وادليلي بتيارت.

---

[1] لمزيد من الإطلاع، انظر دريس سفيان، مرجع سابق، ص 174-175.

[2] تومي حسين، **النمو السكاني واثره في نشاة المدن وتطورها في العالم دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018)**. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الديموغرافيا. 2018-2019، جامعة الجزائر، ابوالقاسم سعد الله، الجزائر، ص667.

تعتبر منطقة وادليلي الواقعة ضمن ولاية تيارت واحدة من المناطق التي تتميز بتنوع أنشطتها الإقتصادية بين الرعي والزراعة. فعلى الرغم من كون النشاط الرعوي يمثل أحد الأنشطة الرئيسية في المنطقة إلا أننا لاحظنا وجود تراجع في عدد رؤوس الماشية في السنوات الاخيرة. وبناء على الإحصائيات الرسمية للسنوات من 2018 حتى 2022[1]، وجدنا أن سنة 2018 كانت نسبة القطيع 20.2% اي (42650 رأس ماشية) من القطيع الكلي لمدة خمس سنوات، وإرتفعت نسبة النمو في 2019 بـ 22.00% (46286 راس ماشية)، بزيادة قدرها 1.8% (3636 شاة)، وبعدها بدأنا نشهد تراجعا في عدد القطيع في السنوات الثلاث المتتالية الأخيرة ، بداية من 2020 إلى غاية 2022، ففي 2020 لاحظنا تراجع نمو الماشية 20%، فقد أصبح عدد الماشية (42138 رأس ماشية)، إستمرت نسبة القطيع في التراجع في 2021 بـ 19.6% (41259 راس ماشية)، وفي سنة 2022 سجلنا أدنى نسبة بـ 18.20% اي (38319 رأس ماشية)، وقد إنخفضت النسبة في السنة الأخيرة، وتعد النسبة الأدنى من بين النسب في الجدول بـ 18.2%، نجد أن عدد القطيع في نسب متقاربة مما يعني لا يوجد نمو كبير للقطيع، علما أن الماشية معروفة بأنها رأسمال يتكاثر بسرعة خاصة في فصيلتي الأغنام والماعز، وغالبا ما تنتشر ولادة التواءم خاصة في الأغنام والماعز، وتوجد لهما دورتين للولادة في السنة. علمًا أن نسبة الأغنام والماعز تشكل 97.2% من المجموع الكلي للماشية، فقد لوحظ فيها وجود تذبذب في الإحصائيات. أما على المستوى الوطني فيرى عادل زيادي وليلى شيخة "أن إنتاج المواشي بصفة عامة قد بلغ ذروته سنة 2021 على الرغم من غياب بيانات إنتاج بعض الأنواع من المواشي إبتداء من 2019، كما بلغ انتاج المواشي حده الادنى سنة 2003، وقد بلغ متوسط الانتاج 30156647 رأس، ويميل الإنتاج الكلي للمواشي على العموم إلى الإرتفاع على طول السنة الزمنية حسب خط الإتجاه العام، ورغم ذلك فإن معدل نمو الإنتاج عرف تذبذبا ملحوظا على طول السلسلة. حيث عرف تراجعا في عشر نقاط. وبلغ

[1] أنظر للملاحق، الجدول (1)

اعلى معدل نمو لإنتاج المواشي 6.7% سنة 2010، بينما بلغ نمو 0.8% سنتي 2002 و2008 وكان متوسط معدل النمو مساويا 3% تجاوزته نصف عدد سنوات السلسلة"[1]. ولقد انتهت دراستهما الى أن "هناك تذبذبا ملحوظا في مستويات انتاج مختلف الأنواع ومعدلات نموها ونصيبها من الإنتاج الكلي. مع تسجيل فروقات ملحوظة بين كل نوع وآخر دالة على عدم وجود تنوع حقيقي ملموس في الانتاج"[2]

رغم أن الدولة قامت بمشاريع تنموية حاولت من خلالها تحديث كل النشاطات بما فيه النشاط الرعوي، وقدمت في هذا المقام إمتيازات لصالح الممارسين لهذا النشاط الأخير، حيث يمكنهم الإستفادة من العلف المدعم، التلقيح السنوي المجاني للماشية، الإعفاء الضريبي، التأمين، إلاَّ أننا سجلنا تراجعا في نسبة الإنتاج الرعوي خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، علما أنه رأسمال سريع التكاثر خاصة في صنف الأغنام والماعز، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الماشية من الموارد المحلية والعريقة بالمنطقة وبالجزائر بصفة عامة. كما شهدنا في السنوات الأخيرة إرتفاعا حادا في أسعار اللحوم الحمراء، مما جعل الدولة تفكر في إعادة فتح أبواب إستيراد اللحوم الحمراء[3]، هذه المادة التي لم تعد في متناول جميع الفئات الإجتماعية خاصة لذوي الدخل المتوسط والضعيف، فتحولت إلى أكلة مرتبطة بالمناسبات الإجتماعية والتقليدية والدينية، وهناك أيضا ندرة في مادتي الحليب والألبان، ولم يعد غريبا في منطقة الدراسة ملاحظة طوابير طويلة من الأفراد في إنتظار مادة الحليب، ولا يختلف هذا المشهد بين المدينة والريف، فالمناطق الريفية هي الأخرى تحولت إلى مستهلك لهذه المواد التي طالما كانت تمثل مصدر إنتاجها في وقت سابق.

---

[1] عادل زيادي، ليلى شيخة، "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر، حالة تربية المواشي والانتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2021"، **مجلة الاقتصاد المال والأعمال**، ج8، ع1، ص243 (241-256).

[2] المرجع السابق، ص256.

[3] وقال الوزير الأول خلال عرضه لبيان السياسة العامة للحكومة، بالمجلس الشعبي الوطني، أن الحكومة إتخذت عدة إجراءات من أجل الحد من إرتفاع أسعار اللحوم في قانون المالية. من خلال فتح استيراد اللحوم الحمراء مع تخفيض الحقوق الجمركية من 30 إلى 5 بالمائة إلى غاية 31 ديسمبر، موقع قناة النهار اونلاين الالكتروني، https://nhar.tv/gWq8W .

ومن هنا نطرح تساؤلنا الجوهري حول كيفية تفسير واقع النشاط الرعوي الذي يبدو بالنظر الى صورته الراهنة عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمع المحلي والوطني. ويتجلى بوضوح هذا العجز من خلال اعتماد متزايد من قبل الدولة على استيراد اللحوم والماشية، وهذا بطبيعة الحال يعكس فشلًا بنيويًا في تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم ما يمثله هذا النشاط من امتداد في تاريخ وحاضر المجتمع الجزائري، وهذا يجعلنا نطرح علامات استفهام حول فعالية هذا النشاط وعن مدى قدرته على أداء دوره الاستراتيجي في الأمن الغذائي. وفي ذات السياق تبرز مسالة التذبذب في الإحصائيات الرسمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، كمؤشر إضافي على وجود اختلالات عميقة في منظومة التسيير والتوثيق.

انطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن التمثلات والممارسات السائدة في النشاط الرعوي لا زالت تخضع في نمط تنظيمها للتنظيمات التقليدية ما قبل الرأسمالية، حيث تُشكّل العلاقات العائلية وروابط القرابة الإطار المرجعي الرئيس في تنظيم التعاملات والعقود والصفقات داخل هذا النشاط. وقد "كتب عالم أنثربولوجيا إنجليزي حول السوق القبائلية المطابقة تماما لما كان لا يزال ممكن رؤيته قبل زمن غير بعيد في بلاد القبائل في الجزائر. هناك سوق يحمل الناس إليها مواشيهم ويشترون فيها حبوبهم للبذار، لكن هذه السوق غارقة في العلاقات العائلية. فلا ينبغي، على سبيل المثال، القيام بصفقة خارج حيز عائلي محدد، كما أن التصرف يكون تحت ضمانة الكفلاء، فضلا عن إدخال أنواع الرقابة كافة، ما يجعل العلاقات الاقتصادية المحضة، كما تصفها، النظرية الاقتصادية، لا تستطيع أن تستقل بذاتها."[1] وفق المنظور الاقتصادي من اجل تطوير النشاط الرعوي يتوجب تجاوز العلاقات والبُنى التقليدية التي تُقيّد السوق وتحدّ من فاعليته، والانتقال نحو نمط من التسيير قائم على العقلانية الاقتصادية. وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه ماكس فيبر، حين ميّز بين الرأسمالية التقليدية، القائمة على الأعراف والعلاقات الشخصية، وبين الرأسمالية الحديثة التي تُبنى على أسس من التنظيم العقلاني، والتخطيط، والحسابات

[1] بيار بورديو، **عن الدولة دروس في الكوليج دو فرنس (1989-1992)**، تر: نصير مروة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2016، ص 141

الاقتصادية الدقيقة. "تظهر من خلال هذه التعريفات خصوصيات الراسمالية الحديثة المتمثلة في السعي نحو الربح، بخلاف الوحدات المنزلية التي تسعى إلى تلبية حاجاتها بإنحصارها داخل إقتصاد الكفاف، في حين تخرج الرأسمالية الحديثة عن هذا الإطار الى مستوى اقتصاد التبادل، علما أن هذا التحول تطلب أ) فصل العمل المنزلي عن المؤسسة، الذي ساد في الحياة الاقتصادية الحديثة، ب) المحاسبة العقلانية"[1]، وهذا يعني أن التحول نحو الرأسمالية الحديثة يتطلب الفصل بين الحظيرة كؤسسة إقتصادية وبين المنزل كمسكن إجتماعي، بالإضافة الى ذلك لابد من وجود محاسبة عقلانية تنطلق من معايير وقيم عقلانية قائمة بذاتها، وهل الممارسون لهذا النشاط يحملون هذه المتطلَّبات؟. طبعا ولا يمكن إنكار أنه لدى الممارسين لهذا النشاط أو غيره من الأنشطة رؤية إقتصادية، "لا يعني هذا في نظر فيبر أن الجهد والسعي وراء الربح لم يكونا موجودين في المجتمعات الأخرى، أو كان فاصلا بين مرحلة ماقبل الرأسمالية ومرحلة الراسمالية، فالنَّهم والسعي نحو الكسب الرأسمالي خصيصتان طبيعتيان مألوفتان داخل كل نشاط إقتصادي، إلا أن الإختلاف–وهذا جوهر الرأسمالية الحديثة وروحها عند فيبر– هو إتخاذ مسألة السعي نحو الربح شكلا عقلانيا منظَّما."[2] هذا الشكل العقلاني المنظم الذي يبلغ ذروته عند فيبر في تبني الجهاز البيروقراطي.

وانطلاقًا من هذا المنظور، يقتضي منا موضوع البحث الذي نحن بصدد إنجازه التوجه نحو استكشاف التمثلات والممارسات بكل تنوعاتها المختلفة المرتبطة بالنشاط الرعوي، فهي تمثل مفاتيح رئيسية لفهم البنية العميقة التي تُشكّل هذا الحقل الرعوي. فهذه التمثلات لا تعكس فقط نظرة الفاعلين إلى نشاطهم، بل تعتبر ايضا مرآة تعكس تصورات الفاعلين في علاقتهم بالنشاط الرعوي."ليس هناك وجود بشري بدون

[1] عبدالمنعم الشقيري، **العقلنة عند ماكس فيبر**، المركز العربي للابحاث والدراسات، ط1، 2021، ص264

[2] المرجع السابق، ص264.

وجود تمثلات ملازمة لهذا الوجود. فالتمثلات تقود أعمال وممارسات البشر وتوجهها"[1]، فالتمثلات تعكس التصورات المنبثقة من الذات في تفاعلاتها مع الوجود، ويعد كانط أول من تحدث عن التمثلات في هذا المجال، حيث يقول "إن مواضيع معرفتنا ما هي إلا تمثلات، ومعرفتنا للواقع الكلي هي مستحيلة"[2]، فهو يقسم الوجود إلى جوهر وظاهر، أما الجوهر فهو الشيء في ذاته، فهو مستحيل الإحاطة به، فكل ما نحمله هو تمثلات حول الظاهر القابل للإدراك، "يعترف موسكوفيتسكي بأن المستخدم الحقيقي للمفهوم في علم الإجتماع هو دوركايم الذي يقول "إن الملاحظة تكشف عن وجود نوع من الظواهر تسمى التمثلات، وهي تختلف بواسطة خصائصها المتميزة عن الظواهر الطبيعية الأخرى، فمن غير المعقول على كل منهج أن يعالجها على أنها غير موجودة...هذه التمثلات لها أسباب، وهي بدورها أسباب"[3]، ومن هذا المنطلق نحاول رصد المعاني التي يضفيها الفرد أو الجماعة في علاقاتهم مع هذه الظاهرة أو الموضوع، متقمصين ومتبنين زاوية نظرهم (الفرد أو الجماعة) كخطوة أولى من أجل الفهم والإستيعاب. ففي النشاط الرعوي نجد فاعلين مثل: الموَّال، والبيطري، والراعي، المؤسسة ...كلهم يحملون تصورات وتمثلات عن الظاهرة الرعوية، لديهم صورة عن القطيع، الدواء، عن الصحة الحيوانية...إلخ، والتي تتجسد في أفعالهم وسلوكياتهم، ويمكن الإشارة إليها بالممارسات، "ومن الناحية العامة فإن الممارسات هي كل ما يعني الفعل الإنساني، أي التغيير العمدي للواقع عن طريق الأفراد ولهذا ففي العلوم الاجتماعية هناك تركيز على مفهوم الفعل الإجتماعي. ومن هنا فالحياة اليومية للأفراد مملوءة بالأفعال: كالتغذية، العمل، الإتصال ... فهذه الأفعال تتميز بمسار من النشاطات المتماسكة والهادفة إلى تحقيق هدف ما. فالفعل الإجتماعي أو

---

[1] مراد مولاي حاج ، **العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسان صناعية بمنطقة طرارة**، مرجع سابق، ص7.

[2] Dominique Aimon, **le concept de représentation**, DEA en science de l'éducation.1989.

[3] E. Durkeime, **Sociologie et philosophie,P.U.F Paris,1967. p4**

الممارسات تجد خصوصياتها عندما يتدخل الفاعل الإجتماعي الذي يحدد ماذا يفعل."[1]، وهذا ما يتمظهر في الحياة اليومية داخل النشاط الرعوي ونرصده في تعاملات البيع والشراء، وفي علاقات الفاعلين ببعضهم البعض، وفيما يصرحون به، وفي علاقاتهم بالمؤسسات الفلاحية، وفي التعامل مع الحيوان...إلخ. ومن خلال هذا التتبع والفحص النقدي نطمح إلى الوصول إلى قراءة سوسيولوجية تُمكّننا من تقديم فهم للظاهرة الرعوية في سياقها المحلي وفي تحولاتها الراهنة.

ومن أجل التعمق أكثر في موضوع بحثنا إعتمدنا على المنهج الكيفي في مقاربتنا، وهذا إنسجاما مع تطلعاتنا للكشف عن المعاني التي يختزنها الفاعلون في علاقتهم بالظاهرة المدروسة، وهذا تماشينا مع هدفنا من الدراسة الذي يحاول الكشف عن راهنية هذا النشاط بمنطقة وادليلي، فبحثنا هو بحث وصفي تحليلي. وما عزز إعتمادنا على المقاربة الكيفية هو طبيعة مجتمع الدراسة الذي تنتشر في وسطه الأمية وتدني المستوى الدراسي، الأمر الذي يصعب معه إستعمال أساليب المقاربة الكمية مثل الإستمارة.

أما فيما يتعلق بالنظرية فقد اعتمدنا على النظرية المتجذرة، "قام بتطوير النظرية المجذرة كمنهجية معينة عالمان من علماء الاجماع وهما (بارني جلاسير–Barney Glaser) و(انسليم ستراوس– Enselm Strauss). وعلى الرغم من كلا منهما جاء من من خلفية بحثية مختلفة، فان مساهمتهما في تطوير هذه المنهجية تعتبر على قدر واحد من الأهمية."[2] أما انسليم ستراوس فهو درس في مدرسة شيكاغو أين تطورت البحوث الكيفية، أما بيرني جلاسير فهو من جامعة كولومبيا، والتي تتميز بخلفيتها الكمية، وكلاهما قام بتشكيل هذه النظرية المجذرة. "ان النظرية المجذَّرة هي تلك النظرية التي تم صياغتها باسلوب استقرائي من تلك الظواهرة المقصودة بالدراسة. وبعبارة اخرى: هي تلك النظرية التي تم اكتشافها وتطويرها

---

[1] مراد مولاي حاج ، **العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسان صناعية بمنطقة طرارة**، مرجع سابق، ص87.

[2] انسليم ستراوس، جوليت كوربين، **اساسيات البحث النوعي، اساليب واجراءات النظرية المجذّرة**، تر: عبدالله بن حسين الخليفة، الرياض، 1999، ص26

والتحقق من صحتها من خلال الجمع والتحليل المنظم للبيانات الخاصة بتلك الظواهر. وعلى هذا، فان كلا من جمع البيانات وتحليلها والنظرية يقف بعضها من بعض في علاقة تبادلية، فأي باحث لا يستطيع البدء بنظرية ومن ثم يخضعها للاختبار. بل، خلافا لذلك، يبدأ الباحث بدراسة ظاهرة ما سامحا او تاركا كل ما له علاقة بذلك او يبدو ويخرج للعيان تلقائيا."[1] هذه النظرية تمنح للباحث هامشا واسعا للحرية، بحيث يقتحم الميدان وهو غير ملزم بأي نظرية ماعدا هذه النظرية طبعا، والتي تمر عبر عدة مراحل، كل مرحلة تختزن في ذاتها المرحلة السابقة، تبدأ من جمع المعلومات ومن ثم الترميز والمفهمة والتنظير، هذه النظرية التي تعطي أولوية للفكرة بدل العيينة، لكن تبقى دراستها محصورة في دائرة المنطقة المدروسة. لا يوجد في هذه النظرية المتجذرة عيينة ثابتة، "بعبارة بسيطة، لا يختار الباحث وحدات العيينة قبل الشروع في الدراسة، فهذه الوحدات تحددها المعرفة التي تتولد اثناء الدراسة، يختار الباحث اول مبحوث، ويجمع معلومات ومعرفة ملائمة حول الموضوع، ثم يقرر في ضوء ذلك الشخص الذي سيقابله, يحدد الاتجاه النظري الذي تطور في اثناء الدراسة الشخص الذي سيقابل فيما بعد، وهذا القرار الذي لا يمكن أن يتخذ في بداية الدراسة."[2] فهي تعتمد بالدرجة الأولى على جمع البيانات بدلا من إختيار المبحوثين. "في العيينة النظرية، لا تستمر الدراسة حتى يتم الإتصال بجميع المبحوثين، بل حتى تشير عملية الدراسة الى الوصول الى درجة الاكتفاء، اي عندما لا تضيف البيانات الجديدة اي معلومات جديدة."[3] أي يصل الباحث الى حالة من التشبع المعلوماتي بحيث يلاحظ ان المعلومات أصبحت تتكرر، هذا فيما يتعلق بمجتمع الموَّالين وابنائهم.

وهذا البحث ركز على الموّالين مربي الأغنام بشكل رئيسي، ولم يتناول مربي الأبقار إلا بشكل ثانوي، علما أنه في المنطقة توجد مزارع أبقار، ومن الصعوبة بمكان أن يدرس الباحث كل هذه النواحي المرتبطة

---

[1] المرجع السابق، ص24

[2] سوتيريوس سارانتاكوس، **البحث الاجتماعي**، تر: شحدة فارح، بيروت، ط1،(2017)، ص309-310.

[3] المرجع السابق، ص310

بالنشاط الرعوي في المنطقة. وفيما يرتبط بالموَّالين المعنيين بالبحث، فقد تم اختيار أولئك الذين يملكون من 10 إلى 200 رأس غنم. ولأنه لم يجد التسهيلات الكافية من قبل المؤسسات المعنية غابت الجداول والمنحنيات الاحصائية هذا من جهة. ومن جهة أخرى اصطدم الباحث بذهنية الموّالين الذين يرفضون الحساب، فلا يحبذون من يسألهم عن عدد ماشيتهم، فهذا السؤال يعد من الأسئلة غير مقبولة، بل لا يتوقف الموقف عند هذا الحد بل مجرد التحديق بشكل لافت أو إبداء إعجاب مفرط بشاة يعتبر بمثابة "عين" أي نوع من الحسد، قد تؤدي في تصورهم إلى إصابة تلك الشاة بحادث أو مرض، واذا ما لاحظ فيك هذا السلوك فلن يسمح لك بدخول الجظيرة مرة أخرى، وهذا يعني أنه تم الإعتماد على أرقام تقريبية. ومن هذا المنطلق يتوجب على الباحث الذي يريد إجراء دراسة او بحث حول النشاط الرعوي أن يحتاط من هذه المسائل، ويحاول قدر الإمكان تفادي إبداء إعجاب بشاة أو التحديق بشكل لافت بأي شيء يتعلق بالموّال، كما عليه أن يمتنع عن السؤال الكمي في أي جانب، وهذا يعني أن تقنية الملاحظة او اي تقنية أخرى في هذا النشاط او غيره لابد أن تراعي هذه الجوانب النفسية والإجتماعية لمجتمع البحث من أجل إنجاح مسيرة البحث.

أما فيما يرتبط بعينة البياطرة فهنا يمكن الحديث عن أربع أصناف، أولا البياطرة الخواص الذين يملكون عيادة بالمنطقة المدروسة حيث تم إجراء مقابلات مع خمس بياطرة من أصل ستة لديهم عيادات بالمنطقة، فلم يوفق في إجراء المقابلة مع البيطري السادس بسبب إنشغاله الدائم بالعمل. ثانيا بياطرة يعملون مع الموّالين بالمنطقة لكن عياداتهم تقع خارج المنطقة المدروسة، علما أن الموّالين يمكن أن يتعاملوا مع بياطرة من خارج المنطقة، فتم إجراء ثلاث مقابلات معهم. ثالثا البياطرة التابعين للمؤسسات الدولة، وهنا تم إجراء ثلاث مقابلات مع ثلاث بياطرة. ورابعا، بياطرة خارج المنطقة ولا يعملون بالمنطقة، وهذه المقابلات التي تمت معهم كانت تجري في اطار الحصول على المزيد من المعلومات حول الدراسة،

خاصة وأنهم من البياطرة التي تربطه علاقة شخصية بالباحث، يعني يمكن الإستعانة بهم في أي وقت، فهناك مشترك بين البياطرة، طبعا وتبقى خصوصية المنطقة تنطلق من البياطرة الذين يعملون بالمنطقة.

وفيما يخص عيينة المؤسسات الرسمية التابعة للفلاحة فقد تم إجراء مقابلات مع بياطرة وقد أشرنا إليهم، كما تم إجراء مقابلات مع مهندسين في الزراعة مقسمين على ثلاث أصناف، مهندسين زراعيين تابعين للمنطقة، وتم إجراء أربع مقابلات، ومهندسين زراعة تابعين للمصالح الفلاحية بولاية تيارت، وتم الاستعانة ايضا بمهندسين زراعين من خارج المنطقة، وكان دورهم توجيه الباحث وافادته بالمعلومات حول المجال الرعوي. وفي كل المقابلات تم اعتماد تقنية المقابلة الحرة والنصف موجهة، وتم إختيارهما مع هذه الفئة التي تعتبر من الناحية النظرية مؤهلة لإستعمال معها المقابلة أو الإستمارة، لكن الباحث كان يسعى الى جمع المعلومات أكثر حول الموضوع، وهو يعتقد ان المقابلة أو الإستمارة تحتاج أولا إحاطة بما يكفي بالظاهرة، وهذا في رأي الباحث يحتاج أولا الى تكثيف مسبق للدراسات حول هذا الموضوع التي تزود الباحثين في المستقبل لاجراء بحوث بناء على هذه التقنية وتقنيات أخرى.

أما فيما يرتبط بتقنيات البحث فقد تمت من خلال المقابلة الحرة والنصف موجهة، والملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة. أما المقابلة الحرة فقد أستعملت بشكل مكثف مع بداية البحث، لأن الباحث كان يرغب بالحصول على أقصى قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع، وفي هذه المرحلة كان يركز على أسئلة التدفق التي تعني مساعدة وتشجيع المبحوث على البوح أكثر. لكن هذه التقنية تحتاج إلى وقت كبير خاصة مع المبحوثين كبار السن الذين يفضلون السرد الطويل الذي قد يخرج عن إطار البحث، وقد يتمحور الحديث حول بطولاته في هذا المجال، وهنا يشعر الباحث بالإحراج بمحاولة تصويب المقابلة نحو هدف البحث، وهذا ما يستدعي من الباحث التحضير الجيد للمقابلة حتى يستطيع التحكم فيها أثناء إجرائها، كما حاول الباحث التدقيق والتحقق من المعلومات المتحصل عليها عبر إعادة طرح السؤال على أكثر من مبحوث.

أما المقابلة نصف موجهة فقد تركَّز إستعمالها في مرحلة البناء بعدما يكون الباحث قطع شوطا كبيرا في الميدان، وهنا يكون الإنتقال من أسئلة الباحث الذي يريد أن يجمع الكثير من المعلومات حول الظاهرة المراد دراستها إلى أسئلة البحث التي تعني بداية ظهور عناوين ومفاهيم لتأليف النص، وهنا ستكون أسئلة البناء، ويطرح الباحث السؤال ويترك المبحوث يجيب بحرية. وفيما يتعلق بالأسئلة لم يكن بالضرورة إعادة طرح نفس السؤال على أكثر من مبحوث، بل كانت أسئلة بنائية، يعني تنتقل من سؤال إلى سؤال آخر اما طلبا للتوضيح أو طلبا للمزيد من التفصيل. أما تقنية الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة فقد كانتا من التقنيات التي إستعملهما الباحث بقوة في البحث، ويرجع سبب ذلك إلى إقامة الباحث في منطقة المدروسة، الأمر الذي سهَّل عليه مهمة الملاحظة حيث كانت مشاهد الرعي من المشاهد اليومية في حياة الباحث كفرد يعيش في هذه المنطقة، ولأنه يسكن بالمنطقة المدروسة يمتلك علاقات شخصية مع المبحوثين، الأمر الذي أهَّله لإستعمال تقنية الملاحظة بالمشاركة، فقد كان يذهب مع المبحوثين إلى المراعي، يدخل الى الحظائر...إلخ، بالإضافة إلى هذه التقنيات نجد أن الباحث إستفاد من تقنية "السمع" بحكم أنه يقيم في منطقة الدراسة وموضوع الرعي يعد من الموضوعات الحيوية والحاضرة بشكل يومي في أحاديث المجتمع، فكان ينصت للنقاشات التي تدور حول هذا الموضوع، بل مرات يسعى إلى توجيه النقاش نحو أسئلة البحث. وهذه قد تعتبر من مزايا إقامة الباحث في ميدان الدراسة.

أما المجال الزماني للدراسة فقد إنطلق بداية من 08 أفريل إلى غاية سبتمير 2024، أما الإحصائيات الرسمية المستخدمة في البحث فتم إعتماد على خمس سنوات متتالية تبدأ من2018 حتى 2022. وقد عرفت هذه الفترة عدة متغيرات يجب الإشارة اليها، فقد عرفت هذه الفترة جائحة كورونا التي كان لها تأثير على مجريات البحث بالنسبة للباحث، وعلى الموَّالين في ممارستهم للنشاط الرعوي، حيث أغلقت الأسواق، الأمر الذي صعب مهمة تعاملات البيع والشراء، وقد أثرت على الجانب الإحصائي للماشية، وهذا ما صرح به أحد البياطرة حيث وجدوا صعوبات كبيرة أثناء قيامهم بعملية الإحصاء، وفي أواخر 2022 تم

تغيير طريقة إحصاء الماشية. خلال السنتين الأوليتين من البحث الميداني من عام 2020 إلى 2022، واجه الباحث صعوبات كبيرة، حيث تطلَّبت هذه المرحلة منه الإلتزام بالتدابير الصحية الإحترازية. كما كانت هناك تحديات كبيرة في إجراء المقابلات مع المبحوثين بسبب القيود المفروضة على التنقل والتجمعات. وأجريت معظم المقابلات في السنوات الأخيرة ما بين (2022–2024).

أما المجال المكاني فتم بدائرة وادليلي التابعة لولاية تيارت، وقد عرفت المنطقة في السنوات الاخيرة (مابين 2022 حتى 2024) نقصا حادا في الموارد المائية، الأمر الذي فرض على الموَّالين إيجاد حلول لهذه الأزمة المائية، ويوجد موَّالين توقفوا عن ممارسة هذا النشاط بسبب هذه الأزمة.

وهناك نقطة نود الإشارة إليها فيما يتعلق بإقامة الباحث في مجال مكان الدراسة، فقد تكون ذات منحى إيجابي بحكم أن الباحث يملك مسبقا رأسمال علاقاتي يؤهله للحصول على معلومات أكثر من جهة، ومن جهة أخرى يكون ملما بالمصطلحات والمعارف المتداولة في الوسط الرعوي بالمنطقة، وفي هذا المجال فقد "أكد الباحثون الميدانيون المعاصرون على أهمية انشاء العلاقات حيث تشكل الجانب المركزي في العمل الميداني. كما إشترط فهم المصطلحات الخاصة التي يتعامل بها افراد المجموعة محل الدراسة."[1] لكن في نفس الوقت ممكن أن تؤدي الإقامة المسبقة للباحث بمجال الدراسة دورا سلبيا، فقد يحدث سوء فهم أو حالة من النزاع بين الباحث مع أحد أطراف مجتمع الدراسة –خارج إطار البحث– قد تدفعهم إلى مقاطعته، فالمبحوثين لا يفصلون بين مجال البحث العلمي ومجال الحياة الإجتماعية، فيتصرفون بنفس الموقف في المجالين، وهذا ما يدفع الباحث إلى تقديم بعض التنازلات عن بعض النواحي المرتبطة بالحياة الإجتماعية حفاظا على علاقته بالمبحوثين من أجل إنجاح تجربة البحث، ورغم ذلك لا يمكنه معالجة كل النزاعات السابقة (ما قبل البحث)، وهذا ما جرى فعلا مع الباحث إذ خسر إحدى علاقاته بأحد المبحوثين

[1] شاقا فرانكفورت، ناشمياز، **طرق البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: ليلى الطويل، بتر للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2004، ص 284.

المهمين في الماضي ورغم محاولاته لإعادة ترميم العلاقة به لكن لم تنجح، وقد يحتاج الباحث في هذه الظروف إلى إيجاد مساعد له من أجل إجراء المقابلة مع هذه الأطراف التي تقاطعه.

تتمثل الصعوبات التي واجهها أثناء البحث في عدة جوانب. أولاً، وجد صعوبة كبيرة في الحصول على مقابلات مع الرعاة المستأجرين، فضلاً عن عدم قدرته على إجراء مقابلات مع العنصر الأنثوي في المجتمع الرعوي، بسبب الطابع الذكوري السائد وصعوبة التواصل مع النساء في هذه البيئة، ومما مما زاد في صعوبة المهمة إقامة الباحث في منطقة المدروسة. وثانيا، واجه بعض العراقيل مع المؤسسات الرسمية في الحصول على المعلومات والإحصائيات الرسمية، مما إضطره للبحث عن وساطات لتسهيل هذه المهمة. ومن الجدير بالذكر أنه في بداية البحث الميداني في إحدى المؤسسات الرسمية تلقى ترحيباً كبيراً وتم تزويده بالمعلومات بكل سهولة. ولكن مع مرور الوقت، تحول هذا الترحيب إلى تعقيدات بيروقراطية، مما يشير إلى أن طول فترة البحث الميداني في المؤسسة قد تجعل الباحث يتعرض لمزيد من الصعوبات بصفته فرداً جديداً يتفاعل مع المؤسسة، فيصبح جزءا من النقاش داخل المؤسسة والذي قد ينتهي في موقف محدد لا يخدم أهداف الباحث. ولذا، من المهم أن يأخذ الباحث هذا الأمر بعين الإعتبار خلال البحث الميداني، وينظر في إستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات، مثل الإسراع في جمع المعلومات بينما العلاقة لا تزال عفوية أو إيجاد طرق أخرى لإدارة هذه التعقيدات. وثالثا، هناك وجود نقص في المصادر والمراجع في تاريخ المنطقة، وهذا ما جعل الباحث يرتكز بصفة رئيسية على التاريخ الشفهي الذي نقله عنه أهل المنطقة، بالإضافة إلى ذلك وجود نقص في بعض المصادر متعلقة بتاريخ البيطرة في الجزائر وتيارت بصفة خاصة، وهذا بطبيعة الحال يدل على أن هناك تهميش للدراسات المرتبطة بالنشاط الرعوي، ومن هنا يجد الباحث نفسه مضطرا إلى إستخدام الجرائد وتصريحات المبحوثين كبديل لتغطية هذا الغياب للمصادر والمراجع.

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تفتح النقاش حول النشاط الرعوي لمعرفة التحولات التي مر بها في المنطقة المدروسة. معلوم بأن ظاهرة النشاط الرعوي منتشرة في كل أرجاء الوطن وعلى رأسها ولاية تيارت المشهورة تاريخيا بممارسته، وعلى هذا إتضحت أهمية التطرق إليه من خلال إستعمال المناهج والتقنيات المعروفة في العلوم الاجتماعية كالملاحظة بالمشاركة وإستعمال المقابلة من أجل الحصول على القدر الممكن من المعلومات حول الموّال وكيفية تنظيم النشاط الرعوي، كما أن الخوض في بحث في موضوع كهذا سيكون له دور أكثر فاعلية في الأطروحات الجامعية التي تسعى إلى البحث في هذا المجال، وذلك من خلال رسم مناهج للتطرق لمثل هذه المواضيع، بإعتبار أن الدراسة الميدانية تعتبر مرآة عاكسة للوضع الإقتصادي لهذه الفئة المنتشرة في المنطقة. كما أنه يمثل مورد إقتصادي مهم يمكن أن يكون له دور كبير في المساهمة في تنمية الإقتصاد المحلي والوطني.

تم تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول. الفصل الأول محاولة رصد مدى تمسك البنيات الرعوية بالتنظيم التقليدي، وهذا الإختبار الذي تمثل في منعرجين، الأول مرتبط بإستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة، وفيما إذا كانت هذه الإستقلالية تعتبر خطوة نحو إعادة تنظيم هذا النشاط بما يواكب مبادئ وقواعد التنظيم الحديث الذي تنادي به الدولة. والثاني مرتبط بالعشرية السوداء، التي عرفت مساسا بالفضاء الرعوي، حيث شهدنا نزوحا ريفيا كبيرا بسبب الأوضاع الأمنية، والذي إصطدم بإكراهات وقيود جديدة فرضها المجال الجديد، ومن هذا المنطلق سنحاول أن نتابع كيفية تعامل البنيات الرعوية مع هذه التحولات الجديدة. وقد طرقنا أبواب التاريخ من أجل تقديم صورة عن التحولات التي مر بها النشاط الرعوي بالمنطقة، وهذا من أجل إعطاء صورة عن واقع الرعي في الوقت الراهن. أما الفصل الثاني مرتبط بتنظيم النشاط الرعوي، الذي يحاول الكشف عن التعاملات والتبادلات السائدة داخل هذا النشاط، فهو مساحة تضيء على واقع النشاط الرعوي من حيث التنظيم، الذي هو إقتراب من طريقة إدارة هذه النشاط الرعوي. والفصل الثالث متعلق بواقع الصحة الحيوانية كعنوان صحي وإقتصادي في تجربة الفاعلين داخل هذا

النشاط الرعوي، وتمركز البحث حول ثلاث فاعلين، دور مؤسسات الفلاحة والتي تتمثل في برنامج الدولة، والموَّال الذي يمثل الميدان الرعوي، والبيطري بإعتباره الوسيط بين المؤسسة والميدان الرعوي.

الفصل الأول

النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي

1

مقدمة

في هذه الفصل سنتناول النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي، وفي البداية سنحاول تقديم صورة عن المنطقة من ناحية جغرافية وتاريخة وذلك من أجل فهم التحولات التي مر بها هذا النشاط، وسنتعرض الى المراحل والى الظروف التي ساهمت في بروزه كنشاط مستقل عن الزراعة، وبذلك نرى ما إذا كانت هاته الإستقلالية قد لعبت دورا في ظهور أشكال جديدة من التنظيم في هذا النشاط بما يواكب هذا التحول الجديد (الإستقلال عن الزراعة)، كما سنتناول محطة العشرية السوداء التي كانت لها إنعكاساتها على المسار الرعوي بالمنطقة لأنها إستهدفت بشكل مباشر الفضاء الرعوي، حيث ستعرف المنطقة موجة نزوح ريفي كبير في تلك الفترة، وهذا ما سيفرض على الموّالين التعامل مع هذه التحولات الجديدة التي ضربت المنطقة والجزائر بصفة عامة، ومن هنا سنحاول أن نرصد مواقفهم وكيفية إدارتهم لهذه المحطة التاريخية، كما نسعى إلى اكتشاف الاسباب والوسائل والاستراتيجيات التي إستطاعت من خلالها البنيات الرعوية المحافظة على الثروة الحيوانية بالمنطقة.

المبحث الأول : التعريف بالمنطقة

ا. **منطقة وادليلي:** تعتبر وادليلي دائرة من دوائر تيارت، "تعود تسمية وادي ليلي الى كلمتين: الوادي نسبة الى الوادي الذي يجتازها 6 كلم. تصب مياهه بواد دقيقس. وايليلي وهي كلمة امازيغية بمعنى نبات الدفلى الذي كان منتشرا بكثافة على ضفة الوادي الموجود منذ 15 قرنا قبل انقضاء الدولة الرستمية تيهرت."[1] تقع شمال ولاية تيارت، تبعد عن عاصمة الولاية 19 كلم يحدها من الشرق دائرة مغيلة وسيدي الحسني، ومن الشمال ولاية تسمسيلت وولاية غليزان، ومن الجنوب الشرقي بلدية تيارت، ومن الجنوب الغربي بلدية قرطوفة، تتربع علي مساحة إجمالية قدرها 47237 كلم2، تتكون من ثلاث بلديات، وهي: وادليلي، سيدي علي ملال، تيدة.

يشكل النشاط الفلاحي والرعوي مصدر عيش لغالبية السكان في المنطقة، حيث يتكامل كلا النشاطين ليشكلا جزءًا أساسيًا من الإقتصاد المحلي، تعاني وادليلي مثل العديد من المناطق الأخرى في الجزائر من اثار التفكيك الإجتماعي والإقتصادي الذي مارسه الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين بصفة عامة طيلة قرن ونصف، فإلى جانب الظلم الذي تعرض إليه الجزائريون فقد إستولى المعمرون على معظم الأراضي الخصبة في المنطقة، بينما تم طرد الفلاحين الأصليين الجزائريين إلى المناطق الجبلية، هذه الوضعية خلقت تحديات كبيرة لسكان المنطقة بحيث وجدوا أنفسهم مضطرين للتكيف مع ظروف الحياة القاسية وضغوطات الفقر المستمرة. ومع ذلك، فإن النشاطين الفلاحي والرعوي ظلاً أساسيين لاقتصادهم، ويمثلان فرصة لتحسين العيش بالنسبة لهؤلاء السكان. "المساحة الاجمالية التي احتفظت بها القوات الاستعمارية حتى عام 1962 تمثل سدس الاراضي المستخدمة للمحاصيل الزراعية وان اكانت هذه الاراضي تمثل نسبة ضئيلة، فانها دون شك تمثل اهم الاراضي الكتلة الجبلية اذا خريطة الموقع تبين ان

[1] توفيق بوزناشة.. دليل الجمهورية، ط1، ج2، (جانفي 1915)، ص199.

الأراضي المحتلة من طرف الاجانب تشمل الوديان وسطوح المنحدرات والمزارعون لم يبق لهم سوى اسوأ الأراضي منحدرات ذات تربة منحاتة وأحيانا هزيل."[1]

هذه الأراضي الخصبة التي ستؤممها الدولة الجزائرية بعد الإستقلال، ومن ثم يعاد تقسيمها على أبناء الشعب الجزائري، بعد الإستقلال "قام الفلاحون الجزائريون بإسترجاع الأراضي التي هجرها المعمرون الأوروبيون وأعتبرت أراضي شاغرة، وهي نفس الحجة التي كان المستوطنون يستندون إليها للإستيلاء على أراضي الجزائريين خلال فترة الإستيطان، وبهذا عادت مساحة من الأراضي الخصبة إلى أصحابها الشرعيين قدرت بحوالي (2.727.000) هكتار، وهي الأراضي التي كانت نواة لميلاد تجربة إنسانية جدديدة، ميلاد تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري"[2]. تجربة التسيير الذاتي التي أعتبرت مبادرة شعبية حاولت تغطية إفراغ المزارع والمؤسسات التي كانت يديرها الكولون بعد الاستقلال، وبعدها جاءت الثورة الزراعية كمسعى الى تحديث كل ما تعلق بالزراعة وبالرعي، فكانت المرحلة الثالثة من الثرة الزراعية تركيز على النشاط الرعوي، "....ثم أخيرا المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التي بدا تطبيقها في 8 نوفمبر 1975 والتي تم وضع اسسها القانونية في 17 يونيو 1975 وركزت على تنظيم القطاع الرعوي وتربية الماشية مستهدفة تنمية الثروة الحيوانية وتحسين أنماط معيشة مربي الماشية وصغار الرعاة"[3]، وقد إستفادت وادليلي كغيرها من مناطق الوطن من البرامج التنموية التي أطلقتها الدولة الجزائرية واهمها الثورة الزراعية التي مست بشكل رئيسي الفلاحين عبر كل أنحاء الوطن، علما أن الأراضي التي تركها المعمرون تعدُّ من أجود الأراضي الخصبة، هذا الذي سيستفيد منه العاملون في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية. يمكن القول أن الفلاحين في إطار الثورة الزراعية ورثوا أراضي الكولون، ولازالت أسماء

---

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من اراضيهم 1962/1830**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2010، ص152.

[2] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون الجزائر. ص 119-120.

[3] المرجع السابق، ص108.

الكولون يتذكرها أهل المنطقة، وأستبدلت هذه الأسماء بعد الإستقلال بأسماء المجاهدين والشهداء. مثل: قندولة، بن عابد، مبارك....إلخ.

II. الإستيطان المحلي

سنتناول الفضاء الريفي بإعتباره الفضاء الذي ينشط فيه النشاط الرعوي، حيث توجد المساحات الخضراء والمراعي التي يحتاجها القطيع، وفي هذا الفضاء يبني الفلاح مسكنه ويمارس نشاطع الزراعي والرعوي، "يعيش سكان المجتمع الريفي في مجتمعاتهم الريفية حيث تتخذ هذه المجتمعات أشكال مختلفة من أشكال الإستيطان. وأهم أشكال الاستيطان الريفي هي المزرعة المنفردة والقرية عبر الطريق والقرية الخطية والقرية وبتفرع من هذه الأشكال عدد من الأشكال الأخرى وتتأثر أشكال الاستيطان الريفي بعدة عوامل من أهمها حجم الملكيات الزراعية وظروف حيازة الأراضي الزراعية كما تتأثر بالعوامل الجغرافية والطبيعية في المجتمع..."[1]. تنتشر في المنطقة سكنات على شكل "**المزرعة المنفردة**"، "وفي هذا الشكل من أشكال الإستيطان يبني المزارع منزله على أرض مزرعته نفسها ويكون حول المنزل عادة اية منشئات أخرى يحتاج إليها كالمخازن والحظائر وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين، وينتشر هذا الشكل من أشكال الاستيطان بنوع خاص في البلاد التي تكون مساحات الملكية الزراعية بها كبيرة. مثل بعض بلاد أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وهذا الشكل أقرب ما يكون لما يعرف في ريفنا العربي بالعزبة أو الضيعة حيث نجد بها منزل المالك ومنشات المزرعة ومنازل العمال مقامة على ارض المالك نفسه."[2] فنجد حظيرة الماشية موجودة بجوار المسكن لدى الموَّالين والفلاحين.

يلعب السكن دورا حيويا في إستقرار الافراد والجماعات وتشكيل هواياتهم، فالسكن يحمل دلالات رمزية وثقافية تتعلق بالقيم والإعتقادات في المجتمع. يمكن أن يعكس تصميم المنزل ونوعه والطريقة التي

---

[1] على فؤاد احمد، **علم اجتماع الريفي1981**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ص58

[2] المرجع السابق، ص58

يُستخدم بها الرموز الثقافية والقيم الإجتماعية المميزة للمجتمع. "واقع الحال، فإن بناء الدار، حتى إن كان قضية عائلية، إلا أنه قبل ذلك، يعتبر قضية ثقافية يجسمها معاش المجتمع الريفي في كليته، من خلال كل ما يجعل محسوسة تصورات هذا المجتمع للكائنات والأشياء، اي نظرته للعالم"[1]. ينتشر في المنطقة نوعين من السكن:

أ) **السكن المتناثر:** يُلاحظ بقوة في الوسط الإجتماعي المحلي، وخاصة بين فئة الفلاحين والموَّالين ظاهرة التشتت السكني، "ومن مميزات السكن الريفي التناثر عبر المجال وليس التجمع"[2]. ينتشر هذا النوع من السكن حتى داخل الأسرة الواحدة، حيث يُصبح الأخ الأكبر بعد وفاة الأب الشخص الذي يقود المرحلة الإنتقالية، والتي قد لا تدوم طويلاً. بعد ذلك، يتوزع الإخوة نحو أماكن مختلفة. يحقق السكن المتناثر غايتين. **الغاية الأولى:** تجنب التداخل العائلي الذي قد يؤدي إلى ظهور نزاعات بين الجيران. فقد يتحول نزاع بين النساء أو الإخوة أو الأولاد إلى نزاع عائلي لا تنتهي تداعياته، والتي قد تؤدي إلى تفكك الروابط العائلية، ويصرح أحد الموّالين:

(أحنا نخافوا من مشاكل بين النساء والذراري، اللي ممكن توصلنا للعداوة بين الإخوة).

التباعد بين السكنات يتخذ كإستراتيجية لتفادي النزاعات العائلية والإجتماعية، ولذا يختار كل فرد من أفراد العائلة قطعة من الأراضي التابعة لهم ويبني منزله الخاص بها، وهذا يؤكد مدى حرص المجتمع المحلي على اهتمامه بتقوية الروابط الإجتماعية. **أما الغاية الثانية:** فتتمثل في تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة، فإن إستراتيجية توزع أفراد العائلة على الأراضي العائلية تلعب دورًا حيويًا من حيث الإهتمام بها، فتخصيص قطعة أرض لكل فرد من أفراد العائلة يزرعها ويعتني بها. كما يعتمد إختيار موقع بناء المسكن أيضا على عوامل اخرى، بما في ذلك مساحة الأرض المتاحة للعائلة، ومدى توافر الموارد مثل الماء،

[1] محمد حمداوي، "المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي: الدار والقرية لدى بني سنوس"، **مجلة انسانيات**، ج3، ع7، 1999، ص29(25-35).

[2] على طيب ابراهيم، "مساكن القرى الاشتراكية: ماذا بعد اكثر من اربعين سنة؟"، **مجلة انسانيات**، ج25، ع4، 2021، ص74 (63-89).

بالإضافة إلى طبيعة الأرض وإمكانية إستخدامها للزراعة. كلها عوامل تتفاعل معًا لتحديد مكان الإقامة وتصميم السكن.

1) **السكن المتقارب:** هذا النمط من السكن يظهر نتيجة لنقص الملكية العقارية لدى العائلات، حيث يُجبر أفراد العائلة على التجمع في مساحة محددة، في مقابل العائلات التي تمتلك مساحات شاسعة تختار السكن المتناثر.

المبحث الثاني: إستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة بمنطقة وادليلي

I. استقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة

كان الرعي والزراعة في المنطقة يمارسان جنبًا إلى جنب، ويُعتبر كل منهما جزءًا لا يتجزأ من عمل الفلاح. أما في المرحلة الراهنة، فقد شهدنا تطورًا ملحوظا يتمثل في إستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة، فأصبح هناك تداول لكلمة الموّال في مقابل الفلاح.ولا يمكن التطرق لمسار النشاط الرعوي في المنطقة دون الإشارة إلى دور هذا الفاعل "الفلاح".

أولا: سيرورة الفلاح بوادليلي

على مستوى المنطقة، يمكن التمييز بين ثلاثة فئات من الفلاحين، الفلاح التقليدي، الذي يمتلك أرضه الخاصة التي ورثها عن أجداده. والفلاح المنبثق عن دور الدولة، والفلاح الجديد الذي قام بشراء الأراضي الزراعية.

أ) **الفلاح التقليدي:** هذه الفئة من الفلاحين تمتلك أراضي زراعية واسعة ورثوها عن أجدادهم، واستطاعوا الحفاظ عليها رغم كل التحولات التي مرت بالمنطقة، وبعضهم نجح في إستعادة أراضيه بعد الإستقلال. تقع معظم هذه الأراضي ذات الملكية الخاصة العريقة في المناطق الجبلية الوعرة لأنها لم تكن محل استقطاب من قبل الإستعمار نتيجة تضاريسها الصعبة، فلا توجد اثار لسكنات الكولون

المزارعين (الفيرما). يمارس هؤلاء الفلاحين الزراعة والرعي معًا، وهم معروفون بحيازتهم لأراضي زراعية ذات مساحات واسعة، على الرغم من أن أعدادهم ليست كبيرة إلا انهم كانوا بمنزلة المؤسسات في توفير مناصب عمل للمجتمع المحلي في وقت سابق، يوظفون الخماسة، والعمال الموسميين، والرعاة المستاجرين. حتى في فترة ما بعد الاستقلال كان لا يزال بعض هؤلاء الفلاحين يستخدمون الأدوات اليدوية مثل المنجل والحرث بواسطة الحيوانات، وذلك نظرًا لتضاريس الأراضي الجبلية الصعبة التي جعلت من الصعب إستخدام الآلات الحديثة مثل الجرارات وآلات الحصاد. وبالنسبة لتأمين الغذاء الإنساني والحيواني كانوا يقومون بتخزين جميع أنواع الحبوب مثل الشعير والقمح في المخازن، ويكدّسون جميع أنواع التبن في بناء يشيَّد في الفضاء الخارجي للمسكن. وكان لديهم مخزن خاص للغذاء، فبكون عبارة عن كوخ أو غرفة مخصص للمؤونة السنوية. أما المطمورة فهي مخزن يخصص للحبوب (القمح والشعير)، يمثل مخزن الإحتياط طويل المدى يمتد لعدة سنوات، وهذا الاجراء يستخدم تحسباً لسنوات العجاف، فقد تعلم الفلاحون بصفة عامة من تجاربهم الطويلة اتخاذ كل التدابير في التعامل مع تقلبات الطبيعة من فيضانات وجفاف. تُشيَّد الحظيرة بجانب المسكن، وهي تخصص للماشية مثل الأبقار والخيول والأغنام والماعز، بالإضافة إلى ذلك يربون حيوانات أخرى مثل الدجاج والكلاب والحمير والقطط. وبشكل عام يبني الفلاحون في المنطقة مساكنهم وسط مزارعهم الخاصة، وهم يحبذون الاستقرار في مسكن معزول وبعيد عن السكان الآخرين.

ب) **فلاح الدولة:** أسهمت مخططات التسيير الذاتي والثورة الزراعية في نشوء نوع جديد من الفلاحين، قد لا يمتلكون خبرة سابقة في مجال الزراعة والرعي، فقد جاءت الثورة الزراعية إنتصارا وانحيازا لصالح الطبقات الضعيفة. يمكن تقسيم مسيرة هذا الفلاح إلى أربع مراحل. **الأولى** تتمثل في التسيير الذاتي، حيث كانوا بمثابة عمال في المزارع التي تركها المعمرون. **والثانية** الثورة الزراعية، "جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي الت اليها الفلاحة في البلاد، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في

1971/07/14 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الاولى من قانون الثورة الزراعية مايلي: الارض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الارض الا من يفلجها ويستثمرها، وبموجب هذا القانون تم منح الاراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء اكانت الاراضي تابعة لمكلية الدولة او البلديات او الاراضي المؤممة، ونشير انه بلغت الاراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا"[1]. في سياق الثورة الزراعية، اشتغل الفلاحون ضمن جماعات تتشارك فيما بينها جميع الأعمال، سواء كانت زراعية أو رعوية. تلقوا الدعم من قبل الدولة بمنحهم أراضي زراعية وقطيع من الماشية، هذا الدعن اسهم في تعزيز فرص تطوير الإنتاج وتحسين ظروف حياتهم. **والثالثة** حق الإنتفاع، "تم التصرف في الأراضي الفلاحية المؤممة والمتبرع بها والموضوعة تحت حماية الدولة آنذاك بمنح حق إنتفاع دائم عليها لصالح مستغلين فلاحيين لتشكيل مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 87-19 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم"[2]، والذي ينص على منحهم الارض بغير اجل محدود. **والرابعة** حق الإمتياز، "إن القانون رقم 03/10 تضمن الامتياز كأسلوب جديد بديل عن حق الإنتفاع الدائم الذي تضمنه القانون رقم 19/87 (الملغى)، حيث تبنى القانون رقم03/10 الإمتياز القابل للتنازل والحجز والتوريث والرهن، حيث تمنحه الدولة إلى كل شخص طبيعي من جنسية جزائرية يسمى المستثمر صاحب الإمتياز، ويجب على هذا الأخير أن يقوم باستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناء على دفتر الشروط لمدة أقصاها 40

[1] حاوشين ابتسام، "السياسة الزراعية في الجزائر ومامدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي"، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**،01-12-2014 ، ج3،ع2، ص104(100-121)

[2] قانون 87-17

سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية يتم تحديدها وتحصيلها."[1] والذي يمنحهم الارض في إطار عقد إستغلال مدة أربعين سنة قابلة للتجديد، وهو الذي يسري الآن.

كان النشاط الرعوي جزءًا من عمل الفلاحين حتى في المزارع التابعة للدولة، حيث كان القطيع مملوكًا للدولة. لكن بعد إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية تم التخلي عن سياسة القطيع التابع للدولة، وبعد اعادة هيكلة المستثمرات بدأ الفلاحون في إمتلاك قطعانهم الخاصة من الماشية إلى جانب أنشطتهم الزراعية. يمكن تقسيم هؤلاء الفلاحين إلى قسمين، القسم الأول يقطن بالمزرعة ويدير الزراعة والرعي من خلال أفراد عائلته. اما القسم الثاني يعيش بعيدًا عن المزرعة، ويستأجرون رعاة للإهتمام بالماشية. تأثر هؤلاء الفلاحون خلال العشرية السوداء، ومنهم من تخلى تمامًا عن ممارسة النشاط الرعوي وتركز عملهم فقط على الزراعة، بينما عاد آخرون إلى النشاط الرعوي بعد عودة الأمن والاستقرار.

ت) **الفلاح الجديد:** يُعتبر هؤلاء الفلاحين جدد في عالم الزراعة والرعي، قاموا بشراء أراضي زراعية خاصة بهم، وقد إستفادوا من رواج عملية بيع وشراء الأراضي في السنوات الأخيرة خاصة بعد فترة العشرية السوداء، وبعضهم يعدُّون حاليا من كبار الفلاحين بالمنطقة. يمارسون الزراعة والرعي جنبًا إلى جنب، ينحدرون من خلفيات مهنية مختلفة مثل المقاولات والتجارة...، واستثمروا أموالهم في شراء الأراضي الزراعية وتأسيس مشاريع لتربية الماشية، ويوجد من بينهم من يمتلكون اليوم أكبر المزارع في المنطقة، ورغم انخراطهم في عالم الفلاحة إلا أن ذلك لم يمنع بعضهم من الإستمرار في أعمالهم الأصلية الأخرى، ومنهم من ركز على الزراعة والرعي.

[1] علال قاشي،" تحول استغلال العقار الفلاحي من حق الانتفاع الدائم إلى اسلوب الامتياز الفلاحي"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية** (2020)، ج3، ع4، ص292 (290-307)

ثانيا: ميلاد الموَّال بوادليلي

يطلق إسم الموَّال على مربي الماشية، حسب الباحث طيب عثمان "...تسميته بموَّال لها مدلولان يعبر الأول عن شخص يمتلك قطيعا كبيرا من الأغنام والثاني عن صاحب مال، لأن الكلمة مشتقة منه وكثيرا ما يستعمل مربي الماشية كلمة المال كبديل عن مصطلح القطيع"[1]، وفي بحثنا نقصد بالموَّال كل مربي ماشية لا يقل عدد رؤوس ماشيته التي يكتسبها عن عشرة رؤوس.

في الآونة الأخيرة، شهدنا تحولًا نوعيًا في ممارسة النشاط الرعوي بالمنطقة، حيث أصبح للموَّال دور متميز يقابل دور الفلاح. يُطلق مصطلح "الموَّال" على من يمارس تربية الماشية، وقد ظهر هذا المصطلح بعد تغيرات عدة عرفتها وادليلي في السياق الزراعي والرعوي. في وقت سابق من الصعوبة بمكان ممارسة النشاط الرعوي بدون إمتلاك أراضٍ زراعية او رعوية، فكل مربي ماشية فلاح بالضرورة. لكن في الوقت الحاضر مع وجود تدابير جديدة مثل الكراء والشراكة التي برزت كبدائل عن الملكية الفردية، فقد فتحت الابواب أمام ظهور حرفة تربية الماشية كنشاط مستقل عن الزراعة. واصبح في وسعنا ملاحظة وجود مربيين للماشية–اي موّالين– ليس لهم علاقة بالزراعة، وبرزا على مستوى المنطقة نوعين من مربي مواشي لا يمارسان الزراعة، وهما:

1. **الموَّال بدون ملكية أرض،** هذا الفاعل يقتصر نشاطه فقط على تربية الماشية، ولا يمارس اي عمل اخر بما في ذلك الزراعة، هذا الموّال استطاع توفير حقول الرعي لماشيته من خلال إعتماده على تدبيرين في هذا المجال. اما التدبير الأول يتمثل في كراء الأراضي الزراعية والرعوية، **علما ان** ظاهرة الكراء تدرج ضمن الممارسات المستحدثة في المنطقة، وتُعد من الممارسات المرفوضة في العهد السابق.

[1] طيب عثمان، "الجمع بين تربية الماشية و الزراعات المسقية. ضرورة أم اختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي"، **مجلة انسانيات** ،ع:38, اكتوبر – ديسمبر 2007، ص 15(13–23).

وقد عرفت ظاهرة الكراء إنتشارا واسعا في الآونة الأخيرة خاصة بعد ازمة العشرية السوداء. توجد طريقتين سائدتين في إبرام هذه العقود. اما الاولى فهي كراء الأرض الزراعية، حيث يقوم الموَّال بكراءها من صاحبها لمدة معينة، تبدأ مع بداية الحرث وتنتهي بموسم الحصاد، ومنهم من يشترط – سواء صاحب الأرض أو الموَّال– في الصفقة موسمين، وهذا راجع الى الإجراء المتبع في خدمة الارض بحيث تزرع عام، وتترك عام للراحة، وبهذا الشكل يستفيد كل منهما من موسم الحرث والإنتاج بعد تركها بورا في احدى السنتين. وبهذه الطريقة يتحصل على الشعير والتبن اللذان تحتاجهما الماشية، بالاضافة الى ذلك تتحول الى مرعى لماشيته بعد الحصاد. ويبقى الهدف الرئيسي من الكراء هو ضمان غذاء الماشية رغم انه يستفيد كذلك من محصول القمح والشعير الموجه للغذاء الإنساني. أما الطريقة الثانية يقوم الموّال بكراء الحصيدة مباشرة بعد الحصاد، أو بكراء الأراضي التي تركت البور. إنتشرت ظاهرة كراء الحصيدة بقوة في المنطقة في الوقت الحاضر، رغم أنها كانت تعتبر من الممارسات المرفوضة في الماضي، فالحصيدة كانت تمنح مجانا لكل القطعان بدون أي إستثناء.

فيما التدبير الثاني يتمثل في **عقد الشراكة** وهو عقد شراكات مع أصحاب الأراضي الزراعية، حيث يتحمل الموَّال الشريك التكاليف في مقابل تقاسم الإنتاج، أي منتوج الزرع والتبن، ويستفيد الموَّال حصرا من الحصيدة لرعي ماشيته.

2. **الموَّال صاحب قطعة أرض صغيرة:** وهذا الفاعل يمكن إعتباره صاحب أرض وليس فلاح، لأن الفلاح هو من يملك أراضي زراعية شاسعة. أما هذا الفاعل فلديه قطعة أرض صغيرة، والتي توفر له فضاء رعي لكنه يبقى محدودا لا يلبي حاجات حجم القطيع كبير. ومنهم من يلجأ إلى التدابير السالفة الذكر –الكراء والشراكة– اذا اراد زيادة في عدد القطيع. وظهور هذا الموَّال يرتبط بعنصرين، **الاول،** متعلق بمساحة الأرض المملوكة صغيرة التي لا تؤهله إلى بلوغ مرتبة فلاح، وارداتها الانتاجية قليلة لا تؤهله للوصول الى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي. **والثاني،** تفكك العائلة الموسعة وظهور العائلة النووية،

أدى هذا الواقع تقاسم الأرض الموروثة الى تحولها قطع صغيرة، وهم يتخذون من أراضيهم المشتركة حقول رعي لماشيتهم، فلا يمنع أحدهم الآخر من الرعي في قطعة أرضه مع الاحتفاظ لكل فرد بقطعته الخاصة.

اذن يمكن القول أن هذين الموَّالَيْنِ إنبثقا من خارج دوائر الفلاح، وإستطاعا ممارسة الرعي بدون الحاجة إلى إكتساب أراضي واسعة، وهذا الأمر يكشف عن وجود تغير في العلاقة بين الأرض والقطيع.

إستقلالية ممارسة النشاط الرعوي عن الزراعة

إستقلالية ممارسة النشاط الرعوي عن الزراعة جاء نتيجة بروز عدة متغيرات عرفتها المنطقة، كل منها ساهم بدرجة معينة في إحداث هذا التحول الذي جاء نتيجة بروز العوامل التالية:

1. **تغيير علاقة الأرض بالقطيع**

كان النشاط الرعوي جزءًا أساسيًا من حياة الفلاح في الماضي، حيث كانت هناك علاقة وثيقة بين ملكية الأرض والقطيع. هذ العلاقة التي حالت دون ظهور موَّال بدون أرض، فتربية الماشية تتطلب اولا وقبل كل شيء حيازة أراضٍ زراعية أو رعوية. ومما زاد من صعوبة ميلاد الموّال ان المجتمع الرعوي كان يرفض وينبذ كل تعاملات بالكراء أو الشراكة في الاراضي الزراعية والرعوية. ولقد انزلت الأرض بمنزلة شرف الإنسان الذي لا يتبغي التفريط فيه مهما كانت الظروف، ولذلك لم يكن من المسموح بيعها. رغم ذلك اضطرت بعض العائلات الميسورة الحال في الماضي الى بيع اراضيها بسبب فترات الجفاف وانتشار الجوع الذي ضرب المنطقة، وقد إستغل الفلاحون الكبار الأزمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية للتوسع في إمتلاك المزيد من العقارات، وكانت مطامرهم المملوءة باحتياطي القمح والشعير جاهزة للإستحواذ على أي قطعة أرض تطرح للبيع. إزدهرت هذه التجارة العقارية تحت شعار "**القمح مقابل الأرض**". أما اليوم نرى وجود موَّالين بلا أراضٍ كبيرة، وبعضهم لا يمتلك أرضًا على الإطلاق. ونلاحظ زيادة في عدد

الموَّالين، هذا الواقع يشير إلى تغير في علاقة الأرض بالقطيع. وقد ساهمت عدة عوامل مختلفة في تفكيك هذه العلاقة والتي تتمثل في:

أ) **تفتت الأراضي المملوكة للخواص:** تخضع ملكية الأرض للتفتت المستمر في إطار إجرائين وهما، البيع والوراثة. اما الجانب الوراثي فهو يعتبر إحدى العوامل التي تؤدي إلى زيادة في تفتت ملكية الأرض إلى أجزاء صغيرة، وفي الماضي وجدت ثلاث عوامل أبطأت نوعا ما من وتيرة هذا التفتت، أولا: تجميد حركة التوثيق، ظل تقسيم ميراث العقار يتحرك في دائرة العرف والتقاليد، حيث حدث تجميد لعملية التوثيق التي تصل عند بعض العائلات إلى الجد الثالث، والتي قد تصل إلى الحقبة الإستعمارية، وإن كانت تخضع للتقسيم الإجرائي العرفي في الواقع، فكل فرد ذَكر من العائلة لديه قطعة أرض خاصة به، لكنها تبقى بدون وثائق رسمية تثبت الملكية الخاصة له. وبهذا الشكل من التَّملك العرفي تصبح صعبة البيع خارج النطاق العائلي، وهذا الإجراء يقف حائلا أمام إمتداد الملكية الخاصة ذات الوثائق والمسجلة في العقار، والتي قد تسهل عليه عملية البيع في أي لحظة، على عكس المُلك في دائرة العرف الذي يصطدم بالكثير من التعقيدات، وكلما تأخرت عملية التوثيق زادت الأزمة بسبب تزايد عدد الورثة، وقد إشتدت النزاعات في الآونة الأخيرة بين أفراد العائلة بسبب هذه التأخر في التوثيق للعقار، وهذا بطريقة وبأخرى يحمي الأرض من البيع خارج العائلة. ثانيا: إقصاء المرأة من ميراث الأرض، كانت تنتقل أراضي الورث بين الأولاد الذكور من جيل إلى جيل، ويستثنى النساء من الميراث العقاري، واذا ما تم منحهن قطعة أرض فانها تمنح في مكان بعيد عن المسكن ومقر إقامتهم، وهذا يستخدم كاستراتيجية من أجل تفادي الصهر الغريب، الذي قد يلجأ إلى بيع قطعة الأرض، فهو لا يجد حرجا في الدخول في هكذا معاملات، وقد يسكن بجوارهم وهم لا يحبذون ذلك. تجد المرأة في الوقت الحاضر صعوبة كبيرة عند المطالبة بحقها من ميراث الأرض من ناحية قانونية، حيث تلتقي بعملية معقدة من الإجراءات القانونية، فمن أجل إثبات حقها في الإرث عليها أن تمر

عبر ثلاث أجيال من الورثة، لأن ملكية الأرض لازالت موثقة عند البعض بإسم الجد الثاني أو الثالث، يعني عليها أن تعيد الفريضة الأولى والثانية، وهذا لا يتحقق من الناحية العملية، لأنها تحتاج أن تستدعي كل الأبناء من الأجيال الثلاثة الورثة، وهناك من توفي وهناك من تزوجت في مكان بعيد...إلخ. وهنا نجد الرجال يتواطئون فيما بينهم على إقصاء المرأة من الطرفين من الإرث، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إن القانون يمنع تقسيم الأرض الزراعية في حدود معينة بإعتبار أنها تغيِّب الجدوى الإقتصادية، مما يعني إعادة الكرة إلى العُرف مرة أخرى، العُرف المنحاز للذكور. بالإضافة إلى ذلك إقصاء المرأة ينقص من عدد الورثة، وبالتالي يبطئ نوعا ما من وتيرة التفتت. **ثالثا: مكانة بائع الارض**، ينظر للفرد بائع أرضه كبائع عرضه **(لِ باع أرضو باع عِرْضُو)**، أي نظرة إهانة، ويتم مقاطعته من قبل عائلته وأبناء عمومته، يعد بيع الأرض من الممارسات الدنيئة التي كان يرفضها المجتمع المحلي في الماضي.

ب) **ظهور تَّقبُل لمعاملات البيع والشراء:** كانت تحظى الأرض بمكانة مقدسة في ذهنية المجتمع المحلي، ولا تباع إلا عند الضرورة القصوى، ومن أجل تقديم توضيح أكثر سنحاول سرد قصة احد الفلاحين.

فقد وقع أحد الفلاحين في أزمة إقتصادية خانقة بسبب طول مدة الجفاف، الأمر الذي جعل مخزونه الإستراتيجي من القمح والشعير ينفد، فأصبحت المطمورة خاوية، وهنا شعر بالخطر المحدق لمكانته، لأنه يدرك أن المقابل في الحصول على الشعير والقمح هو بيع قطعة من أراضيه، "القمح مقابل الأرض"، وهذا يعني بداية لإنهيار مكانته، فكيف سيحصل عليه بدون أن يضطر الى بيع قطعة من أراضيه، فإنطلق نحو أحد الفلاحين الكبار، وقال له إنني أعيش في أزمة وأرجوا أن تساعدني في حلها، فقال له أنه لم يبق له إلا مطمورة واحدة من القمح، وأخشى إن أظهرتها أن يهجم علي أبناء عمومتي، وفي تلك الفترة كان نقص حاد في مواد الشعير والقمح. فقال له أرجوا أن تعطيني ما يكفيني من هذه المواد وسأعيدها لك في موسم الحصاد، وقد وافق على طلبه. لكن لو علم بأن المطمورة فارغة لطالبه بالمقابل وهو الأرض.

وهذا المثال يعطينا صورة عن مكانة الارض لدى الفلاح. أما في الوقت الحاضر فقد لاحظنا إنتشار ظاهرة بيع وشراء الأراضي، ويرجع هذا الأمر لعهدة أسباب، اولا: الملكية الخاصة، أدى إعتماد

الملكية الخاصة إلى تحرر الأفراد من التنظيم التقليدي، وأصبح بإمكان الفرد داخل العائلة التحكم في قطعة أرضه، يستطيع أن يبيعها في أي لحظة، على عكس ما كان سائدا في السابق، حيث تبقى الأرض في دائرة الملكية العامة، وهنا يدخل هذه المالك في كراء الأرض أو بيعها. وهنا يستطيع المؤال الدخول معه في شراكة أو عملية كراء. **ثانيا: النزوح الريفي،** عرفت موجة النزوح الريفي ذروتها مع العشرية السوداء، "لقد شهدت مرحلة التسعينيات أو عشرية "المأساة الوطنية" نموا حضريا هائلا، حيث استقبلت المدن خلال الفترة (1987– 1998) حجما سكانيا ناهز 5.544مليون نسمة أكثريتهم من المهاجرين النازحين من المناطق الريفية والجبلية والمناطق غير الآمنة ، أي ما نسبته، 32.46 %وبمتوسط سنوي بلغ 504ألف نسمة . بالمقابل لم يزد سكان الأرياف إلا بحجم كلي وصل الى 518ألف نسمة وبمتوسط سنوي بلغ 47ألف نسمة ، أي أن سكان الأرياف شهدوا زيادة بنسبة تقدر بحوالي 4.45 %خلال إحدى عشر عاما وهو ما يؤكد – وبقوة – شدة وحدة حركة نزوح السكان نحو المدن وخاصة الكبرى منها خلال هذه المرحلة بحثا عن الأمن والآمان وملاذا للنجاة من همجية الإرهاب وسائر الضغوطات والأخطار التي تهدد حياتهم"[1]. هؤلاء النازحون تركوا وراءهم كل أراضيهم، وحتى مع عودة الأمن والإستقرار فضلوا البقاء في المناطق التي رحلوا إليها، وهذا القرار الذي جعلهم يباشرون إجراءات بيع وكراء أراضيهم. ومن الأمور التي لابد أن نشير اليها أن حركة البيع والشراء تحركت أكثر في الأراضي التي ترجع ملكيتها للخواص، يعني إستهدفت الفلاح التقليدي بصفة اكثر، على عكس فلاح الدولة فقد ظل يحتفظ بمساحتها الشاسعة لانه لا يستطيع بيعها بحكم انها تبقى تابعة لأملاك الدولة. وقد يقال إن حركة البيع والشراء تساعد في إمتلاك مساحات شاسعة، لكن معظم أراضي الخواص تقع في تضاريس صعبة ليست محل إستقطاب للفلاحين.

[1] تومي حسين، **النمو السكاني واثره في نشاة المدن وتطورها في العالم دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018).** اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الديموغرافيا. 2018-2019، جامعة الجزائر، ابوالقاسم سعد الله، الجزائر. ص668.

اذن يمكن القول ان تقسيم ميراث الارض سواء عبر الوراثة او عبر انتشار معاملات البيع والشراء ساهما في تفكيك العلاقة بين الارض والقطيع، وذلك كنتيجة للنمو الديمغرافي الذي يؤدي الى تقلص مساحات الاراضي مع مرور الوقت، والتي ستفقدها القدرة الانتاجية الكبيرة التي كانت تتمتع بها في وقت سابق بعد تحولها الى قطع صغيرة.

2. **ضعف المردود الإقتصادي للأراضي الزراعية**

معظم الأراضي الخاصة تقع في أماكن وتضاريس وعرة، والتي تحتاج إلى عناية مكلفة من اجل خدمتها، بالإضافة إلى ذلك ماجرى من تفتت لها إلى أجزاء صغيرة ذات انتاج ضعيف لا يلبي احتياجات العائلة. بالاضافة الى ذلك طول مدة الجفاف الذي ضرب المنطقة، والى افتقار المنطقة للمياة الجوفية، فهي تعتمد المنطقة بشكل رئيسي على المياه السطحية التي تتاثر بتساقط الامطار. هذه احدى الاسباب التي جعلت أبناء المنطقة بما فيهم ابناء الفلاحين يتجهون نحو تربية الماشية، فهي راسمال متحرك يتكاثر بسرعة، يستطيع الموّال ان يبيع اي شاة في اي وقت عند الحاجة، على عكس الارض ذات انتاج موسمي ومرتبط الدرجة الاولى بظروف الطبيعة. ومن بين الامور التي شجعت هذا الفاعل على التوجه نحو تربية الماشية :

أ) **الإنتشار المتزايد للأراضي المهجورة:** وهذا النوع من الأراضي ستتحول إلى فضاءات رعي مجانية يقصدها الموَّالون، وإزدادت مساحتها أكثر بعد العشرية السوداء، كنتيجة للنزوح الريفي الكبير الذي عرفته المنطقة، وفي هذا المجال نشير إلى نوعين من الأراضي المهجورة، وهما:

- ذات التضاريس الوعرة: تقع هذه الأراضي وسط وعلى سفوح الجبال، وتعاني بعضها من صعوبة في الزراعة بسبب وجود الحجارة وتربتها غير صالحة للزراعة، وكانت في الماضي تحرث بواسطة الحيوانات. لكن اليوم، تبقى هذه الأراضي متروكة دون خدمة، نظرًا لموقعها

الوعر والخطر الذي يشكله على الآلات الزراعية مثل الجرارات وآلات الحصاد. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه المناطق إلى الطرقات المناسبة التي تصل إليها.

- الأرض المزدحمة بالورثة: تشهد هذه الأراضي زيادة مستمرة في عدد الورثة نتيجة لعدم تسوية وضعيتها بين الأجيال السابقة، وبالتالي، ظلت معلقة بدون خدمة بسبب وجود نزاعات بين الورثة أو بسبب عدم قدرة أي فرد منهم على تقديم الخدمات اللازمة نظرًا للعدد الكبير من الورثة، يخشى أي فرد منهم إذا قام بخدمتها أن يطالبه الورثة الآخرون بحقوقهم في المنتوج.

3. **قوة الإقتصاد الرعوي**

لا توجد بدائل إقتصادية كبيرة في المنطقة، حيث تنقسم معظم الأنشطة الإقتصادية بين الزراعة والرعي، ينظر المجتمع المحلي اليوم إلى تربية الماشية على أنها مشروع إقتصادي يحقق دخلا أفضل من الزراعة، وقد أصبحت نشاطا يستقطب الموظفين والعاملين في القطاعات الأخرى. وقد إنتشرت صفقات الشراكة المتنوعة في هذا المجال، ويرجع توجه الإستثمار اكثر نحو تربية الماشية إلى تراجع الانتاج الزراعي، تتطلب الزراعة إمتلاك مساحات أراضٍ واسعة، وهذا لا يتوفر إلا لعدد قليل من الفلاحين، حيث تكون أراضي فلاح الدولة هي الأكثر غنى وخصوبة. بالاضافة الى ذلك تظل الزراعة في المنطقة مرتبطة بالظروف المناخية بسبب نقص المياه، حيث لا تتوفر وادليلي على مياه جوفية وتعتمد بشكل رئيسي على مياه السطح التي تتأثر بكميات تساقط الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأراضي من ظاهرة التفتت والتجزئة المستمرة إلى قطع صغيرة، مما دفع نحو التحول صوب الإقتصاد الرعوي. تعتبر الماشية رأسمال سريع التكاثر، يصرح أهل المنطقة:

(اللي باغي يخدم، الدراهم في النعجة)

ومن هذا التصريح نلمس مدى أهمية هذا النشاط من الناحية الاقتصادية بالنسبة الى أهل المنطقة، اذ زيادة على انه رأسمال سريع التكاثر فهو قابل للتنقل، يستطيع اي موّال نقل القطيع بكل سهولة بين

المراعي المختلفة، كما يُمكن له ترحيله إلى مناطق بعيدة، ولكن هذا الإجراء الأخير يعد من الممارسات القليلة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر هذا الرأسمال مرنًا وقابلًا للتخلص منه في حال حدوث تقلبات في المناخ أو في السوق، يستطيع الموَّالين بيع شاة عند الحاجة. وهذا على عكس الفلاح الذي يتعامل مع الأرض الزراعية التي تنتج بشكل موسمي وثابت.

4. الإحتكاك بالبدو الرحل

ومن الامور التي ساهمت في تغيير نظرة أهل المنطقة للقطيع هو الإحتكاك المباشر وغير مباشر بالبدو الرحل، ويتمثل ذلك في حدثين، وهما:

أ) تنقل البدو الرحل الى المنطقة: يأتي البدو الرحل بمواشيهم كل موسم إلى وادليلي، والذين يشتهرون بتربية الماشية بكثافة، يقومون بكراء أراضي زراعية ورعوية، ومن خلال إلتقاء أهل المنطقة بهم والتعامل معهم أدركوا أهمية اعتماد تربية الماشية كنشاط قائم بذاته مستقل عن الزراعة.

ب) إستقرار البدو الرحل بالمنطقة: يوجد بدو رحل إستقروا بوادليلي، والذين بدورهم أشتغلوا بحرفة تربية الماشية، هذه التجارب الحية التي إستطاعت التأثير بشكل مباشر على تصورات المجتمع المحلي في تعاملهم مع القطيع.

المبحث الثاني: العشرية السوداء

عرفت فترة النصف الثاني من التسعينيات تزايدا للعمليات الإرهابية، وقعت الكثير من المجازر الجماعية للسكان، "ومن بين أهم الأحداث الأمنية التي جرت بالبلدية (وادليلي) مجزرة دوار الزوابرية التي وقعت

شهر أكتوبر 1997، بلغ عدد ضحاياها 27 شخصا"[1]، هذه الأحداث خلقت حالة رعب شديد لدى السكان القاطنين في المناطق غير آمنة، وهذا ما أدى الى إرتفاع نسبة النزوح في تلك المرحلة.

I. ممارسة النشاط الرعوي أثناء العشرية السوداء

عرفت هذه المرحلة ظهور مواقف مختلفة إزاء ممارسة النشاط الرعوي في المنطقة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات، كل فئة فيها تبنت موقفا معينا، فئة أولى لم تغادر مناطقها، فلم تتأثر بشكل كبير بالأوضاع الأمنية، حيث أمكنها مواصلة ممارسة النشاط في ظروف شبه عادية. أما الفئة الثانية فقد إضطرت إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. فيما الفئة الثالثة اتجهت نحو القطيعة الكلية مع الممارسة الرعوية.

الفئة الأولى : فئة الإستمرارية

إستطاعت هذه الفئة من الموَّالين بالمنطقة الحفاظ على رأسمالها من المواشي، وواصلت العمل في هذا النشاط بصورة شبة عادية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى توفر العامل الأمني. ويرجع توفر الأمن إلى عاملين أساسين وهما:

أ) **وجود مراكز للقوى الأمنية:** وجود حظيرة الموَّال بالقرب من المناطق الأمنية ساهم في مواصلة ممارستهم لتربية الماشية، فبلدية وادليلي على سبيل المثال تواجدت بها قوات الأمن قبل العشرية السوداء. وهناك مناطق إنتشرت فيها قوات الجيش والحرس البلدي أثناء العشرية السوداء في وقت مبكر من الأزمة، كما هو الحال مع بلديتي تيدة وسيدي علي ملال.

ب) **إنشاء قوات الدفاع الذاتي:** "قوات الدفاع الذاتي هي مجموعات مدنية مسلحة كانت تساند الجيش في مكافحة الإرهاب، وكان يتم تسليحهم مع الإبقاء عليهم في مناطقهم بحكم معرفتهم الجيدة بمسالك قراهم ومداشرهم خاصة الموجودة في المناطق الجبلية، حيث تم تنظيم هذه الفئة بواسطة

[1] توفيق بوزناشة، **دليل الجمهورية**، ط1، ج2، جانفي 1915، ص199.

المرسوم التنفيذي رقم 97-04 الذي يحدد شروط ممارسة عمل الدفاع المشروع."[1]، هذا القرار الذي تبنته الدولة في تلك الفترة جاء من أجل تطويق ومحاصرة الإمتداد الإرهابي، وشجع السكان على البقاء في قراهم ودواويرهم ومداشرهم، فقد أصبح بإمكانهم حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم، لكن ليس كل الأهالي أسعفهم الحظ في تبني هذا الخيار بالتسلح، أصحاب السكنات المتقاربة شكَّلوا جبهة مسلحة للتصدي للإرهاب، فهم مجموعة من العائلات إستطاعوا التعاون فيما بينهم على الحراسة، والموَّالون الذين ينتمون إلى هذه الجماعة حافظوا على عملهم الرعوي. فيما أصحاب السكن المتشتت إضطروا للنزوح، وذلك لوجودهم في أماكن متباعدة يصعب عليهم تشكيل جبهة موحدة، فرحل الموّالون الذين لديهم حظائر موجودة في اماكن معزولة كغيرهم من السكان الذين ينتمون الى السكنات المتشتة.

ممارسة النشاط الرعوي في ظل التحديات الأمنية

وجود الأمن النسبي مثَّل عنصرا إيجابيا على هذه الفئة في إستمرارهم في ممارستهم لنشاطهم الرعوي، ولكن هذا لا يمنع من إصطدامهم بعدة تحديات، والتي تتمثل في:

أ) **حقول الرعي البعيدة:** كانوا يتنقلون للرعي بحذر، لم يعد بوسعهم الذهاب إلى الحقول البعيدة عن المناطق الآمنة، فالمراعي الموجودة بالجبال أصبح من الصعب الذهاب إليها، علما أن الكثير من المراعي تقع في المناطق غير آمنة.

ب) **تكييف رزنامة الرعي مع الأوضاع الأمنية:** فقد حدثت في تلك المرحلة عدة عمليات إعتداءات على السكان من قبل الجماعات الإرهابية، وتم الإستيلاء فيها على عدد من رؤوس الماشية، هذه الحوادث المتكررة فرضت على الموَّالين تكييف رزنامة الرعي بما يتوافق مع التحديات الأمنية، لم يعد

[1] نوارة تريعة، "دور النظام القانوني للخدمة الوطنية في تدعيم العلاقة المدنية – العسكرية"، **مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية**، ج 05، ع 01، السنة 2020، ص79

بإستطاعتهم إخراج قطيع الماشية في وقت مبكر كما هو الحال في السابق (خاصة في فصل الصيف)، وفي نفس الوقت عليهم أيضا أن يعودوا بالقطيع في وقت مبكر قبل غروب الشمس.

وهنا يتحتَّم على الموَّال تعويض المراعي الخارجية بتغذية القطيع من مخزون التبن أو الزرع أو الأعلاف، هذا المخزون الغذائي الذي كان يخصص في الأصل لفصلي الشتاء والخريف عندما يتناقص الكلأ في الحقول بصفة عامة. إبقاء الماشية داخل الحظيرة يعني زيادة في تحمل المزيد من التكاليف والأعباء، وقد تفرض عليهم الأوضاع الأمنية في بعض الفترات إبقاء القطيع مدة طويلة داخل الحظيرة، وهذه التدابير الاحترازية تأتي إستجابة للتوصيات والمخاوف الأمنية.

ت) **المحافظة على الرأسمال:** هذه الفئة تعتبر الأقل تضررا مقارنة بالفئات الأخرى، وإستطاعوا المحافظة على الرأسمال في أحسن الأحوال، ولهم الفضل الكبير في الحفاظ على الثروة الحيوانية بالمنطقة.

الفئة الثانية: فئة النزوح والتكيف

هذه الفئة من النازحين وجدت نفسها أمام ظروف وتحديات جديدة بسبب إضطرارها للنزوح بسبب الأوضاع الأمنية، حاولت أن تتكيف مع هذه التحولات التي أفرزتها هذه العشرية السوداء، وهذه الفئة التي تتكون من الموَّالين النازحين الذين تم ترحيلهم من قبل الدولة و أولئك الذين رحلوا بإرداتهم كنتيجة للخوف على أنفسهم وأملاكهم من الإعتداءات الإرهابية. معظمهم كانوا يقطنون في سكنات متشتتة، وهنا يمكن أن نشير إلى نزوحين في هذه الحقبة داخل المنطقة، النزوح نحو القرى وآخر نحو المدن، وكل منهما لديه إنعكاساته وأثاره على النشاط الرعوي وعلى المنطقة بصفة خاصة.

1. مفاهيم حول النزوح:

يعرف النزوح "بكونه أحد أنواع الهجرة والتي تسمى بـ (الهجرة الإضطرارية) ونقصد بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن مناطقهم الأصلية إلى أماكن أخرى بديلة وتتم في أغلب الأحيان من خلال إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة وإخلائهم من هذه المنطقة خشية تعرض

حياتهم للخطر نتيجة الظروف الطبيعية والمتمثلة بكوارث الزلزال أو الفيضانات أو الحرب أو ما إلى ذلك"[1]. هذا النزوح الذي كان له تأثير على ممارسة النشاط الرعوي، فقد إستهدف بصفة مباشرة الفضاء الرعوي والذي سيفرز لنا اشكال جديدة من النزوح.

مكان النزوح: ويوجد صنفين من النزوح، وهما:

أ) **نزوح نحو المدن:** السكان الذين رحلوا أثناء العشرية السوداء نحو مقر البلديات الثلاث التابعة لدائرة وادليلي، (وادليلي، وتيدة، وسيدي علي ملال).

ب) **النزوح نحو القرى:** نقصد به السكان الذين رحلوا نحو القرى أثناء العشرية السوداء.

النازح: وهنا يوجد صنفين من النازحين، وهما:

أ) **النازح المتنقل:** ونقصد به النازح الذي رحل إلى المكان الجديد (قرية أو مدينة) أثناء العشرية السوداء ولديه ملكية أرض بهذا المكان الجديد قبل العشرية السوداء. ولا فرق بين من اشتراها أو ورثها، المهم أن يكون ملكها قبل العشرية السوداء.

ب) النازح غير المتنقل: ونقصد به النازح أثناء العشرية السوداء الذي لم تكن له ملكية أرض أو مسكن سابقا في مكان النزوح.

2. النزوح في تجربة المؤالين

سيشكل النزوح احد المنعرجات الحاسمة في تاريخ المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والذي سيكون له تاثير كبير على مستقبل الرعي بوادليلي، وسينقسم النزوح إلى قسمين احدهما نحو القرى والاخر نحو المدن.

[1] نبراس طه خماس، سميره حسن عطية، "ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان انموذجا للعام 2016"، **مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية**، العدد5، ج42، 2017، ص46

النزوح نحو القرى

هذه الفئة إضطرت بفعل الظروف الأمنية إلى الرحيل الإرادي أو الترحيل القسري من قبل الدولة، وهي تتكون من النازحين الذين تم دمجهم في القرى التي إنتشرت فيها قوات الأمن إلى جانب مساندة قوات الدفاع الذاتي. وتم بناء مساكن لإستيعاب هؤلاء النازحين. فقد طلب منهم السلطات الرسمية أن يستقروا بالقرب من الأماكن الآمنة حتى يسهل عليها حمايتهم من الاعتداءات الإرهابية. فالسكان في تلك المرحلة كانوا يعيشون متوزعون على أكثر من جهة، هذا التباعد بين السكنات اوجد صعوبة في تأمين الحماية لهم جميعا. قامت الدولة بعد ذلك ببناء سكنات إستعجالية لهؤلاء النازحين سواء المتنقلين أو غير متنقلين. أما النازحون المتنقلون فإنهم بنوا مساكنهم على أراضيهم بعد حصولهم على إعانة من قبل الدولة. أما النازحون غير متنقلون فليس لديهم قطعة أرض بهذه القرية أو بالقرب منها، وتم بناء لهم المساكن في قطعة أرض تبرع بها أصحابها. كانت هناك عائلة كانت تسكن بمفردها بالقرب من القرية، ويزاول أفراد العائلة فيها عملهم الزراعي والرعوي بشكل عادي قبل العشرية السوداء، فقد كان لديهم قطيع أغنام وعدد من الأبقار والخيل، وفي العشرية السوداء فضلوا البقاء في منازلهم ورفضوا الرحيل، فقد كانت عائلة مقيمة بمفردها بعيدا عن أي جوار، وحتى يبقوا في مساكنهم كان عليهم أن يقوموا بحمل السلاح، لكن المهمة كانت صعبة بسبب قلة عددهم، فكان من الصعب عليها الدفاع عن نفسها بمفردها، فقامت هذه العائلة بدعوة أبناء العمومة الذي كانوا يسكنون في مناطق جبلية غير أمنة إلى الرحيل عندها، وهذا من أجل تشكيل تكتل مسلح للدفاع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم، وقد عاشوا مع أبناء عمومتهم في مسكن واحد يتقاسمون كل الظروف المعيشية. ففي البداية كان ابناء العمومة يقتصرون فقط على المبيت عند هذه العائلة، أما في النهار يذهبون بمعية عوائلهم إلى مساكنهم، يمارسون حياتهم ونشاطاتهم كما في العهد السابق، يزاولون أعمال الرعي وأعمال الزراعة، وعند اقتراب الليل يعودون كلهم إلى منزل ابن العم، بينما يتركون مواشيهم هناك بدون أي حراسة، لكن بعد قيام الإرهاب بعمليات اقتحام للمنازل والاستيلاء على

الكثير من رؤوس الماشية، أصبحوا يصطحبون مواشيهم معهم عند مجيئهم إلى بيت ابن العم. اشترت العائلة المضيفة مسكنا في البلدية، وقد استخدم هذا البيت في تلك المرحلة لمبيت أفراد العائلة بما فيهم أبناء العم المنضمين إليهم، فالأوضاع الأمنية ازدادت سوءا لذا اضطروا إلى الاحتياط الأكثر، يقضي – أفراد عائلة التكتل– طيلة اليوم في المسكن الأصلي، أما في الليل يبقى بعض الرجال وحدهم يحرسون المنزل والماشية، بينما يذهب الآخرون إلى المبيت في مسكن البلدية، ولكن الدولة في سنة 1997 طلبت منهم الرحيل في أسرع وقت ممكن، وهنا اضطر كل هؤلاء إلى الرحيل، منهم من توجه نحو البلدية ومنهم من توجه نحو القرية الجديدة، وقد تكفلت الدولة ببناء مسكن لكل عائلة نازحة، وما سمي في تلك المرحلة بـ "المساكن الإستعجالية"، وهي عبارة مسكن يتكون من غرفتين، مطبخ وغرفة نوم، علما أن كل هؤلاء العوائل كان لديهم قطعة أرض في هذه القرية إلا أنهم كانوا يفضلون الإقامة في مساكنهم السابقة، على الرغم من أن القرية الحالية كان يوجد بها مدرسة إبتدائية ومستوصف، فكان الأولاد المتمدرسون يقطعون مسافات طويلة قبل أن يصلوا إلى هذه المدرسة، متحدِّين في ذلك كل الظروف الطبيعية والمناخية، ففي الأجواء الممطرة كان عليهم المرور عبر الأودية والمنحدرات من أجل الوصول إلى المدرسة، فهذا الخيار في السكن بعيدا عن هذه القرية راجع لعدة أسباب حسب رأيهم، ويمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أساسية، النقطة الأولى هو أن أراضيهم ذات المساحة الكبيرة كانت تقع خارج القرية الحالية، وهم يريدون أن يكونوا قريبين منها حتى تسهل عليهم عملية الإعتناء والإهتمام بها، فهم لديهم قطيع من الماشية الذي يحتاج إلى مرعى، وهذه الأراضي البعيدة تمثل المرعى الذي تسرح فيه مواشيهم، وهذه الأراضي يفصل بينها وبين القرية واد وادي ارهيو، هذا الوادي الذي تغمره المياه بين فترة وأخرى، ولا سيما في فصل الشتاء مع ارتفاع نسبه تهاطل الأمطار، فهو وادي تلتقى فيه الكثير من الوديان والشعاب، فكلها تصب في هذا الوادي الكبير، هذا الوادي الذي قد يحول دون وصولهم إلى أراضيهم إذا ما سكنوا بالقرية، فالماشية لا تستطيع عبور الوادي مع وصول ارتفاع نسبة الماء إلى مستويات معينة. والنقطة الثانية هو رغبة كل عائلة في

العيش بعيدة عن أي جوار يعكر مزاجها أو يخلق لها مشاكل، فهم يرغبون العيش في هدوء تام، وبكل استقلالية وبحرية، وكما عبر عنها أحد المبحوثين:

(نبغي نعيش وحدي في هدوء تام ما يديرونجيني حتى واحد)

اي (لا يزعجني اي أحد)، فهو يفضل أن يستقر في مكان يعزله عن الاخرين، فعندما تنبح الكلاب بالنسبة إليه فهو دلالة على وجود غريب بالقرب من المنزل، على عكس ماهو حاصل الآن عندما استقر بالقرية، فلم تعد الكلاب تنبح بسبب مخالطتها للمحيط العمراني لأنها أَلِفَت وجوه المارة.

ونتج عن هذا النزوح نحو القرى ظهور اشكال جديدة من التحديات، والتي تتمثل في التي تتمثل في:

أ) أزمة السكن: كان هؤلاء النازحون قبل العشرية يقطنون وسط أراضيهم الخاصة، يزاولون نشاطهم الزراعي والرعوي، يتمتعون فيها بفضاء واسع يوفر لهم كل معاني الإستقلالية والحرية، فكانوا يؤمنون كل ما يخصهم وكل ما يخص ماشيتهم. أما في الوقت الراهن فإن هؤلاء يعيشون في ظل مساكن ضيقة، فهي غير مؤهلة لاستيعاب حتى أفراد العائلة الواحدة. اذن كان هناك غياب لشروط الاستقرار للموّالين الذي سيؤثر على ممارستهم النشاط الرعوي.

ب) بناء الحظيرة: وقد وجدوا هؤلاء الموَّالون النازحون (غير متنقلون) صعوبة في بناء حظيرة لمواشيهم بسبب ضيق المساحة الممنوحة لهم من قبل الدولة، فقطعة الأرض التي يسكنون عليها ترجع ملكيتها لأناس آخرين، فقد تنازل بعض المالكين عن مساحة من أراضيهم من أجل تشييد سكنات لهؤلاء النازحين غير متنقلين، ولم يتمكنوا من شراء قطعة أرض بهذه القرية أو بالقرب منها، ولذا حاولوا التكيف مع هذه الظروف الراهنة. ورغم كل هذه الظروف القاسية استمروا في تربية المواشي فليس لديهم اقتصاد اخر يمكن ان يعيلهم، فقاموا ببناء حظيرة بما توفر لها من مساحة، سواء من خلال إقتطاع جزء من المسكن أو عبر الإستيلاء على الفضاء المحاذي للمنزل، ففي تلك الفترة

سكت أصحاب الأرض عن كل التجاوزات التي قام بها هؤلاء الموَّالين، هذا المكان الجديد إضطرهم إلى بيع جزء كبير من قطيع الماشية.

ت) حقول الرعي البعيدة: فالنازح الموَّال غير متنقل يحتاج إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى حقول الرعي الخاصة به، وهي موجودة حول مسكنه السابق البعيد عن المنطقة الحالية. أما النازحون المتنقلون فهم أيضا يوجد منهم من تقع أراضيهم الواسعة بعيدة عن القرية، وإن كانوا يملكون قطعة أرض بهذه القرية إلا أن العائلات تقاسمتها فيما بينها، يعني أنها وان كانت لهم أرض واسعة إلا أنها تحولت إلى قطع صغير بسبب الضغط العائلي على السكن بهذه القرية. وقد لجأ أبناء العمومة على سبيل المثال إلى عملية تبادل للأراضي حتى يتمكنوا كلهم من السكن بالقرية، فلم يعد بوسعهم أيضا الحفاظ على نفس الرأسمال السابق من الماشية، لكن تبقى ظروفهم أحسن مقارنة مع النازحين غير المتنقلين.

ث) التعامل مع الرأسمال: الظروف الجديدة لم تتح لها إكمال المشروع بنفس الرأسمال السابق، فاضطروا الى تقليص حجم القطيع بما يتواءم مع مكان النزوح الجديد.

النزوح نحو المدينة (البلدية)

أما فيما يخص البلديات الموجودة بالمنطقة فإنها شهدت هجرة واسعة إليها من قبل الأوساط الريفية أثناء تلك المرحلة في التسعينيات، الكثير من العائلات التي كانت تسكن في المناطق الجبلية قد رحلت وتوجهت نحو الإقامة في البلدية أو القرية تاركة وراءها كل أملاكها العقارية ومساكنها بحثا عن الأمن والاستقرار. أما الموَّالون الذين كانوا يسكنون في المدينة فإنهم قاموا بتحويل حظائرهم، وتمركزوا على أطراف المدن. وهنا لابد أن نشير إلى وجود كل أنواع الفلاحين الذي يمارسون الزراعة إلى جانب الرعي، أي (فلاح الدولة، والفلاح التقليدي، والفلاح الجديد، والموَّال)، ولا يختلف الأمر بينهم.

ادى نزوح الموّالين نحو المدن كذلك الى وجود اشكال ومظاهر وتحديات جديدة ستفرض نفسها على المدينة، والتي تتمثل في:

أ) تشييد الحظائر على أطراف المدن: قام الموَّالون بالإستقرار على أطراف المدن من أجل بناء حظائر لمواشيهم، وهناك موَّالين لم يسعفهم الموقع الذي يسكنون فيه ببناء الحظيرة لأنهم يعيشون وسط المدينة، وقد لجأ بعضهم إلى بناء حظائر متجاورة في مكان يقع خارج البلدية (أي خارج المنطقة العمرانية).

ب) توفير مسكن للراعي بالقرب من الحظيرة: بعض الموَّالين والفلاحين كانوا يستعينون برعاة مستأجرين، وخلال العشرية السوداء بعد تحويل الحظيرة، قاموا ببناء مساكن للرعاة المستأجرين بجوار الحظيرة، وكانت هذه المساكن ذات بناء فوضوي، وكان الراعي المستأجر هو الشخص الذي يتولى عناية وحراسة الماشية.

الفئة الثالثة: فئة القطيعة

هذه الفئة تخلت بالكامل عن ممارسة النشاط الرعوي، وهي تتشكل بالأخص من العائلات التي رحلت بعيدا عن المنطقة، وإستقرت نهائيا بالمدن القريبة أو الولايات المجاورة، ومن بين هذه العائلات توجد عائلات مشهورة في ممارسة النشاط الرعوي، يتحدث المبحوث وهو من عائلة كانت مشهوره بالنشاط الزراعي والرعوي عن حياتهم ومعيشتهم قبل العشرية السوداء، فعائلته كانت تحوز على أراضي واسعة، ومن كثرة الإنتاج الزراعي كان يقوم بتدعيم سكان القرى المجاورة، فكل المطامير التي بحوزته كانت مملوءة عن آخرها من مواد القمح والشعير، وكان لديهم رأسمال كبير من الماشية، يجمع ما بين تربية الأغنام والأبقار والماعز والخيل، لكن في لحظة ما إنتهى كل شيء. شكلت العشرية السوداء تحولا عميقا وصادما، فقد تم ترحيلهم قسرا من قبل الدولة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، ولا سيما وأنهم كانوا يسكنون في موقع جبلي معزول.

نتج عن هذا الترحيل القسري تفكك العائلة الموسعة، فأصبح الإخوة يعيشون في مناطق مختلفة، وهذا المبحوث قد سكن في حي فوضوي في عاصمة الولاية تيارت، وبعدها إستفاد من صيغة السكن الإجتماعي، وهو الآن يسكن بأحد العمارات في إحدى البلديات التابعة للولاية، ويبقى الوحيد من بين إخوته الذي مازال يهتم بزراعة الأرض لكنه تخلى تماما عن النشاط الرعوي، وقد اشترى مسكن صغير بالقرية الجديدة التي كان يعيش بالقرب منها، فهو لازال متمسك بالحياة الريفية التي أمضى فيها كل عمره. أما أولاده يأتون في زيارة خاطفة له أو للأقارب بهذه القرية، فالأولاد إندمجوا في عالم المدينة، وأصبح كل واحد منهم يعمل في مؤسسة معينة، أما هو عمل بناءا ولكن بدون أي تأمين، وتقدمه في السن لا يسمح له بمواصلة العمل في هذه المهنة.

من نتائج القطيعة :

أ) الحراك المهني: فقد باع الموّالون والفلاحون كل قطعانهم من الماشية، وقطعوا كل صلتهم مع هذا النشاط، وقد إنتقلوا إلى أعمال أخرى، لكن هناك منهم من أبقى على صلته بزراعة الأرض، وقد تكون هذه الصلة عبر الإهتمام المباشر بالأرض أو من خلال عقد شراكات مع آخرين مقابل تقاسم المحصول الزراعي.

ب) التخلي عن ممارسة النشاط الرعوي: بسبب الأزمة الأمنية تخلى بعض الفلاحين الكبار عن النشاط الرعوي وركزوا فقط على ممارسة الزراعة.

ت) تهديد بضياع الخبرة الرعوية: شكَّل تخلي هذه الفئة من الموالين والفلاحين الكبار عن ممارسة النشاط الرعوي تهديد بتراجع الخبرة الرعوية خاصة في ظل اتجاه ابنائهم نحو أعمال أخرى.

المبحث الثالث: النشاط الرعوي في المرحلة الراهنة

عاد الأمن والإستقرار للجزائر بصفة عامة بعد إبرام المصالحة الوطنية، عرفت خلالها دائرة وادليلي كغيرها من المناطق الوطن عدة تحولات كانت لها إنعكاسات على مسار النشاط الرعوي، فالأزمة الأمنية ضربت عنصرين رئيسين في هذا المجال، الإنسان أي المؤَال، والفضاء الرعوي والذي يتمثل في المناطق الريفية. وهذا ما تمثل في نزيف النزوح الريفي الذي شهدته المنطقة، والذي سيفتح قيودا وإكراهات جديدة تفرض نفسها على حركة المؤَال النازح، وفي هذا المبحث سندرس كيف تعاملت البنيات الرعوية مع هذه الإكراهات والقيود التي أفرزتها العشرية السوداء.

الواقع الرعوي مابعد العشرية السوداء:

بعد العشرية السوداء سيكون النشاط الرعوي أمام تحديات جديدة، فقد ظهرت على مستوى الواقع الرعوي الكثير من التعقيدات والتي تتمثل في العناصر التالية:

1. **إستقرار المؤَال النازح:** إضطر المؤَالون إلى الإستقرار بمكان النزوح بسبب الأزمة الأمنية، وفي هذا السياق يختلف الأمر بين المؤَال النازح المديني والقروي.

أ) **نازحو القرى:** يمكن تحديد خياراتهم في العناوين التالية:

- ✓ السكن الريفي: إستفادوا من الدعم الريفي التي تقدمه الدولة.
- ✓ إعادة ترميم السكن الإستعجالي: قاموا باعادة ترميم السكن الاستعجالي.
- ✓ شراء قطعة أرض: ومنهم من إشترى قطعة ارض بمكان النزوح، وبنى فيها مسكنه الخاص.
- ✓ سكن ممنوح مؤقتا: منهم من ظل يقيم في سكن لأحد الاشخاص أعطاه اياه مؤقتا.

ب) نازحو المدن: يمكن تحديد خياراتهم في العناوين التالية:

- ✓ شراء مسكن: منهم استطاع شراء منزل بالمدينة، بعدما باع قطعان الماشية واراضيه.

- ✓ الإستفادة من صيغ السكن المدعم الحكومي: استفادوا من صيغة السكن الاجتماعي، بعدما كانوا يعيشون في سكن فوضوي.
- ✓ إستئجار مسكن: ظل يعيش في حياة الإستئجار، ينتقل من مسكن إلى آخر.
- ✓ السكن الفوضوي: لازال يعيش في سكن فوضوي.
- ✓ السكن الممنوح مؤقتا: وهذا السكن يمنح مؤقتا للنازح، من قبل أحد الأصدقاء أو الأقارب.

تداعيات الإستقرار بمكان النزوح

الإستقرار بمكان النزوح جعل النشاط الرعوي يدخل في رهانات جديدة يفرضها الفضاء الجديد، وقد إصطدم الموَّالون بالمسائل التالية:

1. علاقة الموَّال بالسكان الأصليين: كان أصحاب الأراضي والسكان الأصليون أثناء العشرية السوداء في القرى يرحبون بالنازحين بصفة عامة، فتحوا أمامهم كل أبواب المجيء. يصرح أحد النازحين:

(واحد هو سيَّبلنا قال لنا أرواحوا، أَنْبُوا دار في الأرض تاعي..بْغَاوْ يْدِيرونَا زَّرْبْ)

وهذا التصريح الذي يشير الى إلحاح السكان الأصليين على دعوة النازحين من أجل الاستقرار بجوارهم، وكانوا مستعدين الى منحهم قطعة ارض مجانا من ملكيتهم الخاصة من اجل تشييد سكنات لهم مقابل الانضمام للاستقرار معهم، علما أن القرى في تلك المرحلة كانت قليلة السكان، وكان يطمح السكان الأصليون لتعمير القرية من أجل تكوين جبهة واسعة قادرة على حمل السلاح الذي يدخل في إطار قوات الدفاع الذاتي، وبالتالي لا يضطرون الى مغادرة مناطقهم. أما بعد إنتهاء العشرية السوداء وعودة الأمن والإستقرار بدأ السكان الأصليون يظهرون إنزعاجهم من هؤلاء النازحين غير متنقلين، ويصرح أحد النازحين غير متنقلين:

(واليوم راك تشوف راهم يحاوزوا فينا) .(مترجعوش لدياركم) (وبنيت تروحوا)

هذه العبارات التي باتوا يسمعونها من هؤلاء السكان الأصليين الذين كانوا في وقت سابق يترجَّوْن مجيئهم، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل قاموا بإتخاذ الاجراءات التالية ضد هؤلاء النازحين غير متنقلين:

- ✓ المطالبة بهدم الحظيرة: طلبوا منهم هدم الحظائرة المشيدة على أراضيهم، علما أنهم أثناء العشرية سكتوا عن هذا الأمر، ومنهم من أخذ الموافقة منهم لبنائها، لكن الموقف تغير مابعد العشرية.
- ✓ ممارسة الحصار: طلبوا منهم إخلاء الفضاء المجاور للمنزل من أي بناء ومنعوهم من اي إستغلال له، ففي وقت سابق قام الموَّالون النازحون غير متنقلون بتوسيع منازلهم الضيقة، من خلال تشييد فناء صغير. اما اليوم فقد أغلقت الطريق أمامهم بحيث تركوا لهم فقط مسافة لمرور رَاجِل، حرثت الأراضي المجاورة لهم، وصل بهم الأمر إلى منعهم من رمي مخلفات الماشية على أراضيهم رغم انها مفيدة للارض وتزيد في خصوبتها.
- ✓ إخلاء المسكن الممنوح مؤقتا: هناك موَّالون نازحون تم منحهم منازل مؤقتة من قبل السكان الأصليين في الفترة السابقة، أما اليوم فهو يطالبونهم بإخلائها.

2. **الإصطدام بالقوانين التي تنظم العمران:** أثناء العشرية السوداء قام الموَّالون بتشييد حظائرهم على أطراف المدن، وعلى مداخلها، وهذا من أجل الإقتراب من المناطق الآمنة. في تلك الفترة سكتت السلطات الرسمية عن كل هذه التجاوزات، أما ما بعد العشرية السوداء فقد قامت بتنفيذ إجراءات هدم لكل الحظائر العشوائية في الوسط العمراني.
3. **تفكك المناطق الريفية:** شهدت منطقة وادليلي تفككا سريعا للأرياف، والتي عرف على إثرها نزوحا ريفيا واسعا، هذا الواقع أدى إلى ظهور الأشكال التالية:

أ) **الإنتقال من السكن المتشتت إلى السكن المتقارب:** تجربة العشرية السوداء جعلت الموَّال والفلاح (أو لنقل الإنسان المحلي بصفة عامة) يعيد النظر في مسألة الإستيطان. ففي الماضي كانت لديه رغبة في العيش في سكن معزول عن السكان الآخرين. أما اليوم فهو يميل إلى السكن بالقرب من

السكان الآخرين، وهناك عدة أمور ساهمت في عملية الجذب بالإضافة إلى المسألة الأمنية، ففي القرية نجد مدرسة ومستوصف، دكاكين، سيارات في تنقل دائم، تجار متنقلون بالسيارات لبيع الخضر والفواكه، كلها عوامل تستقطب السكان من أجل الاستقرار بها، هذا التغير أدى إلى:

ب) **إنتشار المناطق العمرانية المكثفة:** أصبحنا نرى قرى ذات كثافة سكانية معتبرة، يسكنون بجوار بعضهم البعض، على عكس ما كان سائدا سابقا في السكن المتشتت.

ت) **تغير البنية الديمغرافية للقرية والمدينة:** حيث شهدنا تنوعا للسكان في القرى والمدن، فمثلا وادليلي تنتمي من حيث العرش إلى عرش حلوية، بينما اليوم نجد سكانا من أعراش أخرى مثل: مطماطة، مكناسة، كرايش....إلخ. علما أن سؤال العرش يعد من الأسئلة الحيوية بمنطقة تيارت بصفة عامة.

ث) **القرى المهجورة:** بقيت مهجورة، سكنات مهدومة، أعمدة كهرباء بدون أسلاك، مدارس خاوية.

ج) **إنتشار الحظائر في المناطق العمرانية:** انتشرت الحظائر في المناطق العمرانية سواء في المدن او القرى.

4. **موقف الجيل الثاني (الأولاد):** يشكل الأبناء أحد العناصر الجديدة في معادلة الإستقرار بالنسبة للنازحين، فقد نشؤوا وتربوا في هذا المجال الجديد، وإندمجوا فيه بشكل طبيعي، ومنهم من تزوج وبنى مسكنه في هذه القرية، ومنهم من واصل تعليمه وبلغ درجات عالية من التعليم، وغالبيتهم أصبحوا يرفضون ممارسة النشاط الرعوي، ويفضلون العمل في مجالات أخرى وخاصة تلك التي تحظى بتأمين إجتماعي.

5. **موَّالون جدد:** ظهر في المنطقة موَّالون جدد خاصة بعدما شهدنا استقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة، وهذا راجع لعدة اسباب، منها تمويل الابناء الذين تقلدوا وظائف رسمية لابائهم للاستثمار

في النشاط الرعوي، فقد اشتروا قطيع ماشية لهم، بالاضافة الى وجود مستثمرين جدد في هذا النشاط.

تحديات ممارسة النشاط الرعوي في الوضعية الجديدة:

يعتبر تحدي بناء الحظيرة هو أول مشكل إصطدم به الموَّالون في فترة مابعد العشرية السوداء، خاصة بعد هدم حظائرهم من قبل الدولة من ناحية، وتعرضهم للحصار والتضييق من قبل أصحاب الأرض والسكان الأصليين من ناحية اخرى، وهنا لجؤوا إلى تشييد حظائر قريبة من المنزل او بعيدة عنه.

I الحظيرة البعيدة عن المنزل

قام بعض الموَّالون بتشييد حظيرة للماشية بعيدة عن منزل إقامته، وتختلف الدواعي من موَّال الى آخر، ويمكن تحديدها في الأسباب التالية:

أ) إقتصادية: يطمح الموّال الى الاستثمار براسمال اكبر، والحظيرة الحالية لا تلبي هذا الطموح، ولا يملك مساحة كافية في هذه المكان الذي يسكن فيه لتوسيع الحظيرة، هذا ما دفعه الى بناء حظيرة اخرى بعيدة عن مقر اقامته.

ب) أزمة عقارية: يوجد موّالون ليس لديهم مساحة لبناء الحظيرة، والحظيرة السابقة كانت مبنية على أرض ترجع ملكيتها لأناس اخرين الذين بدؤوا يطالبوانهم بهدمها.

ت) مشكلة فضاء: يوجد موالون يسكنون وسط المدينة ولا يستطيعون بناءها في هذا الفضاء الحضري.

ث) سبب ثقافي: يوجد موالون قاموا ببناء الحظيرة بعيدا عن القرية تفاديا "للعين". ومنهم من صرح بقوله: ***(يخاف من العين)***

ج) المسألة الأخلاقية: ومنهم من رأى أن القضية أخلاقية، فمن الواجب عليه إخراج الحظيرة بعيدا حتى لا يسيء إلى جيرانه.

1. **اشكال الحظائر البعيدة عن المنزل:** عرفت المنطقة بعد العشرية وجود ثلاث أشكال من الحظائر، أصلية، وجديدة، والمسكن المهجور كحظيرة.

أ) الحظيرة الأصلية: عاد بعض الموَّالون النازحون وغير النازحون (الفلاح الموَّال) إلى حظائرهم الأصلية لتجسيد مشروعهم الرعوي.

ب) حظيرة جديدة: قام بعض الموَّالون النازحين ببناء حظائر بعيدة عن المنزل من أجل إكمال أو بداية لممارسة حرفة تربية الماشية، وهؤلاء يزاوجون بين السكن في القرية أو المدينة، وبين ممارستهم للنشاط الرعوي خارجهما. وهذا الموَّال إما يعمل بمفرده أو بمعية بعض أفراد عائلته.

ت) **المسكن المهجور كحظيرة:** قام بعض الموّالون بتحويل مسكنهم القديم المهجور أو يعود لأحد أقاربهم بعد نهاية العشرية السوداء إلى حظيرة، وهنا نجد بشكل رئيسي فئة النازحين، فيوجد منهم من عاد إلى هذا النشاط بعد أن توقف عن ممارسته أثناء العشرية السوداء، فقد لاحظنا الكثير من الموَّالين ينطلقون كل صباح في سياراتهم نحو المسكن الاصلي الذي يظلون فيه من الصباح حتى المساء، يشتغلون هناك بالزراعة والماشية، وعند عودتهم مساء يتركون أحد افراد العائلة هناك لحراسة الماشية وكل ما يملكون في هذا المسكن الأصلي.

2. **اصناف الحظائر البعيدة:** بعد العشرية السوداء ظهر صنفين من الحظائر البعيدة عن المنزل، وهما: المعزولة، والمتجاورة.

أ) الحظائر المتجاورة: قام عدد من الموَّالين بإنشاء حظائر متجاورة خارج المناطق العمرانية، كانت تنتشر هذه الحظائر على حواف الوديان، وعلى سفوح الجبال، وعلى اتخم المدن والقرى.

ب) الحظائر المعزولة: قام عدد من الموَّالين بانشاء حظائر معزولة بعيدة عن الحظائر الأخرى.

تحديات وجود الحظيرة بعيدة عن المنزل

إبتعاد الحظيرة عن المنزل أدى الى بروز العناصر التالية:

أ) المشكل الأمني: في الماضي لما كانت الحظيرة بجوار المنزل لم يكن الموّال بحاجة الى مهمة الحراسة، بينما اليوم بعدما ابتعدت الحظيرة عن المنزل فهم مهددون بالتعرض لسرقة مواشيهم، وقد وقعت عدة سرقات للمواشي في المنطقة، ولذا كان من الضروري تعيين أحد أفراد العائلة لحراسة الحظيرة. وقد ساعد بعض الفلاحين على حماية مواشيهم إمتلاكهم لأسلحة نارية، إما أنهم اشتروها بأنفسهم، واما حصلوا عليها من قبل الدولة خلال العشرية السوداء ولا زالوا يحتفظون بها. وفي حالة الفلاح الذي يعتني بالماشية بنفسه يكون السلاح ضروريًا. أما بالنسبة للفلاحين الذين يستأجرون رعاة، فمسكن الراعي يكون عادة بجوار الحظيرة، مما يعني أن الراعي يتولى مهمة الحراسة نيابة عنهم.

ب) نقص في اليد العاملة: الفصل بين المنزل والحظيرة حرم الموَّالين من الإستفادة من مشاركة بعض أفراد العائلة في العمل الرعوي ولا سيما النساء والأطفال. هذا بدوره تحول إلى عنصر ضغط في العمل. يصرح أحد الموَّالين:

(انا ولدي الكبير وعمره أكثر من47 سنة مازال أعزب،مسكين راه يخلصمصابش قاع وين يصَّدْ. البْحَاير من جهة والزَّوَالَّيل من جهة ثاني. وكل مرة ئيجِيَ يشْكِيلي من خوه الصغير مراهوش يعاونوا. كون ما هو كون كل شي راح)

وهذا التصريح الذي يشير إلى حجم التضحيات التي يقدمها الممارسون لهذا النشاط من أجل تأمين استمرارية هذا النشاط الرعوي، ونجد حتى الاب الموّال يشعر بهذه المعاناة، اما الابن في هذا التصريح يظهر انه لم يعد يتحمل العمل بمفرده، و يشعر بغياب عدالة في العمل، ولذا كان يشكوا للأب الظلم الذي يتعرض إليه، بالإضافة إلى ذلك يبقى هذا الفاعل في الحظيرة من أجل حراسة الماشية ليلا، فوالده

من جهة كبير في السن ومريض لا يستطيع البقاء وحده في الحراسة، ورغم تقدمه في السن وإصابته بعدد من الأمراض المزمنة إلا أنه بقي يساعدهم بين فترة وأخرى في مهمة الرعي. يستعمل الحمار في التنقل بين المراعي. ومن جهة أخرى أخوه متزوج لا يمكنه أن يبقى بعيدا عن أهله. فالمحافظة على هذا القطيع يرجع بالدرجة الأولى إلى تضحيات هذا الإبن البكر بإعتراف الأب. وقد تخلى بعض المؤَالين عن ممارسة هذا النشاط بسبب صعوبة العمل كنتيجة لكثرة المهام وعدم وجود أبناء يساعدونهم، أو ليس لديه أبناء ذكور. يصرح الكثير من الذين اضطروا لتوقف عن ممارسة هذا النشاط بقولهم:

(بعت زوايلي لأني معنديش الجازي)

يعني ليس لديه أبناء ذكور بالغين يمكنه أن يعول عليهم في مساعدته ويخلفونه أثناء غيابه أو مرضه، فلم يستطع تحمل هذه الوضعية القاسية فاضطر للتخلي عن هذا النشاط والتوجه نحو أعمال أخرى.

ت) مهام جديدة: وتتمثل هذه المهام الاضافية في:

- ✓ الحراسة الليلية: فقد فرض إبتعاد الحظيرة عن المنزل تعيين أحد أفراد العائلة لحراسة الحظيرة فيما يتعلق بالحظائر المعزولة، وحتى في الحظائر المتجاورة يحرس كل موَّال ماشيته، ولكن وجدنا أصحاب حظائر متجاورة يتناوبون فيما بينهم على الحراسة الليلية، في كل يوم يتم تعيين فردين من أصحاب الحظائر، علما أنهم كلهم مستقرون بالمدينة.
- ✓ إحضار الغذاء: يحتاج الموَّال إلى الغذاء، يقوم أحد أفراد عائلته بإحضار وجبات الغذاء له كل يوم، هذا فيما يتعلق بالحظائر المعزولة. أما أصحاب الحظائر المتجاورة فإنهم يتعاونون فيما بينهم على أداء هذا الدور، ولكن يبقى دورا غير ملزم، يعني في دائرة **(بعض الأحيان)**.

ث) وسائل النقل: يحتاج المؤَالون إلى وسائل النقل من أجل الوصول إلى هذه الحظائر البعيدة، ويستخدمون من اجل ذلك الوسائل التالية:

- ✓ مشيا على الأقدام: مرات تكون الحظيرة قريبة من مسكن الاقامة، أو تقع في تضاريس وعرة يصعب معها إستخدام السيارة او الدراجة النارية او الهوائية.
- ✓ استعمال الحيوانات: يستعملون الحمار أو الخيل من أجل التنقل إلى الحظيرة، خاصة بالنسبة لكبار السن.
- ✓ دراجات نارية أو هوائية: قد إشترى بعض الموَّالين دراجات نارية، فبعض الحظائر موجودة في أماكن يصعب الوصول إليها بالسيارة، كنتيجة لغياب طريق يصل إليها، أو أنه عاجز عن شرائها.
- ✓ السيارة: ومنهم من لديهم حظيرة بعيدة عن المنزل، ومنهم من يملك سيارة، ومنهم من يضطر إلى استئجارها.

II الحظيرة بجوار المنزل

ونقصد بها الحظيرة الموجودة بجوار المنزل، وهي التي تعتبر الأصل في السياق الرعوي المحلي، وهنا يمكن الحديث عن الموَّالين النازحين الذين عادوا إلى منازلهم بعد العشرية السوداء، ومنهم الفلاح الموَّال، ومنهم موَّالون توقفوا عن النشاط الرعوي.

1. **أصناف الحظيرة المجاورة للمنزل:** يمكن تقسيم هذه الحظيرة الى الصنفين:

أ) الحظيرة الأصلية: وهي حظيرة مشيَّدة قبل العشرية السوداء، وظلت محل خدمة لحد الساعة، لأنها كانت موجودة بالقرب من المناطق الآمنة، ومنها من توقف العمل فيها بسبب وجودها في مناطق غير آمنة أثناء العشرية السوداء، وعاد البعض إليها، ونجد في هذه الوضعية الموّالون النازحون الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية، والفلاح الموَّال، والموَّالون الذين لم يغادروا مناطقهم الأصلية.

ب) حظيرة جديدة: وهي حظيرة بناها الموَّال أثناء العشرية السوداء داخل مسكنه أو بجواره، أو بناها في قطعة أرض إشتراها بمكان النزوح.

2. تحديات وجود الحظيرة بجوار المنزل في المنطقة العمرانية

من بين التحديات التي يفرضها المجال المكاني الأمور التالية:

أ) التحكم في حجم القطيع: أغلب الموَّالين لديهم حظائر ذات مساحة صغير لا تتحمل أكثر من 50 رأس ماشية أو أقل، وليس لديهم مساحة أرض بإمكانهم توسيعها من أجل الإستثمار برأسمال أكبر، والذين يعيشون هذه الوضعية معظمهم من النازحين سواء المتنقلون أو غير المتنقلون. أما الذين يحوزون على أراضي واسعة بالقرية فلديهم كل الخيارات للإستثمار برأسمال أكثر في هذا النشاط.

ب) المراعي البعيدة: توجد معظم المراعي بعيدة عن القرية التي يسكن فيها الموَّالون، هذا الأمر الذي يظطرهم إلى الإنتقال إليها يوميا. وقد تكون في مكان بعيد يحتاج إلى قطع مسافات طويلة. وفي فصل الصيف يتم إخراج القطيع على فترتين، أولى تبدأ مع الصباح الباكر حتى قبل الزوال. والثانية من العصر حتى غروب الشمس. وينقسم التعامل مع هذا الدوام الصيفي من موَّال إلى آخر، منهم من قام بـ "إنشاء حظيرة ثانية مؤقتة"، وهي في الغالب حظيرة مفتوحة مشيدة على إحدى الأراضي التابعة له، أو لأحد اقاربه، أو منح له الإذن ببنائها من قبل المالكين لها، وهي عبارة عن سياج مبني بشكل يدوي بدون سقف، يضع فيها ماشيته في فترة الإستراحة ما بين الدوامين (من حوالى عاشرة ظهرا إلى غاية رابعة عصرا). ومنهم من يقوم بإتخاذ مسكنه المهجور كحظيرة مؤقتة. تكون منصوبة بالقرب أو وسط حقول الرعي، وهذا الإجراء يستعمل من أجل تفادي تكرار حركة الذهاب والإياب التي ترهق الموَّال والقطيع بسبب بعد المسافة. وفيما يتعلق بحراستها، فقسم يبقى معها أحد أفراد عائلة الموَّال خاصة أصحاب المسكن المهجور. وقسم آخر يتركها بدون حراسة، ففي الفترة الصباحية يكون الوضع آمنا بسبب حركة الناس المتواصلة. وعند غروب الشمس يعود بالقطيع الى القرية. ويوجد موالون من يفضل العودة الى إلمنزل بعد نهاية كل دوام.

ت) تزايد الطلب على المسالك والطرقات الرعوية المشتركة: عرفت بعض القرى بعد العشرية السوداء كثافة سكانية وانتشرت بها الحظائر، ولذا فقد أصبح مؤلوفا رؤية قطعان الماشية يوميا، هذا الواقع الذي فرض على الموَّالين تحاشي تزامن إخراجهم لقطعانهم في وقت واحد، وذلك تفاديا لإختلاط القطعان فيما بينها. هذا المشهد الذي لم يكن شائعا في الماضي بسبب وجود السكنات متباعدة، فكان كل راعي ينطلق من جهة معينة، فلا يُرى القطيع إلا من مسافة بعيدة. بينما في الوقت الراهن بعد إستقرارهم داخل المناطق العمرانية أصبحوا ملزمون بالمرور بطرق ومسالك مشتركة، هذا المشهد الذي نلاحظه عند الانطلاق بالقطيع صباحا قبل أن يتفرقوا الى جهات مختلفة، وعند العودة الى منازلهم مساء. هذا الوضع الجديد أفضى الى وجود إحتكاك مباشر بين الموَّالين، والذي نتج عنه نشوب النزاعات فيما بينهم، فأصحاب الأراضي الرزاعية قاموا بتسييجها ومنعوا الرعاة المرور عبرها، ومن هنا حصل تضيق الخناق على حركة القطيع بالنسبة الى الموّالين غير المتنقلين بشكل خاص، الذين يُنظر إليهم اليوم كغرباء في مكان النزوح.

ث) انتشار مخلفات الماشية وسط المنطقة العمرانية: نجم عن استقرار الموّالون في القرى انتشار مخلفات الماشية عبر الطرق المعبدة، فوجود بعر الاغنام والماعز اصبح من المظاهر الملحوظة وسط الطرقات المعبدة. فهم مضطرون الى المرور عبرها من اجل الوصول الى الحظيرة الموجودة بالقرب من المنزل، او الموجودة في المناطق العمرانية، انتشار رائحة المخلفات سواء من الحظيرة ذاتها، او كنتيجة لتكديس المخلفات بعد تنظيفها امام الحظيرة او رميها في الاراضي القريبة من المنطقة العمرانية.

خلاصة

مر النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي بعدة مراحل، وكل مرحلة كانت لها تداعياتها على هذا النشاط، ويمكننا أن نشير في نهاية هذا الفصل إلى النتائج التالية:

ظهر على مستوى المنطقة الموّال كفاعل مستقل عن الفلاح، بينما في الماضي كان النشاط الرعوي يعتبر جزءا من عمل الفلاح، حيث مهتم بالزراعة وبالماشية، والفلاح كان معروف بحيازته ملكية اراضي واسعة، فقد كانت هناك علاقة وطيدة بين ملكية الأرض وإمتلاك قطيع ماشية، فكان بروز موَّال مستقل عن الفلاح مرتبط برهان توفير حقول الرعي. وفي المرحلة الأخيرة حدثت الكثير من التحولات أثرت على طبيعة النشاط الرعوي، فقد إنتشرت ظاهرة كراء و بيع الأراضي، وتزايدت مساحات الأراضي المهجورة، وظهور عقود جديدة. ظهور هذه الأشكال الجديدة من العقود المؤقتة مهد الطريق أمام بروز الموَّال كفاعل مستقل عن الفلاح. ولكن يبقى في المجمل العام على مستوى المنطقة أن النشاطين ظلا متعايشين، فلم يتم إقصاء أحدهما لحساب الآخر كما هو الحال في الفترة الإستعمارية عندما طردت النشاط الرعوي عن المناطق الزراعية. فالتغير حدث على مستوى الأفراد الممارسين لهذين النشاطين، حيث كان الفلاح في الماضي يقوم بالزراعة وتربية الماشية في نفس الوقت، بينما اليوم، يركز الموَّال على تربية الماشية، ويركز الفلاح على الإهتمام بالارض، وإذا اهتم أيهما بالنشاطين معا يقال له فلاح وموَّال، لكن رغم أن المنطقة عرفت إستقلالية للنشاط الرعوي إلا أن تجربة إستقلاله عن الزراعة لم تحدث تؤدي الى التخلي عن التنظيم التقليدي على مستوى تنظيمه.

شكلت العشرية السوداء صدمة عنيفة للبنية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة، وقد نتج عنها هجرة واسعة للسكان وبالأخص المناطق الريفية، وقد ساهم بشكل كبير شكل الإستيطان السكني السائد في المنطقة على عملية تفككه السريع أثناء العشرية السوداء، أي السكن المتشتت. فمن ناحية وجدت الدولة صعوبة في حماية هؤلاء السكان، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء نقاط سكنية ونشرت فيها القوات الأمنية. ومن

ناحية أخرى منحت السكان فرصة لحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم، ولكن السكن المتشتت أيضا حال دون إستفادة الكثير من الأهالي من هذا الإجراء الحكومي، وهذا ما دفعهم في نهاية المطاف إلى النزوح. حدث تغير على مستوى السكن بالنسبة للموَّال والفلاح، كلاهما يبحثان عن الإستقرار في المناطق التي تشهد تقاربا سكانيا، على عكس ما كان سائدا سابقا، وهنا سيدخل الموَّالون النازحون في تجربة جديدة، حيث سيواجهون قيودا وإكراهات المجال المكاني الجديد، ويبدو أن فكرة تقبل الجار الغريب كانت سلوكا طارئا، ففي البداية كان هناك ترحيب بالغرباء وهذا بسب الأوضاع الأمنية، ولكن عشرة سنوات لم تكن كفيلة لتعمق هذا التقبل الجواري للغريب، وما ان انتهت العشرية السوداء حتى أبدى السكان الأصليون إنزعاجهم من هؤلاء النازحين غير متنقلين.

بعد نهاية العشرية السوداء وعودة الأمن والاستقرار لم نشهد عودة قوية للنازحين لمناطقهم الأصلية، غالبيتهم رفضوا العودة إلى مناطقهم الأصلية وحاولوا إيجاد حلول داخل المناطق التي رحلوا إليها، وهذا القرار بالإستقرار جاء نتيجة عدة أسباب، منها مرتبط بعوامل الطرد، وأخرى بالجذب. أما عوامل الجذب فتتمثل في: تحقيق الأمن، وجود مرافق بالمنطقة، إرتباط الاولاد بها....الخ. أما عوامل الطرد تتمثل في غياب البنية التحتية في مناطقهم الأصلية، عدم وجود طريق معبد يصل إليها، بعيدة عن المدارس، لا توجد بها كهرباء...الخ.

هذا القرار بالإستقرار بمناطق النزوح تمخض عنه بروز عدة أشكال جديدة في التنظيم الرعوي، فقد إبتعدت الحظيرة عن المنزل، وهذا راجع لعدة أسباب، منها مرتبط بعدم إمتلاك قطعة أرض بمنطقة النزوح، أو فشلوا في شراء قطعة أرض فيها أو بضواحيها، وهذا سيؤدي إلى تعقد مهام الإعتناء بالماشية بالنسبة لأفراد العمل، وعليهم تعويض أفراد العائلة الذين كانوا يمثلون جزءا من اليد العاملة التي تشارك في المهام الرعوية، بالإضافة الى ذلك نتج عنه بروز مهام جديدة مثل الحراسة، وتوفير الغذاء للعاملين في الحظيرة، كلها شكلت أدوات ضغط على القائمين على مشروع تربية الماشية.

رغم كل هذه الضغوط والقيود التي خلقها المجال الجديد إلا أنه لم يحدث تغير على مستوى إستخدام اليد العاملة المسيرة لهذا النشاط، فقد ظل إنجاز الأعمال الرعوية يعتمد على أفراد العائلة، ولم يتجه نحو توظيف اليد العاملة الخارجية (خارج العائلة) بما يساهم في تخفيف الضغط عن أفراد العمل. "يميز ماكس فيبر في دراسته للتنظيمات الاجتماعية بين شكلين أساسيين هما المجتمعات المفتوحة (open societies) والمجتمعات المغلقة (closed societies). تتصف المجتمعات المفتوحة بتقبلها الافراد الجدد الذين يريدون الانتساب اليها فهي مجتمعات يمكن بسهولة الحصول على العضوية فيها والتحول الى اعضاء مساهمين وفاعلين فيها. اما المجتمات المغلقة فهي مجتمعات محافظة على افرادها ولا تقبل اعضاء جددا ولا تسمح لغير اعضائها الاصليين الانتساب اليها او الدخول فيها ولا ترضى باعضاء مشاركين ايضا الا من ولدوا فيها ونشؤوا في ظروفها والتزموا بنظامها الخاص فهذه المجتمعات تنغلق على من يولد فيها دون غيرهم كالطوائف الدينية والطوائف الحرفية وكذلك النقابات المهنية."[1] ويبدو ان الممارسون للنشاط الرعوي ينتمون للمجتمعات المغلقة، وهذا ما يظهر في انغلاق الموَّالون على أفراد العائلة في توظيف اليد العاملة، وهم بهذا الموقف يتحملون فاتورة ضغوط العمل القاسية، كما تحدثنا سابقا عن معاناة ذلك الفاعل صاحب 47 سنة، الذي يرعى بالماشية، ويبقى في الليل من أجل حراستها، حتى تحول نومه إلى عمل، بقي بدون زواج، شبه غائب عن الحياة الإجتماعية، والأمثلة عديدة في هذا المجال. فقد فرضت هذه المرحلة إختبارا حقيقيا للبنيات الرعوية في علاقتها مع النشاط الرعوي، وأثبتت التجربة تشبث البنيات الرعوية بقواعدها وقيمها التقليدية، فلا إستقلالية النشاط شكلت خطوة نحو إعادة تنظيم النشاط الرعوي على أسس حديثة، ولا إبتعاد الحظيرة عن المنزل شكل ضغوطا كافية نحو التوجه الى فصل النسق الإقتصادي عن النسق العائلي.

[1] عبدالكريم بوحفص، **تطور الفكر التنظيمي، الرواد والنظريات**، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص64

الفصل الثاني

تنظيم النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي

تمهيد

يعد النشاط الرعوي من الأنشطة الرئيسية التي لازال يزاولها أهل المنطقة برغم كل التحديات والظروف الصعبة التي مر بها، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على وجود منظومة قوية إستطاعت الصمود أمام كل هذه الظروف القاسية التي تعرض لها هذا النشاط. وفي هذا الفصل سيتم إستعراض الممارسات والتصورات السائدة في هذا النشاط والتي لعبت دورا بدرجة معينة في استمراريته، وسنركز بشكل خاص على الجوانب التنظيمية من خلال التطرق الى الكيفية والأساليب التي يدير بها الموّالون هذا النشاط، بالاضافة الى ذلك سنعطي لمحة عن التنظيم الرسمي لهذا النشاط من قبل مؤسسات الدولة. وسنحاول فهم العلاقة بين هياكل البنيات الرعوية والمؤسسات الرسمية، وما إذا كانت هذه العلاقة تتسم بالتعاون أو الصراع. ومن خلال هذه النقاط ستتشكل لدينا صورة شاملة عن هذا القطاع الحيوي في المنطقة التي بدورها تساعدنا في فهم الوضع الرعوي الحالي واستكشاف مدى جاهزيته لدعم الإنتاج الرعوي.

المبحث الأول: ممارسة النشاط الرعوي

يعتبر النشاط الرعوي احدى الانشطة الحيوية في منطقة الدراسة، ويلعب دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي، يُسهم الرعي في تأمين سبل العيش للعديد من الأسر التي تعتمد على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل والغذاء. كما يعزز هذا النشاط من الإستقرار الاقتصادي للأسر الريفية، ويُعتبر عنصرًا أساسيًا في توزيع الثروات وتوفير المواد الأساسية مثل اللحوم والحليب والألبان. ومن الناحية الاجتماعية يسهم في الحفاظ على التقاليد الثقافية والعادات المرتبطة بتربية الماشية، مما يعزز من الروابط الإجتماعية داخل المجتمع. كما يُعزز النشاط الرعوي من التنوع البيولوجي للمنطقة ويُحافظ على التوازن البيئي من خلال إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. بالتالي، فإن النشاط الرعوي لا يقتصر تأثيره على النواحي الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية، مما يجعله جزءًا لا يتجزأ من حياة المجتمع المحلي.

ا. أساليب تربية الماشية:

يوجد نوعان من أساليب تربية الماشية في المنطقة، التربية الشاملة والتسمين.

1. **تربية الماشية الشاملة:** تُعد التربية الشاملة الأسلوب السائد والعريق في المنطقة، حيث يتم تربية قطيع الماشية بكل تنوعاته المختلفة من حيث العمر (من الصغير إلى الكبير) والجنس (ذكور وإناث). تركز هذه التربية على التكاثر وإنتاج الماشية دون تمييز فئة محددة، بحيث يتم الحفاظ على تنوع القطيع وضمان استمرارية الإنتاج.
2. **التسمين:** يهدف التسمين إلى زيادة وزن الماشية بسرعة وكفاءة، ويُخصص بشكل رئيسي لإنتاج اللحم، خصوصًا في المناسبات مثل عيد الأضحى. يقوم الموّالون بشراء أو تخصيص بعض الماشية لمشروع التسمين قبل شهرين إلى ثلاثة أشهر من مناسبة العيد. خلال هذه الفترة، تُبقى الماشية في الحظائر ولا تُسمح لها بالخروج إلى المراعي، وتُقدم لها الأعلاف بشكل مكثف، بعض الموّالين

يفضلون تغذية الماشية بالشعير للحصول على لحم عالي الجودة وخالٍ من الشحوم، بينما آخرون يعتمدون على الأعلاف المركزة التي تؤدي إلى تخزين الشحوم في اللحم. رغم اختلاف الأسلوبين التربية الشاملة والتسمين الا انهما غالبًا ما لا يكونان مشروعين مستقلين بل يُمارسان معًا من قبل نفس الموّال. وفي المنطقة عموما لا توجد مؤسسات رسمية تتعاقد مع موّالين من أجل التمويل باللحوم الحمراء.

II. الممارسة المهنية للنشاط الرعوي

تختلف الممارسة الرعوية من موَّال إلى آخر، فقد يكون النشاط الإقتصادي الوحيد، وقد يكون ثانوي أو إضافي أو يكون بالتوازي. كما يمكن أن يكون نشاط رسمي أو غير رسمي.

1. **النشاط الوحيد (الموَّال):** وهنا تكون تربية الماشية النشاط الوحيد الذي يزاوله هذا الموَّال، فلا يمارس أي نشاط أو عمل آخر بما فيه الزراعة. وهنا نجد الموَّال الرسمي وغير رسمي، وهما لا يختلفان من حيث تعاطيهما مع الممارسة الرعوية، ويتمثل الإختلاف بينهما ان الموَّال الرسمي فقط من يحق له الإستفادة من الإمتيازات التي تقدمها الدولة مثل: التأمين الإجتماعي، الحصول على الشعير المدعم...الخ. اما الموّال الرسمي فهو يعمل بدون اي حماية اجتماعية وبدون استفادة من تلك الامتيارات.
2. **النشاط بالتوازي (الفلاح / الموَّال)** : ونعني بهذا النوع الفئة التي تمارس النشاط الرعوي إلى جانب الزراعة، وهنا نقصد بشكل عام الفلاح الموَّال. وهنا الفلاح لا يعتبر منتهكا للقانون عندما يزاول النشاطين معا، ففي الغرفة الفلاحية يتم تسجيل هذا الفلاح كممارس للنشاطين معا، أي فلاح وموَّال. علما أنه توجد فقط بطاقة فلاح، والموَّال يندرج تحت هوية الفلاح، أما على المستوى الإداري فيتم ترميز الأصناف الثلاثة تحت العناوين التالية: فلاح موَّال، وفلاح، وموَّال.

3. **النشاط الإضافي (عمل رسمي أو غير رسمي):** وهذه الفئة تمارس النشاط الرعوي كنشاط إضافي، فهي تزاول إما أعمال رسمية أو غير رسمية أخرى، وليسوا فلاحين. وهنا نجد الموظفين والتجار والمتقاعدين...، كما نجد أصحاب الأعمال غير رسمية. وهنا تتعدد طريقة الممارسة للنشاط. وقد لاحظنا وجود الكثير من الممارسين لهذا النشاط الرعوي لديهم اعمال اخرى، وهم:

أ) الموظف/ الموَّال: أما أصحاب الوظائف فتجدهم يعملون في وظائفهم الرسمية، وعندما ينتهي دوامهم يتوجهون مباشرة نحو الإعتناء بالماشية. وإذا كان لديهم أولاد فإنهم يقومون بهذا الدور اثناء غيابهم، حتى الأطفال يتم إستخدامهم في العمل الرعوي، فتجدهم في مهمة رعي الأغنام خاصة في أيام العطل. المشكل الذي يصطدم به هؤلاء هو عدم الحصول على بطاقة موَّال، وبالتالي لا يحق لهم الإستفادة من الامتيارات التي تقدمها الدولة للموّالين مثل الاستفادة الشعير. أما فيما يخص التلقيح السنوي للماشية التي تقدمه الدولة مجانا لصالح فئة الموّالين فان هذا الموظف الموّال اذا اراد تلقيح ماشيته فانه يضم ماشيته إلى ماشية أحد الموَّالين الذين يملكون بطاقة موَّال، فيسجل كل القطيع بإسم الموَّال الرسمي. وبهذا التحايل يستطيع تلقيح ماشيته مجانا. أما الموَّال الرسمي الذي سجل بإسمه القطيع فإنه يرفع نسبة إستفادته من حصة الشعير المقدم من قبل مؤسسات الدولة، فحصة الشعير ترتبط بعدد رؤوس الماشية. وهناك من يلجأ إلى تسجيل القطيع بإسم زوجته أو أحد أبنائه. أما من يكون لديهم رأس مال كبير فإنهم يستأجرون رعاة. وهناك من موّالون يبرمون شراكات مع موَّالين آخرين، المجتمع بصفة عامة يرون ان تجارة تربية الماشية تجارة مربحة. ورغم ما يحققه هذا النشاط الرعوي من أرباح إلا أن هذا الموظف الرسمي لا يستطيع التخلي عن وظيفته، فالوظيفة يراها أكثر ضمانا لمستقبله. أما الموظف غير رسمي فكلا العملين يدخلان في دائرة التدبير، تختلف أهميتها بين شخص وآخر، وعلى حسب العمل رسمي أو غير رسمي الذي يزاوله.

ب) المتقاعد/الموَّال: وهذا الفاعل يعمل في هذا النشاط بطريقة غير رسمية، فهو متفرغ بشكل كلي لممارسة حرفة تربية الماشية، خاصة وأنه يحظى بتأمين إجتماعي بإعتباره عامل متقاعد.

ت) التاجر أو المقاول /الموَّال: فهذا الصنف أغلبهم يقومون بإستئجار رعاة، أو بالدخول في شراكات مع موّالين، حيث يمولون أحد الأفراد بالماشية مقابل تقاسم الإنتاج وفق صيغة يتفاهم عليها الطرفان، أي الرأسمال (القطيع) مقابل قوة العمل، هذا الشريك تكون لديه حظيرة، ولديه خبرة في تربية الماشية.

4. **النشاط المتقطع (الموَّال السمسار):** وهنا تكون ممارسة تربية الماشية لا تكون بشكل دائم، بل نجد هذا الموَّال السمسار يشتري ماشية وبعد مدة يقوم ببيعها كلها أو جزء منها، وقد يبقى عدة أشهر أو سنين بدونها. هذا الصنف من الموَّالين معروفون بإقتناص الفرص، وينشطون بشكل واسع في فترة العيد الأضحى عندما يكثر الطلب على الأضحية. وأغلبيتهم يعتبرون سماسرة في هذا النشاط، يتمتعون بخبرة واسعة في هذا المجال. ومنهم أبناء موَّالين، يفضلون العمل المؤقت في النشاط الرعوي على العمل المستمر، فهم يحققون أرباحا كبيرة بدون ضغط عملي كما هو الحال لدى الموَّال الدائم الذي يعيش داخل رزنامة عمل كلها مستهلكة في المهام الرعوية، فهؤلاء رأسمالهم الخبرة والعلاقات الإجتماعية. ومرات يكون عدة سماسرة مشتركين في صفقة مؤقتة، وقد لا يكون الشريك أو الشركاء موَّالين بالضرورة، لكن هذا الموَّال (أو أحد الشركاء) يكون لديه حظيرة من أجل إبقاء الماشية لمدة معينة، فقد تحتاج إلى عناية قبل عرضها للبيع، أو قد يجد السعر المتداول في السوق لا يحقق له هامش ربح كبير، فيبقي ماشيته داخل الحظيرة حتى تحين الفرصة المناسبة للبيع.

III. الرأسمال (القطيع)

يمكن الإشارة إلى نوعين من الرأسمال سائدين في المنطقة:

1. **الرأسمال التليد**[1] **(المتوارث):** وهذا الشكل من القطيع يرتبط بالعائلات المشهورة والعريقة بممارسة هذا النشاط، فقد ورثوا الحرفة أبا عن جد، ولم تتوقف هذه العائلات عن ممارسة هذا النشاط، وهي تحوز على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكانت تجمع ما بين النشاط الزراعي والرعوي، لكن العشرية السوداء مثلت ضربة قاسية لهذه الفئة بالذات من الفلاحين، فمنهم من إستمر في ممارسة النشاطين، وهؤلاء عددهم قليل. ومنهم من تخلى نهائيا عن ممارسة النشاط الرعوي، ومنهم من عاد إليه بعد عودة الأمن والإستقرار، وهي نسبة قليلة جدا.
2. **الرأسمال الطريف**[2] **(الحديث):** وهو مرتبط بالمؤالين الذين لم يكن لهم قطيع سابق، ولم يرثوا القطيع عن أجدادهم، وقطيعهم من من الموارد الجديدة، وهنا يمكن الحديث عن ثلاث فئات التي تدخل في إطار الراسمال الجديد:

ت) **فلاح الدولة:** تتعلق بالفلاحين الذين لا ينتمون إلى أصول زراعية او رعوية بل نشؤوا بعد إنخراطهم في مؤسسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية، وهؤلاء تلقوا الدعم من قبل الدولة، فكانوا يمارسون إلى جانب الزراعة النشاط الرعوي، ومنهم من إستفاد من جزء من القطيع المشترك الممول من قبل الدولة، بعد اعادة هيكلة المستثمرات الزراعية، ومنهم من قاموا بشراء قطيع من الماشية، هذه الفئة تضررت كثيرا جراء العشرية السوداء، ومنهم من تخلى نهائيا على النشاط الرعوي وأبقى فقط على الزراعة، ومنهم تخلى عن النشاط الرعوي في العشرية السوداء وعاد اليه بعد عودة الامن والاستقرار.

ث) **الفئة الدخيلة:** وهم فئة برزت بشكل أكبر بعد العشرية السوداء، حيث أدت هجرة سكان الأرياف إلى إنتشار القرى والنقاط السكنية، هذه الظروف التي فرضت على النازحين إيجاد مورد مادي لإعالة عوائلهم. إنتشرت في تلك المرحلة الحظائر داخل القرى، وحتى على أتخم المدن. ولم تقتصر هذه

---

[1] تليد: من الأموال أو المواشي: القديم، الأصلي. جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، لبنان، ط9، 2012، ص383

[2] الطريف: من المال: المكتسب المستحدث، المرجع السابق. ص816.

المشاريع على الفلاحين القدامى بل أصبحت تربية المواشي الملجأ لكل من لم يستطع إيجاد بدائل أخرى. وفي تلك المرحلة كانت المراعي متاحة للجميع بسبب الأوضاع الأمنية، فالكثير من السكان تركوا أراضيهم وهجروا وإستقروا في مناطق أخرى، ولم تعد زراعة الأرض ضمن أولوياتهم، ومن هنا إنتشرت ظاهرة بيع وكراء الأراضي بشكل واسع، والتي مثلت فرصة لهذه الفئة الدخيلة في إنشاء مشروع تربية المواشي، وقد شكل الأبناء عنصر دعم للأباء في هذا المجال الرعوي، يصرح الموَّال:

(انا حتى ادخل ولدي يخدم، باش درت زوايل)، (بكري كانوا زوايل عند الفلاحى الكبار برك)

حيث يظهر من خلال التصريح أن الأبناء موَّلوا أباءهم لشراء قطيع من الماشية وذلك بعد حصولهم على وظائف داخل المؤسسات العوممية أو الخاصة، أو العمل في التجارة أو الأعمال غير رسمية. ففي المناطق الجبلية التي سكنوا بها سابقا كانت الطبقات الفقيرة تصارع الحياة من أجل كسب قوتها اليومي، يعملون عند الفلاحين الكبار كخماسة أو كرعاة، أما اليوم يسكنون وسط قرى ومدن التي أفرزت الكثير من المهن، وأولادهم تحسن مستواهم الدراسي، ودخلوا الجامعات وإنخرطوا في مؤسسات التكوين المهني...، بينما في وقت مضى لم تتح لهم فرصة إكمال مشوارهم الدراسي بسب بعد المسافة عن مؤسسات التعليمية ونقص في الموارد المادية. إلى جانب ذلك لم يكن هناك تشجيع من قبل الأباء لأبنائهم على إكمال الدراسة، لأنهم يرونهم يدا عاملة يحتاجون إليها في عملهم الزراعي والرعوي. ومن الأبناء من إستطاع مزاولة دراسته بسب تعهده من قبل أحد الاقارب يسكن قريبا من المؤسسات التعليمية، حيث يعيش معهم هذا الإبن طيلة مشواره الدراسي، ويأتي إلى منزله في فترة العطل، ومنهم من إستفاد من النظام الداخلي المعتمد من بعض المدارس، وبعد حصولهم على وظائف موَّلوا آبائهم عبر شراء قطيع من الماشية لهم، يوجد موَّالين جدد قاموا بشراء أراضي، وأنشؤوا مزارع أبقار وأغنام تعد اليوم من أكبر المزارع في المنطقة.

ج) **الشراكة:** وهو الرأسمال المؤسس عبر الشراكة، حيث يقوم أحد الممولين بشراء قطيع من الماشية للشريك الموَّال، وما يطلق عليه بإسم (عَزْلَة)، يتحمل الممول بعض التكاليف والمصاريف مثل شراء التبن والأعلاف وكراء الحصيدة، وهذا يبقى على حسب التفاهم فيما بينهما. يضمها الموَّال إلى ماشيته التي غالبا ما تكون قليلة، فهو من يعتني بها بشكل مباشر. وهنا لابد أن نشير إلى أن الشراكة ترتبط بالرؤوس المشخصة وليس بناء على قيمة الرأسمال المساهم به. توضع علامة تميز ماشية الشراكة، حتى لا تختلط مع ماشية هذا الموَّال الشريك. وقد يكون هذا الموَّال في شراكة مع أكثر من ممول. ولم يكن هذا النوع من الإستثمار سائدا في الماضي، بل برز في الاونة الأخيرة. غالبا ما تكون الفئة المستهدفة في هذا الاستثمار هي فئة الطبقة الضعيفة. ويعتبر هذا الشكل من الشراكة من الممارسات الدخلية في هذا النشاط، فالعائلات المشهورة في الوسط الزراعي والرعوي لازالت ترفض تماما الدخول في هكذا شراكة، وتنظر إليه كإهانة إلى مكانتها في الوسط الإجتماعي والفلاحي. ونجد هذه الشراكة منتشرة بين العائلات الفقيرة أو تلك التي لا تحظى بمكانة متميزة في الوسط الإجتماعي، وهم من خلال هذه الشراكة يريدون الوصول الى رأسمال معين، وبعدها يتخلون عن هذه الشراكة.

ويتحدث محمد غراس عن نوعين من عقود الشراكة منتشرة في ربوع السهوب العليا للشرق الجزائري في الوقت الراهن، ويتمثلان في:

- ✓ **عقد "عرقوب-عرقوب" (le contrat argoub-argoub):** يتضمن هذا العقد شراكة بين مالك الماشية ومالك الأرض، حيث يقوم الأول بتوفير رؤوس الماشية بينما يقوم المزارع بتغذية ورعاية الماشية. يشترك الطرفين في تحمل الخسائر ومشاركة الأرباح بنسب محددة.
- ✓ **عقد "بسباب" أو "بلقيما": "L'ASSOCIATION D'ELEVAGE SBAB OU "RAS EL-MAL "BELKIMA"**: يتمثل هذا العقد في تأجير صاحب القطيع للمزارعين، حيث يتولى المزارع تربية ورعاية

الماشية مقابل الدفع لمالكها. يتم تحديد قيمة الرأسمال الأولي للماشية ويتم تقاسم الأرباح بعد استرداد هذه القيمة.

ويشير إلى نوع آخر من الشراكة كان سائدا في الماضي بين الموَّالين البدو الرحل والمزارعين المحلين، وهو من العقود التاريخية التي كانت تجري بين البدو الرحل والمزارعين المحلين في فترة ما يعرف برحلة "العشابة" التي تتراوح مدتها بين 4 و 6 أشهر وتنتهي عمومًا في شهر سبتمبر، ينزل مربي الماشية الرحل إلى الجنوب. تُعرف هذه الحركة بـ "العزيبة". كان تسليم القطعان من قبل المستقرين إلى الرحل يخضع لقوانين حددتها العادات، ويتم في إطار شراكات تنظم إدارة الماشية. الميزة الأساسية لهذا النوع من الشراكة في تربية المواشي هو أن مزارع الحبوب يسلم مواشيه لمربي الماشية الرحل عند التحول إلى الجنوب، على أن يوفر صاحب الماشية مقدمة عينية (كما في "الخماسة").[1]

يمكن القول إن علاقة الموَّال بالرأسمال قد تغيرت، فقد شهدنا ظهور فئات جديدة في الوسط الرعوي، ففي الماضي هيمن الفلاح على ممارسة هذا النشاط، **(كانت الماشية فقط عند كبار الفلاحين)**، بينما اليوم نجد شرائح جديدة دخلت على الخط في ممارسة هذا النشاط، وهم لا ينتمون بالضرورة إلى عائلات ذات أصول زراعية أو رعوية. وهذا بدوره أفرز علاقات جديدة. في الماضي كانت تتميز العلاقة بالقطيع بنوع من الحميمية التي لا يستطيع الموَّال أن يفارق فيه ماشيته، ولا يستطيع التخلي عنها مهما كانت الظروف. بينما اليوم العلاقة تتجه نحو المقاربة الإقتصادية والتجارية بالدرجة الأولى، وهذا ما يظهر في إنتشار عقود الشراكة، هذه العقود التي تحظى بقبول لدى المجتمع المحلي. إستطاع النشاط الرعوي من خلال هذ الأشكال الجديدة من الصفقات إيجاد آليات جديدة من أجل إستمراره.

[1] Cf .Mohamed Gherras, LA PLA CE DEL 'ELEVA GE DANS LA VIE DE LA COMftfUN'AUTÉ PAYSANNE. "Les contrats d'Élevage: Passé et présent'' **. Rev.sci.univ de Constantine**.n9.(1998)

III اليد العاملة

يحتاج النشاط الرعوي إلى يد عاملة من أجل إنجاز المهام المرتبطة به، ويمكن الحديث عن قسمين فيما هو سائد في المنطقة، يد عاملة من داخل العائلة، ويد عاملة (أجنبية) من خارج العائلة.

1. **اليد العاملة العائلية:** يعتمد النشاط الرعوي في المنطقة على أفراد العائلة في تسيير وادارة القطيع، ولا يخضع لتقسيم عمل دقيق، بل لازال ينتمي إلى التنظيم الآلي حيث تتشابه الأدوار، "تقوم الاسرة والقبيلة، في الحالتين معا، بتعبئة الموارد المادية والمعنوية، ومن أجل التوفر على قوة كافية قادرة على فرض نفسها على الآخرين، تخضع الأسرة لإنضباط مسلم به وغير قابل للمنازعة. بذلك تبنى أسس سلطة قوامها الطاعة والعمل تحت قيادة رب الأسرة يهابه الجميع."[1]، مشروعية السلطة تنبع من الهيمنة التقليدية كما تحدث عنها ماكس فيبر، "تعتمد السلطة التقليدية على الوضع الوراثي كما يتم تحديده والمحافظة عليه من خلال أشياء مثل الأنساب وملكية الممتلكات. على سبيل المثال، تنقل المجتمعات الأرستقراطية الممتلكات والمكانة من الأب إلى الابن."[2]

ت) الأب: يعتبر الأب المالك والمدير الفعلي لهذا القطيع، يحظى بسلطة مطلقة، ولا أحد يحق له الإعتراض على قراراته، وهو من يوجه الأبناء العمال نحو المهام، وهو يشاركهم أيضا في كل الأعمال، فليس هناك أي هرمية يخضع لها هذا التنظيم التقليدي. وهو من يتولى عملية البيع والشراء، إلى جانب ذلك أنه يتكفل بكل المصاريف والتكاليف المتعلقة بالمشروع وكل حاجات العائلة. وإذا ما رفض أحد الأبناء الإنصياع إلى أوامره فيما يتعلق بالجانب الرعوي فإنه يقوم

---

[1] عبدالله حمودي، **الشيخ والمريد**، تر: عبد المجيد جحفة، سلسلة المعرفة الاجتماعية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، 2010، ص102

[2] Mary. J Hatch, **organization theory, modern, symbolic and post modern,** E3, Oxford, 2013, p24

بطرده من الحظيرة ومن المنزل معا، فلا يوجد فصل بين الأب في العائلة، والأب الموَّال. ومن الأمور التي تدعم سلطة أكبر للأب هي القيم الإجتماعية والقيم الدينية، فالأبناء يخشون **(دعوة شر)** التي قد يطلقها الأب على أحد أبنائه، في نظرهم ستبقى لعنة تلاحقهم طيلة حياته، يصرح ابن موّال:

(متقوليش. دعوتهم تخرج، انا نخاف منهم، جربتهم وشت شحال من مرة تصرى فيَّ حاجة).

يعتقد الابناء انهم لا يستطيعون مخالفة أو عصيان أوامر الاب، لانهم يرونه اذا رفع يده الى السماء ودعا الله فإن الله سيستجيب لدعوته مباشرة، فإذا كانت دعوته بحدوث اشياء تضرهم فانه ستحدث لا محالة. يرى ماكس فيبر "ان سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات لا يمكن فهمه إلا في سياق تصورهم العام للوجود. ولا شك في أن المعتقدات الدينية وتفسيراتها إحدى التصورات للعالم، وهي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات بما في ذلك السلوك الإقتصادي."[1]

ث) **الأم:** تساهم الأم في النشاط الرعوي بصفة كبيرة، يأتي دورها عندما يدخل القطيع إلى الحظيرة، فهي من تقوم بالإعتناء بالماشية في الأعمال الداخلية، ومرات تشارك في مهمة الرعي إذا كانت كبيرة في السن، ترافق زوجها أو أحد أفراد عائلتها للرعي، وقد تخرج القطيع بنفسها إذا كانت حقول الرعي قريبة من المنزل.

ج) **الذكور البالغون:** يعتبر العمل الرعوي جزءا من يومياتهم، حيث يلاحظ أنهم يشاركون في المهام الرعوية دون جدول زمني محدد أو مقابل مادي ثابت. لكن الأمور تغيرت في العصر الراهن، فقد لاحظنا عزوف الأبناء عن ممارسة هذا النشاط، وأصبح العمل المأجور وخاصة الذي يحظى بتأمين إجتماعي الأكثر إستقطابا لهذه الفئة، بل حتى الأباء يشجعون أبنائهم على

[1] زكريا براق، "ماكس فيبر: الدين وأخلاق العمل والرأسمالية"، **مجلة التفاهم**، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، مسقط، السنة التاسعة، خريف 2011، ص139(135-163)

ذلك. أما الأبناء المعنيون بالرعي أولئك الذين توقفوا عن الدراسة، ومن لم يحصلوا على عمل آخر. ولكن رغم ذلك لاحظنا وجود أبناء موظفين يساعدون أباءهم في أعمال الرعي، وخاصة أولئك الذين لا يزالوا يعيشون مع آبائهم سواء المتزوجون أو العزَّب. وتختلف دوافع المشاركة في العمل من فرد الى اخر. ومنهم من يجد نفسه في موقف محرج، حيث يجد صعوبة في مشاهدة والده كبير في السن وهو يقوم بمهمة الرعي، فلا يتحمل سماع كلام الناس الناقد :

(بويهم كبير هو يسرح، وهوما قاعدين)

فأبوهم في سن الشيخوخة ولازال يرعى الماشية بينما أبناؤه جالسين مرتاحين في المنزل يتفرجون على معاناة الأب، هذا الموقف الذي أصبح يحرج أبناء الموّالين أمام المجتمع، يصرح الإبن:

(أنا قلت له بيعْها وَتْهَنَّى، بصح ميصنتش، هو راه باغي التعب).

فمن جهة لا يستطيع الابناء اقناع الاب ببيع الماشية، ومن جهة اخرى لا يستطيعون العمل في هذا النشاط بسبب ممارستهم لأعمال أخرى. ويوجد من الابناء من يعمل موظفا قي مؤسسات رسمية ورغم ذلك كانوا يساعدون اباءهم في أعمال الرعي، لكن هناك من لم يتحمل العمل بالتوازي بين وظيفته والرعي، فتوقف عن العمل في الرعي. ولم يعد يهمه ما يقوله الناس، ويصرح احد ابناء الموالين:

(شتا يقَّذني، انا شهريتي تكفيني، لاباس غاية، حتى وليت نخرج من الخدمة، نروح ديراكت نخرج شياه، شتاهي الفايدة تاعي)

كما أنه لا يوجد حتى حوافز مادية تدعم إنخراط الأبناء في العمل الرعوي، فالاب لايقدم الأب مقابل مادي للأبناء الذين يساعدونهم. وهناك أبناء موظفون يعملون في مكان بعيد، يأتون إلى منازلهم بين فترة وأخرى، قد تكون عطلة سنوية، أو أيام راحة، فمبجرد وصولهم للمنزل يتوقف الأب عن الرعي، ويترك لهم

مهمة الرعي لهؤلاء الأبناء، وأبدى الكثير منهم تذمرهم من هذه الوضعية التي يعيشونها. يكون جالسا في غرفته حتى تأتي إليه أمه لتقول له:

(الماشية راهي تصيَّح تريد الخروج، وأبوك راه عيَّان)

فينهض هذا الابن من فراشه وينطلق مباشرة نحو الرعي، ومرات يقضي كل عطلته في هذا المهمة صباحا ومساء. يصرح هذا الإبن:

(الواحد جا يريَّح حتى صاب روحه مخرج الشياه).

يعني أبناء الموَّالين حتى اولئك الذين جاؤوا من أجل قضاء العطلة في المنزل لا يسلمون من اداء مهمة الرعي. ولتجنب الدخول في هذا الموقف المحرج يفضل بعض الأبناء عدم المجيء للمنزل، والذهاب إلى مكان آخر، هذا كحل مؤقت. أما من يريد حلا نهائيا فإنه يقرر السكن بعيدا عن منزل والده الموَّال حتى يتفادى الإصطدام بهذه البنية التقليدية. وقد لاحظنا عزوف الابناء عن ممارسة هذا النشاط بسبب غياب حوافز المادية، فتجدهم يعملون مع ابائهم بدون مقابل مادي، **ويصرح احد ابناء الموّالين:**

(شتاهي الفايدة تاعي كنسرح بالماشية، غدوة كون يموت بويي يتقسموا بالتساوي بين ولاد، كاش واحد منهم باغي يسمحلك، والله واحد ميسمحلك، وأنا اللي خاسر، انا تعبت وشقيت، وَكّلْ الشياه، خَرَّجهم، وخاوتي لخرين مريحين وهانيين، ما يسرح، ما يعلف. النهار التالي يجي يدي حقه. مشي نربح صحتي وراحتي خير.)

يعني أن أفراد العائلة الذين يعملون مع أبائهم يجدون أنفسهم أول الضحايا عند موت الأب الموّال لأن الإرث بما فيه القطيع سيقسم بين الورثة بدون أي إعتبار لمن كان يعمل ومن لم يكن يعمل في هذه الحظيرة، ولذا يفضلون الراحة والتفتيش عن عمل آخر.

ح) **البنات البالغات:** فهن يشاركن في أعمال الرعي الداخلية، مثل حلب الأبقار والماعز، تنظيف الحظيرة، تقديم الغذاء للماشية...، لم يعد دورهن كبير في الوقت الحاضر خاصة أولئك اللائي واصلن دراستهن، كما لا يدوم عملهن طويلا بسبب الزواج.

خ) **الأطفال:** يدخل الأطفال كعمال في هذا النشاط في وقت مبكر خاصة الذكور، حيث لازلنا نشاهد الأطفال في سن صغيرة في مهمة الرعي (السَّرْحة)، إما بمصاحبة أحد أفراد العائلة البالغين، أو تجدهم وحدهم في هذه المهمة، يتم إستغلالهم في أيام العطل.

د) **زوجات الأبناء:** فقد أصبح دورهن قليلا في هذه المرحلة في هذا النشاط، خاصة بعد تفكك الأسرة الموسعة، وإنتشار الأسرة النووية، وهذا لا يمنع من وجود بعضهن في مهام النشاط الرعوي في بعض الأعمال الرعوية الداخلية.

2. **اليد العاملة الأجنبية**

ونقصد بها اليد العاملة من خارج أفراد العائلة التي يتم إستخدامها في النشاط الرعوي، وهنا توجد الأعمال المرتبطة بالمهنة والمهارة. وثانية بأعمال غير مهنية.

الأعمال المرتبطة بالمهنة

وهي مهن تعتمد على المهارة أو التخصص، وفي هذا النشاط يمكن الإشارة إلى ثلاث مهن رئيسية، وهي: الراعي المستأجر، والبيطري، وجز الصوف (الجزاز).

أ) الراعي المستأجر: توجد فئة من المؤَالين يقومون بإستئجار رعاة من أجل رعاية قطيع الماشية، واللجوء إلى هذا الأمر يرجع إلى عدة أسباب، فمنهم من لديه أعمال أخرى وليس لديه الوقت للإعتناء بالقطيع بشكل مباشر. ومنهم الفلاح المؤَال الذي لا يستطيع الجمع بين النشاط الزراعي والرعوي في نفس الوقت، ومنهم من يريد توفير الجهد عن نفسه وعن عائلته، ويعيش نوع من الرفاهية.

ب) البيطري: يعتبر البيطري من العاملين الذين يترددون على الحظيرة، وتختلف درجة الإتصال به من موَّال إلى آخر، ففي الواقع الرعوي بالمنطقة لا يقوم الموَّالين باعتماد عقود إشراف على القطيع مع البياطرة، بل يتم إستدعاؤهم على حسب الحاجة.(وهذا الفاعل سنتحدث عنه بشكل مفصل في الفصل الثالث.)

ت) الجزَّاز: وهو العامل الذي يقوم بجز الصوف، "القصاص: هي عملية جز صوف الأغنام أو قص شعر الماعز، ويصفها عارف الهلال بدقة على النحو الآتي: «أواخر «اللوايا»، أي آخر أيام الربيع حيث تزول غضارة الأعشاب فتلتوي عروقها و أوائل «القيظ» الذي يشتمل على أشهر الصيف، يقع شهر» الخميس « حسب تقويم أهل البادية ، وهو إعتدال ما بعد البرد القارص، حيث حاجة الماشية إلى أصوافها وشعورها التي تمدها بالدفء، والحر الشديد، الذي يوجب على أصحاب الماشية التخفيف عنها مما تحمل ظهورها ، تجز الأصواف و تقص الشعور"[1]. يبدأ موسم جز الصوف ما بين شهري أفريل وماي في المنطقة، ولازالت تتم العلمية بإستعمال أدوات تقليدية وليست حديثة، يستعملون آلة الجلم « وهو مقص كبير يصنع من الحديد المقوى، له ذراعان يتلاشى عرضهما إلى الأمام حتى يصيران مدببي الطرفيين لسهولة الولوج في الصوف أو الشعر، مرهفا الحافتين من الداخل لإجادة القص، يثبتان إلى بعهما بمحور من نهاية الحد المرهف يسهل حركتهما انفراجا وانطباقا، ينشأ من بعد محورهما مقبضان على شكل عروتين يجعل حولهما لبد الصوف الذي يثبت بالخيوط لوقاية يد « القصاص» الذي يباشر جز الصوف من سطوة حواف الحديد"[2].

[1] محمد الديكي، الطقوس والمعتقدات المتصلة بالانتاج الرعوي في الاردن "دراسة لغوية"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**. ب/ قسم الآداب والفلسفة . ع11 –جانفي 2014، ص18–19.

[2] المرجع السابق، ص19

الأعمال غير مهنية

وهي من الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة، يستطيع أي فرد أداءها، يقوم بعض الموَّالين خاصة الذين يستأجرون رعاة بجلب عمال من أجل تنظيف الحظيرة، ونقل التبن وترتيبه، والمساعدة في مداواة الماشية، من لديهم قطيع ماشية كبير يحتاج الى من يساعده في القبض على الشاة من أجل حقنها أو تقديم الدواء لها عن طريق الفم.

على الرغم من أن النشاط الرعوي يساهم بشكل كبير في تنمية الإقتصاد المحلي وتوفير مناصب عمل، سواء دائمة أو مؤقتة، إلا أن هذه الوظائف غالبًا ما تكون غير رسمية. فهذا النشاط، رغم فوائده الإقتصادية لا يخلق وظائف رسمية بل يظل محصورًا ضمن إطار عائلي مغلق. يرى بارسونز أن "...تحول المجتمعات ذات القاعدة الزراعية الفلاحية إلى مجتمعات صناعية. فهذه العملية تقتضي إنفصال النسق الاقتصادي عن نسق التنشئة الأجتماعية. ففي حين كانت العائلة في المجتمعات قبل الصناعية هي أيضا وحدة الإنتاج، وتحتفظ بالأرض وتعمل مجتمعة بدرجة من تقسيم العمل. فإن عملية التصنيع فصلت العمل إلى مصانع ومكاتب بينما أصبحت العائلة أسيرة المنزل. ومن أجل أن يكون هذا الفصل ناجحا، يرى بارسونز، أن هذه العملية يجب أن تكون ذات قدرة تكيفية أكبر، لذا كان العمل في الوحدات الصناعية أكثر كفاءة وعقلانية وإنتاجا، بينما تقوم العائلة بوظيفة التنشئة الاجتماعية بكفاءة أكبر من ذي قبل عند إنتزاع وظائفها الاقتصادية منها."[1]

يمارس الموالون وأفراد عائلاتهم النشاط الرعوي بدون اي تأمين، حتى الرعاة المستأجرون يعملون أيضا بشكل غير رسمي ودون أي تأمين إجتماعي. هذا الواقع الذي يبرز التحديات التي تواجه هذا النشاط في تحقيق الإستقرار الوظيفي والتأميني للعاملين فيه، فمن الناحية الرسمية والقانونية يعتبر الموّالون وأبناؤهم

[1] إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، 1999، عالم المعرفة،ص74-75

العاملون معهم في قائمة العاطلون عن العمل ماداموا يعملون بطريقة غير رسمية، وبذلك يستفيدون من منح مثل منحة البطالة، منحة الكبر، السكن الإجتماعي...إلخ.

IV الوظائف المرتبطة بالنشاط الرعوي

يُعد النشاط الرعوي من الانشطة الأساسية التي تخلق عدة وظائف حيوية وتسهم بشكل كبير في فتح فرص عمل للمجتمع المحلي. فمن خلال هذا النشاط يتم توفير مجموعة متنوعة من الوظائف، بدءًا من الرعاة المستأجرون الذين يتولون العناية بالقطعان، إلى العمال المسؤولين عن إعداد الأعلاف وصيانتها. كما تساهم الأعمال المرتبطة بالنشاط الرعوي، مثل إنتاج الحليب واللحوم، في خلق فرص عمل في مجالات التصنيع والتوزيع، مما يعزز الإقتصاد المحلي ويُحسن من مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النشاط الرعوي يدعم الحرف التقليدية والمشاريع الصغيرة التي تعتمد على المنتجات الحيوانية، مما يعزز من الاستدامة الاقتصادية ويوفر فرص عمل متعددة للفئات المختلفة في المجتمع. بهذه الطريقة يلعب النشاط الرعوي دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُساهم في تحقيق الاستقرار الوظيفي والاقتصادي للمجتمعات المحلية. ومن بين الوظائف التي لها علاقة بالنشاط الرعوي:

أ) **الصوف:** في الماضي كان الصوف يشكل مادة أساسية في حياة الناس اليومية، وله دور بارز في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كانت له إستخدامات متعددة تنعكس في جوانب عديدة من حياة المجتمعات التقليدية. يبدأ موسم الجز ما بين شهري ماي وجوان من كل سنة، يقوم الموَّال في المنطقة باستدعاء عدد من الجزازين المعروفين بهذه المهنة، فليس كل موّال يحسن الجز، يفرش الموَّال قطعة من البلاستيك على الأرض من أجل تسهيل عملية جمع الصوف، وحماية للشاة بعد جزها. يضع الموال دلو فيه الماء لغسل المقص، يؤتى لكل جزاز بشاة، يربط الشاة من أرجلها حتى لا تتحرك أثناء عملية الجز، وعندما ينتهي منها وضع الموّال وشم على ظهر الشاة بلون معين، ويطعمها بدواء ضد الطفيليات عن طريق الفم عبر إستعمال حقنة. وهكذا، تتكرر العملية إلى أن ينته

من كل القطيع، وفي الختام يرش الماء الموجود في الدلو –الذي كان يضع فيه المقص– على الماشية وتسمى هذه العملية الاخيرة بـ "**السَّعْرَان**"، وهي تعبير عن البراكة. يتم تقديم القهوة لهؤلاء العاملين، وتُحضَّر أكلة "برزقان" خصيصا لهذه المناسبة، وهي أكلة شعبية تصنع من خبز الفطير المفتت والتمر والسمن.

بدأت تتلاشى هذه الطقوس المصاحبة لعملية الجز، فأصبح كل موَّال يجز ماشيته بنفسه أو بالتعاون مع أفراد عائلته في أحسن الأحوال. يشير عيسى قوراري في دراسته لقبيلة حميان أن عملية الجز إنتقلت من نظام التويزة إلى العمل المأجور، "ونجد أن موسم جز الغنم من الصوف يتم في فصل الربيع والصيف من خلال عملية التويزة أو العمل الجماعي، بحيث يقوم صاحب الغنم بإستضافة مجموعة من الأشخاص لمساعدته، فيحضرون أدواتهم وهي مقاص خاصة بعملية الجز، ويقومون بهذا العمل وهم يرددون بعض المدائح وهي الصلاة على الرسول وبعد الإنتهاء من عملية الجز يقوم صاحب الماشية بتوزيع كمية من الصوف على معاونيه كهدايا إعترافا بالجميل المقدم من طرفهم. أما في الوقت الحالي ونتيجة للظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشها المجتمع الجزائري فإن ظاهرة التويزة بدأت تختفي تدريجيا، بحيث أصبح من يساعد في عملية الجز مقابل أجرة يتقاضاها مباشرة بعد نهاية عمله، وبالتالي أصبح بذلك عملا مأجورا."[1]

يجمع الموال الصوف في أكياس، والذي سيغسل لاحقا من قبل النساء، ويُخزَّن من أجل إستعماله أو بيعه، لكنها لم تعد مادة مطلوبة كثيرا في السوق، وقد لاحظنا الكثير من الصوف مرمي في الوديان والشعاب وفي القمامات. فلم يبق الا عدد قليل من النساء اللواتي بقينا يحسِّن غزله، فقد اندثرت حرفة غزل الصوف بين النساء بالمنطقة.

[1] عيسى قوراري، "عادات العمل عند قبيلة حميان البدوية، مقاربة انثربولوجية"، **مجلة انثربولوجية الاديان**، 15-06-2010، ج6، ع2، ص35(25-45).

أما عمل جز الصوف تحول إلى عمل مأجور ولكن لم يتحول إلى حرفة أو مهنة قائمة بذاتها، بل يمكن الحديث عن شخص ذو مهارة في الجز، ربما لم تتحول إلى مهنة بسبب أنها عملية تجري مرة واحدة في السنة. ولازالت تتم عملية الجز بطريقة تقليدية، ولا تستعمل الآلات الحديثة حتى لدى الموالين الكبار الذين يملكون قطيع كبير من الماشية.

يجب الاشارة الى أن منطقة تيارت "كانت بها مؤسسة صناعة الصوف والمعروفة بشركة(SANITEX) ، والتي دشنها الرئيس الراحل هواري بومدين في 14 نوفمبر 1976، والتي أغلقت أبوابها منذ بداية التسعينيات بعد أن فرضت الأوضاع الإقتصادية ذلك حيث إضطرت السلطات المعنية إلى التخلي عنها بصفة نهائية وتسريح أكثر من 1000 عامل نتيجة الإجراءات التي فرضتها الأفامي أي صندوق النقد الدولي بالتخلي عن أكبر المؤسسات المصنعة في إطار إعادة جدولة الديون كما أن العشرية السوداء التي مرت بها المنطقة هي الأخرى كانت من أهم العوامل التي لعبت دورا فعالا في غلق أكبر مؤسسة مصنعة للنسيج ومشتقاته على المستوى الإفريقي"[1].

اذن يمكن القول أن إهدار مادة الصوف هو نتيجة لغياب مصانع لإستيعابها، ونتيجة أيضا لإندثار حرفة غزل الصوف التي كانت تلعب دورا مهما في تنمية الإقتصاد المحلي.

ب) **بيع مخلفات الماشية:** يقوم الموّالون ببيع المخلفات أو منحها مجانا للفلاحين والمزارعين، وتستخدم كسماد في الزراعة.

ت) **الجزار:** وينقسمون الى قسمين، قسم يبيع في الأسواق، وقسم آخر لديه دكان خاص ببيع اللحم، لا يوجد الكثير من الجزارين، فمادة اللحم لا تعرف رواجا كبيرا في المنطقة بسبب ارتفاع أسعارها والتي

[1] شركة سونيتاكس تتربع على مساحة شاسعة مهملة بتيارت، نشر في جريدة الجمهورية 13-01-2016.
https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65889

اصبح من الصعب اقتناؤها للطبقات المتوسطة، بالإضافة إلى ذلك أن غالبية الناس عندما تكون لديهم وليمة يتوجهون إلى شراء اللحم مباشرة من ولاية تيارت.

ث) **عيادات بيطرية:** يوجد في المنطقة أربع عيادات بيطرية، ثلاثة موجودة ببلدية وادليلي، وواحدة ببلدية سيدي علي ملال، والبياطرة يتنقلون إلى الحظائر من أجل علاج الماشية، فكلما ارتفعت اعداد رؤوس الماشية كلما ارتفع عدد العيادات البيطرية بما يلبي إحتياجات النشاط الرعوي بالمنطقة.

ج) **بيع الألبان:** في منطقة وادليلي تنتشر ظاهرة بيع اللبن، سواء على مستوى الدكاكين او على أرصفة الطريق، حيث يُعبأ في قنينات مستعملة كانت في الأصل تحتوي على مياه معدنية أو مشروبات غازية. والأطفال هم من يتولون مسؤولية بيع هذا اللبن على الأرصفة، فهي تعد مصدر رزق للكثير من العائلات.

ح) **مؤسسات رسمية متعاقدة مع مزارع ابقار:** يوجد بالمنطقة موّالين اصحاب مزارع أبقار متعاقدون مع مؤسسات رسمية تابعة للدولة للتمويل بالحليب.

خ) **بيع أغذية الحيوانات:** لا يوجد بالمنطقة الكثير من المستودعات لبيع الأغذية الحيوانية، يوجد فقط مستودع خاص رسمي وحيد يبيع مادة الأعلاف، ولكن الموالون يوفرون هذه الأغذية من مستودعات خارج المنطقة، أو من خلال الأسواق سواء من خلال السوق المحلي بواد ليلي، أو من خلال الأسواق الوطنية الأخرى.

د) **بيع رزم التبن:** يبيع المزارعون رزم التبن بنوعيه المركز (التبن) وغير مركز (القرط) للموّالين، وهذا يعتبر مدخول إضافي للمزارعين بالاضافة إلى محصولهم الزراعي.

ذ) **كراء الحصيدة:** إنتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة كراء الحصيدة، والتي كانت تعتبر من الممارسات مرفوضة اجتماعيا في المنطقة، ولكن في الوقت الراهن أصبحت تمثل مدخولا اضافيا للمزارعين، وهي تكرى للموالين المحلين وللبدو الرحل الذين بنتقلون الى المنطقة.

ر) **الأعمال غير منظورة:** الاعمال غير منظورة مثل وسائل النقل، فالموّالون يحتاجون الى نقل مواشيهم الى الأسواق او للعلاج...الخ، استئجار عمال لتنظيف الحظيرة أو لترتيب رزم التبن، وبذلك يساهمون في إتاحة فرص للعمل ولو بصفة مؤقتة وليس دائمة للمجتمع المحلي.

IV. التغذية الحيوانية

تشكل التغذية الحيوانية أحد العناصر الأساسية في إدارة المشاريع الرعوية، حيث تفرض على الموَّال توفير نوعين من الغذاء وهما: الموارد الرعوية، والأعلاف (شعير، ذرى، أعلاف مصنعة ومركبة، وأنواع التبن).

1. الموارد الرعوية

تحتل الموارد الرعوية عنصر هاما من عناصر التغذية الحيوانية، إذ تنتمي إلى المواردة الطبيعية المتجددة، ويحرص الموَّال على تدبيرها، فهي تعتبر مصدرا هاما ورخيصا لتوفير الأعلاف. بقاء الماشية في الحظيرة يعني إستنفاد الأعلاف التي خصصت أساسا في فترات نقصان الغذاء في الخارج.

1.1 تدبير المراعي: تختلف أساليب التدبير من موَّال ألى آخر، فهناك الموَّال الفلاح الذي لديه حقوله الزراعية الخاصة، فهو صاحب أراضي واسعة. ففي فصل الصيف تتحول الأراضي الزراعية إلى مراعي للماشية بعد موسم الحصاد. وفي الفصول الأخرى يستغل الأراضي التي تركها بورا كمجال للرعي. وأما الذين لا يملكون أراضي زراعية واسعة بما يكفي القطيع فإنهم يلجؤون إلى كراء حقول للرعي، أو الدخول في شراكات مع أصحاب الأرض. علما أنه في الماضي كانت الحصيدة تتاح مجانا للرعي، بينما في المرحلة الراهنة كلها تخضع للكراء.

عرفت الآونة الآخيرة ظاهرة ما يعرف بـ "التَقْدال"، وهي تعني أن هذه الأرض باتت في حكم المعلقة ويمنع الرعي فيها، أو الإقتراب أو المرور عبرها، يقوم صاحبها أو مستأجرها بوضع مجموعة متناثرة من العصي من نبات القصب أو من نبات آخر، منصوبة على حواف قطعة الأرض، وفي وسطها. مرات يضعون على رأس العصا قطعة قماش، أو قنينة بلاستيك، حتى تبدو ظاهرة للعيان من مسافة بعيدة، وبهذه العلامة يدرك المجتمع الرعوي أن هذه الأرض معلقة (مُقَدْلَة)، فإما هي مرشحة للكراء، وإما هي موقوفة للإستغلال الذاتي، وهذا يدل على أن زمن مجانية الحصيدة قد إنتهى.

1.2 توفير الأعلاف: تلعب الأعلاف بتنوعاتها المختلفة (المركزة والخضراء والنباتية) دورا هاما في تغذية الماشية، ويتم الإعتماد عليها بشكل أساسي عندما ينقص الكلأ والعشب في الخارج، أو عندما يتم إبقاء الماشية في الحظيرة بسبب الظروف المناخية. وهي مواد تستعمل كبديل عن نقص الحقول الرعوية، وأيضا كمكل غذائي. تختلف حصة العلف من فترة الى أخرى، ومن شاة الى أخرى، وتزيد حصة العلف المقدم للماشية الموجهة للتسمين. وتبدأ فترة إستعمال الاعلاف عند أغلب الموَّالين في المنطقة مع بداية شهر سبتمبر عندما ينقص الغذاء خارج الحظيرة، ويتحكم في مسألة التقدم والتأخر في موعده طبيعة المناخ ومدى توفر الحقول الرعوية بالنسبة للموَّال. بينما نجد بعض الموَّالين لا يتوقفون عن تقديم العلف طيلة أيام السنة.

أ) تدبير الأعلاف: تتمثل التدابير في العناصر التالية:

- ✓ العلف المدعم من قبل الدولة: يحق للموَّال الإستفادة من العلف المدعم من قبل الدولة، رغم ذلك الموَّالين لا ينتظرون ما تقدمه لهم الدولة بل يسعون إلى تدبيره من جهات أخرى.

- ✓ المحاصيل الذاتية: من خلال إعتمادهم على محاصيلهم الذاتية، فجزء من الزرع يبرمج كغذاء للماشية. أما الذين لا يحوزون على أراضي كافية فيلجؤون إلى الكراء مباشرة من أصحاب الأرض أو الدخول معهم في شراكة.
- ✓ شراء الأعلاف: يشتري الموَّالون الأعلاف التي تحتاجها الماشية، سواء من السوق أو من المحلات الخاصة بها، أو من أصحاب الأراضي الزراعية مباشرة.
- ✓ زراعة نباتات الأعلاف: وهناك من يخصصون جزء من زراعة الحبوب للشعير الذي تحتاجه الماشية، ومنهم من يقوم بزراعة النبات العلفي مثل الخرطال والفصة، لكن يبقى من المبادرات القليلة بالمنطقة، ويختص بشكل رئيسي بأصحاب مزارع الأبقار.

ب) تخزين الأعلاف: أغلب الموَّالين يخزنون بما يكفي مدة سنة أو أكثر لمادتي التبن والشعير. يبدأ الموَّال في فصل الصيف مع موسم الحصاء بتكديس رزم التبن بنوعيه العادي والمركز، جزء من التبن العادي يستخدم للتغذية وجزء يستخدم كفراش للماشية، والذي يتحول إلى ذبال بعد إختلاطه بروث الماشية، يستخدم في تسميد الأراضي الزراعية، ومنهم من يقوم ببيعها للفلاحين. يخزن التبن على شكل بناء، يؤخذ على صورة مستطيل، أو مثلث، يختلف الشكل من موَّال الى آخر. ويغطى إما بالبلاستيك، او باستعمال الطين الممزوجة بالتبن وتطلى على شكله الخارجي، أو يستعمل نبات القصب بعد رصه على شكل زربيات ويوضع كرداء لبناء التبن. ويستعمل هذا الغطاء تفاديا لتعرض التبن للتلف جراء وصول مياه الأمطار إليه، ويشيَّد في الغالب بالقرب من الحظيرة أو المنزل. وهناك من يضعه في بيته السابق المهجور غير بعيد عن منزله الحالي كما حال النازحين. وهناك من يضعه في كوخ مخصص للتخزين. ويتم تقديم هذا التبن للماشية عندما ينقص الغذاء الحيواني في الخارج. أما الشعير فيتم تخزين كمية بما يكفي لمدة عام، ويضعونه داخل غرفة من غرف المنزل، أو في غرفة خاصة داخل الحظيرة، أو يوضع في مطمورة.

ت) طريقة توزيع العلف على الماشية: أما فيما يخص طريقة حساب كمية العلف المقدم للماشية، فإنهم يستعملون دلو أو إناء أو قنينة مبتورة...، فلا يوجد ميزان خصيصا لهذا العملية، (لا يوجد لا ميزان يزن مقدار كمية العلف، ولا دلو مرقم ويخضع لمقاييس مضبوطة علميا). يتم تقديم العلف في معالف خاصة بالماشية، ياتون بدلو مليء بالعلف ويفرغونها داخل هذا المَعلف، ويضعون في الحظيرة عدة معالف على حسب عدد القطيع، ولا تمنح لكل شاة كميتها الخاصة، بل تتغذى على شكل فوجين متقابلين، وتفاديا للزحام يلجأ الموَّال إلى تقسيم التغذية على دفعات، يخرج فوج من الماشية وبعد أكل حصتها يأتي دور أفواج أخرى، يستعمل هذه الطريقة لما تكون المعالف قليلة لا تكفي بتغذيتهم في وقت واحد، كما ان تقديم حصة الأعلاف يخضع لمقاييس أخرى تراعي حالات مثل: الشاة المرضعة، والحامل، والحملان، والكباش، والمريضة...، فكل فئة تقدم لها حصتها من العلف، تزيد حصة النعجة المرضعة من أجل إنتاج الحليب، وكباش التلقيح أيضا تقدم لها حصة أكبر من أجل رفع نسبة الخصوبة. بالإضافة إلى الماشية الموجهة للتسمين التي تخضع إلى مقاربة غذائية أخرى، حيث ترتفع حصة الأعلاف وتتعدد مرات تناولها. أما توزيع التبن المربوط بحزم، فهو كذلك يقسم يديويا، حيث يقبض باليدين حجم معين، ويحمله وينثره في المعالف، وقد يحتاج الى قطعة تبن او عدد معين، على حسب حجم القطيع، يستعمل اداة المدراة عند نثر التبن على الأرض كفراش للماشية. وفي تقسيم الحظيرة يعزلون الحملان والماشية المرضعة في مكان خاص، لكن الحظيرة في تقسيمها لا تخضع للمقايس العلمية الدقيقة، بل مجرد تقسيم يدوي، يضعون مجموعة من الألواح أو القصب أو سياج، المهم يحقق لديهم مسألة العزل او الفصل.

ث) مهمة توزيع الاعلاف على الماشية: تندرج هذه المهمة في دائرة الأعمال الرعوية الداخلية التي تترك في غالب الأحيان للنساء إذا كانت الحظيرة بجوار المنزل. أما إذا كانت بعيدة عن المنزل

فإن الموَّال أو أحد أبنائه الذكور من يقوم بهذه المهمة. أما الذين لديهم رعاة مستأجرون فالأمر يختلف بين موَّال وآخر. فهناك من يترك هذه المهمة للراعي المستأجر. وهناك من يؤدي هذا الدور بنفسه أو من خلال أحد أفراد عائلته الذكور، فهم لا يثقون بالراعي سواء من ناحية تأدية المهمة على أحسن وجه أو من ناحية الخوف من ان يسرق بعضا منها. يصرح أحد أبناء الموالين:

(احنا كنا كل يوم يروح واحد منا** (يقصد أبناء العائلة) **للفيرما، واحنا لنقسموا العلف والزرع على الماشية، انا وين نعرفوا ...منقدرش نخليلوا مفتاح تاع العلف والزرع، يقدر يبيعوا).

ومنهم من يرى أن أداء هذا الدور على أحسن وجه يكون فقط من قبل صاحب القطيع، ويصرح:

(مكاش كيما توقف على رزقك. الراعي كون تخص شوية علف للماشية يعجز باش يرجع ويعاود يجيب. معلبالوش).

1. **الماء:** تعاني منطقة وادليلي من نقص الماء، فهي منطقة لا تتوفر على المياه الجوفيه، بل تتوفر فقط على المياه السطحية التي تتأثر بنسبة تساقط الامطار. علما أن المنطقة يمر بها واد وادي ارهيو، والذي عرف في السنوات الأخيرة نقصا حادا في جريان المياه. وفي مقابل هذا الواقع يلجأ الموّالون إلى التدابير التالية:

أ) **حفر الأبار:** حفر الأبار في المنطقة التي لا يحتاج إلى عمق كبير، عمق الماء لا يتجاوز في أغلب الحالات 10 أمتار، ويستخدمونه كمياة شرب للإنسان والحيوانات بصفة عامة، كما يقومون أيضا بسقي مزارعهم.

ب) **عيون ماء:** توجد عيون ماء تسري في الوديان يقومون بتوريد الماشية اليها.

ت) **شراء الماء:** يظطر بعض الأحيان الموالين إلى شراء صهاريج من المياه من أجل تغطية نقص المياه.

1. لباس العمل في النشاط الرعوي:

يُعَدُّ لباس العمل أكثر من مجرد زي يُرتدى لأداء المهام الوظيفية؛ فهو عنصر يعكس الهوية الاجتماعية والمهنية للأفراد. يرتبط لباس العمل ارتباطًا وثيقًا بالطبقات الاجتماعية، والثقافة المهنية. فهو يعبر عن الانتماء إلى مجال معين، ويحدد الوضعية الاجتماعية داخل بيئة العمل، ويؤثر على كيفية إدراك الأفراد لبعضهم البعض. فمن خلال الملابس يمكن التمييز بين الأدوار والوظائف المختلفة، كما يمكن أن تسهم في تعزيز الشعور بالانتماء والاحترافية. علاوة على ذلك، قد يعكس لباس العمل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ويعبر عن القيم والمعايير التي تميز كل مهنة عن الأخرى. باختصار، يشكل لباس العمل رمزًا مهمًا في تحليل العلاقات الاجتماعية والهويات المهنية داخل المجتمع. يُعتبر لباس العمل في النشاط الرعوي إحدى المظاهر التي تعكس كيفية تعامل المؤَّال مع الزمن والعمل، حيث يشكل جزءًا أساسيًا من ممارسته اليومية وتفاعله مع البيئة المحيطة. وقبل التطرق إلى تفاصيل لباس العمل فمن الضروري أن نأخذ بعين الإعتبار عنصرين رئيسيين:

اولا: خصوصية مشروع تربية المواشي: من مميزات العلم في هذا النشاط الرعوي أن هناك تعامل مع كائن حي الذي يفرض تلبية حاجات يومية دائمة من مأكل ومشرب ومبيت، ويحتاج إلى العناية المباشرة والمراقبة المستمرة له، فهو حرفة لا تشبه تربية الدواجن أو تربية النحل. فتربية الدواجن ترتبط بمدة معينة تقدر بشهرين أو أقل، ولهم نفس الخصوصية من حيث العمر، على عكس الماشية المتكونة من عدة أصناف يوجد بها الخروف، والحمل، والكبش...

أما النحل فهو يرعى بنفسه، هذا ما يجعله ليس بحاجة إلى ملازمة يومية من قبل مربيه، بينما تربية المواشي فإنها تفرض رعاية على مدار الساعة، كما أنها نشاطات لا تتعامل مع جماد، مثل مشاريع مواد التغذية أو التنظيف أو الألبسة أو أدوات البناء...الخ، التي يمكن أن تغلق او تتوقف هذه المؤسسات أو الحوانيت مدة معينة ولا يكون لها انعكسات كبيرة. بينما المؤّال لا يستطيع أن يترك الحظيرة وحدها بدون

أي فرد يخلفه في العناية بها. فهذه الخصوصية للنشاط الرعوي تؤثر على رزنامة الموّالين وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي، فقد يظطر إلى التغيب عن المناسبات الإجتماعية مثل حضور عرس أو وليمة أو ما إلى ذلك، وهذا التغيب له تداعياته على مكانته الفرد داخل المجتمع المحلي، توجد تكاليف مادية ومخاطر صحية وأمنية في ترك الماشية في الحظيرة وحدها، لابد أن يبقى دائما أحد أفراد العائلة بجانبها يحرسها ويعتني بها، هذا إن كانت الحظيرة قريبة، أما عندما تكون الحظيرة بعيدة فقد يجد صعوبة كبيرة الموّال في الموازنة بين حياته الإجتماعية وحياته المهنية في الحظيرة خاصة إذا لم يكن لديه أبناء يساعدونه، وليس لديه راعي مستأجر.

ثانيا: بيئة العمل الرعوي: وفي هذا السياق يمكننا التحدث عن فضائين رئيسيين: الحظيرة والمرعى. أما بالنسبة للحظيرة فعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الموَّالون من أجل الحفاظ على نظافتها إلا انها تظل فضاءً تنبعث منه روائح كريهة بسبب مخلفات الحيوانات من روث وبول. تتفاقم هذه الروائح خاصة في فصل الشتاء والربيع بسبب تواجد الماشية داخل الحظيرة لفترات طويلة، فضلاً عن طبيعة التغذية الخضراء خلال هذين الفصلين، مما يؤدي إلى زيادة كمية المخلفات. كما يختلف مستوى نظافة الحظيرة من موَّال لآخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء الحظيرة غالبًا لا يخضع لمقاييس علمية أو فنية محددة، مما يؤثر على جودتها وفعاليتها في التعامل مع مخلفات الحيوانات.

تختلف المراعي من موَّال إلى آخر من حيث المساحة والبعد عن الحظيرة، فكلما كانت مساحة المراعي كبيرة كلما وجد الراعي سهولة في التحكم في القطيع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يؤثر بُعد المراعي عن الحظيرة بشكل مباشر على حركة الراعي والقطيع، هذا الواقع يجبره على تعديل جدوله الزمني ليأخذ بعين الإعتبار هذه المسافة.

أما بالنسبة لمجال الرعي، فإذا كانت المراعي محاطة بحقول الآخرين أو التي تحتوي على أشجار فانها تتطلب من الراعي أن يكون في حالة تأهب دائم لمراقبة حركة القطيع، إذ لا يرغب الراعي في أن تطأ الماشية حقول الآخرين، مما قد يؤدي إلى نزاعات مع أصحابها.

تؤثر طبيعة تضاريس المراعي أيضًا على صعوبة العمل، فالمراعي الجبلية تشكل تحديات إضافية للراعي، حيث يمكن أن تتعرض الماشية لمخاطر صحية مثل السقوط من المنحدرات أو التعثر، مما قد يؤدي إلى إصابات خطيرة أو حتى هلاك بعض الحيوانات. وبناءً على ذلك، يتطلب العمل في مثل هذه المراعي أن يتمتع الراعي ببنية جسدية قوية حتى يستطيع مواجهة هذه الظروف والتعامل مع التحديات المرتبطة بها.

لباس العمل

طبيعة لباس العمل هو عبارة عن لباس قديم ورث ومستعمل، وقد تجده مقطَّع، كل الألبسة القديمة مرشحة كي تتحول الى لباس للعمل الرعوي، يستثنى من اللباس فقط اللباس الرسمي الذي يرتديه في حياته اليومية وفي المناسبات، قد تكون ألبسة العمل ذاتية سابقة الإستعمال، أو ممنوحة لهم من قبل الأقارب والأصدقاء، وهي تتكون من سراويل وقمصان ومعاطف. أما الجلابة فهي لباس قليل الإستعمال في مهام الرعي، وقد تجد من يرتدونها في فصل الشتاء بسبب البرد، فالجلابة لا تساعد على الحركة والتنقل كما هو الحال في السراويل، وفي الصيف يرتدون أيضا ما يسمى ب "مظل أو نظل" وهي قبعة توضع على الرأس، وهي لباس تقليدي، يستخدم وقاية للرأس من أشعة الشمس، أو يلبس قبعة كما هو الحال لدى الشباب. أما في الشتاء فيرتدي إما العمامة، وهي أيضا لباس تقليدي وإما قبعة شتاء، فهو لا يرتدي زيا خاصا يتميز بمعايير محددة كما نشاهده في المؤسسات الرسمية.

أما في السوق يلبسون زيهم الرسمي، سروال وقميص، بالإضافة إلى الجيلية، وهناك من يرتدي فوقها جلابة عادية، وقد تكون قديمة، فلا تكون من الزي الرسمي، لأن بيئة سوق الماشية تنتشر فيها الأوساخ،

ولذا يلجؤون الى لباسين أحدهما فوق الآخر، حتى يستطيع تغييرها بنزع الجلابة والاحتفاظ باللباس الداخلي نقيا نظيفا. ويضع على رأسه إما عمامة، أو قبعة، ويحمل عصا معه (خزرانة). وتعتبر الجيلية لباس خفيف، منزوع الأكمام، يحتوي على عدة جيوب تخزن فيها الأموال، وتكون داخل الجلابة، ما يجعلها مكانا آمنا للإحتفاظ بالأموال.

زرنامة العمل الرعوي

هنا تختلف الرزنامة من موّال الى اخر، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى وجود إختلاف بين الزمن الرسمي وزمن الرعي، الزمن الرسمي يخضع لمعايير رسمية، اما زمن الرعي فهو غير محدد بوقت معين، ولتوضيح هذه النقطة يمكن الحديث عن ثلاث أصناف في هذا المجال:

أ) الموّال: أما الموّال الذي يمارس فقط تربية الماشية، فهو لا يعمل ضمن إطار زمني محدد، بل يعتبر كل يومه إستعداد للعمل خاصة إذا كانت الحظيرة موجود بالقرب من المنزل، فهو يرتدي لباس العمل في وقت مبكر من الصباح. أما إذا كانت الحظيرة بعيدة عن المنزل، فإن هذا الموّال أو أحد أبنائه الذي يشاركه العمل لا ينزعون ملابس العمل طيلة وجودهم بالحظيرة حتى يأتي إلى المنزل. أما الموّال الذي يستأجر راعيا فإنه لا ينغمس كثيرا في الأعمال الرعوية، وتبقى تدخلاته ثانوية، ولا يحتاج إلى لباس العمل إلا في فترات قليلة.

ب) الموظف الموّال (رسمي أو غير رسمي): هذا الفاعل يعيش بين زمنين، زمن المؤسسة الرسمية والزمن الرعوي، يبدأ عمله الرعوي مع نهاية زمن العمل الرسمي، فيغير ملابسه الرسمية ويرتدي مباشرة لباس العمل، ويتجه نحو الحظيرة أو يقوم بإخراج القطيع الى المراعي. أما في ايام العطل فيعمل كغيره من الموّالين.

ت) الراعي المستأجر: أما هذا الراعي المستأجر فتتحول كل يومياته إلى عمل طيلة سنة العقد، فيصبح الأصل في اللباس هو لباس العمل، ولا يرتدي لباسه العادي إلا مرات قليلة، فمعظم عمله مستغرق في الرعي، وعندما ينقص العمل الخارجي في فصلي الشتاء والخريف وتبقى الماشية داخل الحظيرة يتوجه نحو الأعمال الداخلية مثل تنظيف الحظيرة، وتقديم الأعلاف للماشية، وكل ما يتعلق بالغذاء والماء بصفة عامة.

هذه المظاهر الملاحظة في الوسط الرعوي المرتبطة بلباس العمل لا تعبر دوما عن عدم الإهتمام بالهندام الخارجي بل قد تعبر عن طبيعة رزنامة العمل في هذا النشاط فهي غير محددة بوقت معين، حيث يكون الموّال في حالة عمل متواصل، كما تشير إلى وجود نقص في اليد العاملة داخل هذا النشاط، وبذلك تكشف عن حجم التحديات والصعوبات التي يعيشها العاملون بهذا النشاط.

المبحث الثاني: المعاملات الرعوية

ا. السوق

تمثل السوق الأسبوعية مقصد لا يستغني عنه الموَّالون، ولا يقتصرون في ترددهم فقط على السوق المحلية بواد وادليلي بيوم الخميس، بل يذهبون إلى الأسواق الأخرى المجاورة مثل: تيارت، والرحوية، والسوقر...، علما أن هناك أسواق تكون خاصة فقط بالماشية مثل السوقر بيوم السبت، وتيارت بيوم الإثنين، والتي تعرف توافدا للموَّالين من كل أرجاء الوطن وخاصة سوق السوقر، والذي يعتبر من أكبر اسواق الماشية في الوطن. وتوجد أسواق صغيرة محلية مختلطة تجمع ما بين الماشية والسلع الأخرى.أما السوق المحلية بوادليلي التي يتردد عليها بشكل دائم الموَّالين بالمنطقة فهي سوق مشترك يجمع مابين بيع الماشية وبيع السلع الأخرى مثل الخضر والفواكة والقماش والأغذية...إلخ. وتدخل إلى السوق فقط الأغنام والماعز من الماشية، يدفع مبلغ قدره 150 دج عن كل شاة يدخلها إلى السوق. تقع نقطة بيع الماشية

بالقرب من الخيمة المقهى الموجود على أطراف السوق، ففي هذا الفضاء يلتقي الموَّالون ببعضهم البعض كل أسبوع، يتبادلون أطراف الحديث في الشؤون الاجتماعية والإقتصادية الرعوية. يأتي الموَّالون إلى السوق في وقت مبكر. يتجول الموَّال بين الماشية المعروضة في السوق، ومن لديه ماشية للبيع فإنه يبقى بجنبها يصاحبه أحد أفراد عائلته أو أصدقائه. تبدأ رحلة المفاوضات بين جميع الأطراف في وقت مبكر من الصباح خاصة لدى السماسرة أو ما يطلق عليهم "المعاودية" و"المسبين". وترى كل بائع محاط بالعديد من الموَّالين.

تعاملات البيع والشراء في السوق:

1. **طريقة البيع والشراء:** أما طريقة البيع والشراء هي لا تختلف عما تحدث عنه الباحث فوزي مجمج، "يعرض الراحل غنمه في السوق أمام المارة وهو ينادي كلا باسمه: "يا فلان أرواح نبيعلك" فهو يعرف في الغالب جل أهل السوق من جزارين (الجزارة) او ممن يعيدون البيع (عوادة السوق): "احنا هنا نعرفوا كل بعضانا، انا نعرف الجزار وو نعرف معاود السوق " (س.ك)، وهو أثناء ذلك يتفنن في إظهار محاسن أغنامه للشاري ويدعوه أن يجسها كي يعرف مدى سمنها، ثم يبين له اسنانها فهي اما "رباعية" او "سداسية" دلالة على عمرها وطراوة لحمها، فيقوم الزبون من جهته بوضع يده على ظهرها وادخال اصابعه بين ضلوعها وفوق عمودها الفقري من جهة المؤخرة، او يمسك ذيلها كي يتحسس الاماكن الدالة على السمنة في الشاة وحسن هيئتها وقد يقوم ايضا برفعها من احدى قوائمها الخلفية كي يحدد بالتقريب وزنها، وبعد ذلك يتفاوضان على تحديد سعرها وذلك بالمزايدة على من قبله اذ يقول الشاري: "واش عطاوك في هاذي" او "واش سمعت في هذي"، ويضع يده على شاة بعينها *فيجيبه البائع "هاذي عطاوني فيها كذا" ويذكر الثمن الذي اقترحه اخر قبله، وان كان هو اول المترددين فيقول له "باب ربي" او "ما ساوموش" فياخذ معه ويرد محاولا استرضاءه بنفس الثمن

بقوله:"اعطيهالي بهاذ السومة، راهي متجيبلكش اكثر...ربحلي"، فيرد عليه البائع رافضا بعبارة معروفة: "اشري تربح" عندها يزيده عن السعر سالف الذكر شيئا فشيئا حتى اذا ما حصل الاتفاق على البيع ونطق البائع قائلا: "الله يربح"، يخرج الشاري مقصه لينزع قطعة من الصوف دلالة على انتهاء الامر، وقد يقوم من لا يملك مقصا بنتفها نتفا خفيفا بيده، أما كبار الموالة فيعلمونها بصباغ خاص بكل واحد منهم كل بطريقته، حتى أنها تصبح على مر الزمن معروفة بأنها علامة "فلان"، فتكون له بعد ذلك بطاقة تعريف للهوية بين التجار ورأسمال إجتماعي في المنطقة"[1]. وبعد الإتفاق على ثمن الماشية يطلب الشاري من البائع إحضار ضامن من أجل إنهاء الصفقة، ويصرون على تواجد الضامن بشكل خاص مع البائع المجهول أو من الوجوه غير معروفة داخل السوق، ويقدم له عربون، ويقوم بوضع علامة على الشاة.

2. **العربون:** هو من بين الإجراءات العرفية السائدة في التعلاملات الرعوية داخل السوق، وهو عبارة عن مبلغ رمزي يقدمه الشاري للبائع، وبذلك يثبت نيته بالشراء، وتصبح الشاة في عهدة الشاري، ويقوم بوشمها بعلامة رمزية، بطلاء بلون معين، أو قص صوفها، حتى تظهر بأنّها شاة قد بيعت، لكن الشاة تبقى عند صاحبها حتى يمنحه الشاري المبلغ كاملا، وإذا ما الشاري تراجع عن الصفقة فإنه يحرم من رد العربون، لأنه قد ضيّع على البائع فرصة البيع، خاصة وان ذروة البيع له وقت معين، غالبا تكون في الصباح الباكر، فيكون العربون بمثابة تعويض على تكاليف التي تحمَّلها البائع مثل: نقل الماشية الى السوق، ودفع ضريبة الدخول الى السوق...إلخ، وبذلك يكون العربون كتعبير عن جدية الشراء، ولا يحق له العدول عنها. ومن الأمور التي لابد أن يشار إليها أن "العربون" يعتبر أداة أيضا لحماية الموَّالين من السرقة، حيث أن هناك مخاطر التعرض للسرقة عند حمل مبالغ كبيرة داخل السوق، كما أن القانون كذلك لا يسمح بحمل مبلغ نقدي فوق سقف محدد، يعني أن هذا الاجراء

[1] فوزي مجمج، مرجع سابق، ص 99-100.

(العربون) يساعدهم في الإفلات من هذا الإجراءات القانونية. وهذا الإجراء يحمي الطرفين البائع والشاري

3. **أطراف البيع والشراء داخل السوق**

تقوم عملية البيع والشراء بناء على وجود أربع اطراف:

1) البائع: هوصاحب الماشية المعروضة في السوق
2) الشاري: الموّال الذي يريد شراء الماشية
3) الوسيط المفاوض: وفي معظم الصفقات نجد وسيطا يكون بين الشاري والبائع أثناء التفاوض حول سعر الماشية، فيسعى إلى التوفيق بينهما من اجل تحديد سعر يرضي الطرفين، يصرح احد الموّالين:

(محال البائع والشاري يتفاهمو بلا ما واحد يصنع بيناتهم)

قد يكون وسيط حيادي لا يعرفه الطرفان، فيتدخل مباشرة بينهما ولا يحتاج إلى إستئذان. وقد يلعب هذا الوسيط دور الشاري او البائع، ويأخذ مقابل مادي عند أداءه هذا الدور، وقد يكون بدون مقابل، كما أنه يمكن ان يكون يفاوض لحساب أحد الطرفين بمقابل مادي، فإذا كان في صف الشاري فإنه يحاول إبرام الصفقة بأقل سعر، واذا كان في طرف البائع فإنه يسعى الى ابرام الصفقة بأغلى سعر ممكن، لكن يعتبر دوره أساسي في ابرام صفقات البيع والشراء.

4) **الضامن:** فبعد الإنتهاء من عملية التفاوض حول الشاة، يطالب أحد الطرفين البائع أو الشاري بإحضار ضامن يضمنه بالنسبة له، ***(جيب واحد يضمنك)***، وبعد أن يأتي بالضامن، يصرح الضامن ***(أنا نضمنه)***، أنا أضمنه، وبعد التصريح بهذا القول ***(انا اضمنه)*** تكون الصفقة في حكم المصادق عليها.

مخاطر التَّسوق على الموّال

من أكبر المخاطر التي يعيشها الموالون داخل السوق هي امكانية التعرض لسرقة ماشيتهم وأموالهم، وخاصة وأنهم يتعاملون بمبالغ كبيرة ونقديا، ولا يتعاملون عن طريق المؤسسات الرسمية مثل البنوك وبريد المواصلات. عندما يتفق الطرفان على ثمن الماشية يقدم الشاري العربون أو المبلغ كاملا للبائع، فإذا كان المبلغ صغيرا يقدم له مباشرة، أما إذا كان مبلغا كبيرا فيذهبان إلى مكان ما ويمنحه إياه. توجد مخاطر كبيرة في حمل الأموال داخل السوق خاصة أسواق الماشية الكبيرة مثل سوق السوقر وتيارت، ولتوضيح الفكرة نقدم سرد قصة لأحد الموَّالين، يقول أنه عندما يريد الذهاب الى السوق، لا يذهب وحده، بل يصاحبه أخوه وصديق ثالث يستأجره بمثابة رجل أمن غير رسمي وبدون أي سلاح ماعدا العصا، ولا يكتفي بهذا الإجراء بل يوصي أصدقاؤه الذين يلتقي بهم في السوق بالحضور معه عند البيع، وكذلك عند قبض الأموال، ومرة باع عجلا وطلب منه الشاري الذي كان برفقة ابنائه أن يوصل معهم العجل إلى مكان خارج السوق حيث تَرْكُن شاحنتهم، وهناك سيسدد له المبلغ، فرفض هذا الموّال ولم يقبل هذا الأمر، وقال لهم العجل يبقى هنا، اذهبا الى السيارة وسددوا المبلغ كاملا لهذين الشخصين يقصد أخاه وصديقه، وعندما يأتي أخي ويقول لي أعطهم العجل، في ذلك الوقت سنساعدكم في إخراجه الى المكان الذي تريدونه.

ويقول أنه لا يمكن أن يثق بهم، ماذا لو هرب العجل أثناء الطريق من يتحمل المسؤولية؟ أكيد أنني مادمت لم أقبض الثمن سأبقى انا صاحب العجل، وانا الخاسر في نهاية المطاف، زيادة على ذلك أن الشاري لا يحرص على القبض الحازم للعجل مادام ليس عجله لحد الآن، فقد يتعمد إطلاق سراحه ، وهل يسعني القبض عليه داخل سوق كبيرة؟، بالإضافة إلى ذلك ممكن أن أتعرض إلى السرقة خاصة إذا كان المكان معزولا، لكن عندما أقبض الثمن، سيتحمل الشاري وجماعته مسؤولية إيصاله الى الشاحنة.

من خلال هذه القصة نرى حجم المخاطر التي يعيشها الموّالون أثناء تعاملاتهم داخل السوق، خاصة وأنهم يتعاملون نقديا، فهناك مخاطر التعرض للسرقة سواء من جهة الأموال أو من جهة الماشية. وفي مقابل هذه المخاطر التي تحدثنا عنها سابقا يحرص الموّالون على إتخاذ التدابير التالية:

أ) التواجد ضمن جماعة: يصحب الموّال معه بعض أفراد عائلته إلى السوق خاصة أولئك الذين يتميزون ببنية جسدية قوية. واذا لم يكن لديه أولاد لسبب من الأسباب فانه يستأجر فردا او جماعة من أصدقائه أو معارفه لمرافقته إلى السوق، ولا يكتفي بهذا الاجراء بل يتصل أيضا بأصدقائه الموجودون في السوق ويوصيهم بالتواجد بقربه وان لا يغفلوا عليه خاصة اثناء دخوله في معاملة البيع والشراء. كما يتفادى الموّالون التواجد في الأماكن المعزولة خاصة أثناء قبض الأموال، ويفضلون التوجه نحو الأمكنة التي تحيط بها حركة الناس مثل المقهى.

ب) إختيار موقع متقارب: يحرص الموّالون الذين يعرفون بعضهم البعض بالتواجد في جوار بعضهم البعض في السوق، حتى يتعاونون فيما بينهم على حراسة وحماية الماشية.

ت) التحقق من الأوراق النقدية: يوجد موّالون من يفرضون على الشاري الذهاب إلى مؤسسة البريد والمواصلات من أجل التحقق من الأموال فيما إذا كانت غير مزورة، ويوجد موَّالون في بعض الأسواق يحملون معهم جهاز الكشف عن الأوراق النقدية المزورة، لكن رغم ذلك تبقى الاغلبية تتعامل بدون إستعمال هذه الأساليب.

ث) حمل العصا: يعتبر العصا سلاح ملازم للموّال في السوق وفي غيره من الأماكن، اذا ما حدثت مناوشات داخل يستطيع الدفاع عن نفسه. يصرح أحد الموّالين:

(في السوق ليق تشد العصا مليح، قادر تصرى مدافة يدوهالك من يدك)

ولذا يتوجب على الموال القبض بقوة على العصا اثناء تواجده في السوق بما يجعله جاهزا ومستعدا لأي لحظة مناوشة.

ج) اللباس: يحرص الموّال على إرتداء لباس داخلي يضع فيه أمواله مثل (معطف الجيلية).

ح) تسديد المبالغ في المنزل: وهذا الإجراء يجري بين موّالين تكون بينهم ثقة كبيرة، يقدم الشاري للبائع العربون، وبعدها يذهبان إلى منزل أحدهما ويعطى له المبلغ كاملا.

وفي مقابل هذه المخاطر الأمنية في تواجد الموّالين داخل السوق يفضل بعض الموّالين عدم الذهاب إلى السوق، ويبيعون مواشيهم في منازلهم وحظائرهم متفاديين بذلك كل هذه المخاطر.

ومما يزيد في خطورة الوضع هو إعتمادهم على الطرق التقليدية في التعاملات النقدية، فهم لا يحبذون المرور عبر وسائط الرسمية مثل البنوك، ولا يعتمدون على التوثيق الرسمي أثناء البيع والشراء، بل تبقى الصفقات رهينة التداول الشفهي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يظهر أن هناك غياب للأمن والحماية داخل الأسواق من الناحية الرسمية.

سعر الماشية

يشكل تحديد سعر الماشية من الأمور المعقدة في الوسط الرعوي، فهو مؤسس على "حدس رعوي" مبني على ستة أبعاد وهي الجنس، والوزن، والشكل، والجمال، والسلالة، والعمر، هذا من حيث السلعة الماشية. أما الأسعار بصفة عامة مرتبطة بتقلبات السوق الذي يخضع لقواعد العرض والطلب.

1. **السلعة:** وهي الماشية الموجهة للبيع، وكل ماشية لديها مواصفاتها الخاصة، وتحديد سعرها منوط بسبعة أبعاد، وهي: السلامة الجسدية، والجنس، والوزن، والعمر، والجمال، والشكل، والسلالة.

أ) السلامة الجسدية: تلعب السلامة اللجسدية دورا مهما في سعر الماشية، الشاة السليمة اغلى من التي تعاني تشوها او بها مرض.

ب) الجنس: يختلف الأمر بين الذكر والأنثى، ويعتبر الذكر أغلى ثمنا من الأنثى. كما يمكن الإشارة الى قضية الحمل، فالشاة الحامل أغلى من غير الحامل من نفس الصنف، علما أن فحص مسألة الحمل يتم بتقنية تقليدية.

ت) الوزن: وهنا القضية متعلقة بدرجة السمن وطبيعته، أي هل هو يكتز الشحم أم اللحم؟، وهنا تلعب التغذية والاهتمام الصحي دورا رئيسيا فيهذه المسألة، يبقى التمييز بين اللحم والشحم من القضايا الصعبة التي لا تحصَّل إلا لذوي الخبرة الكبيرة. ومن التقنيات التي يستعملها الموَّالون في ذلك هو حمل الشاة من الخلف ورفعها إلى الأعلى حتى يتحسسوا وزنها، ويتفحصون الذيل بقبضة أيديهم حتى يستشعروا طبيعة السمن، أهو من لحم أو من شحم، وهناك من يتلمسون العمود الفقري. وكل هذا يتم بتفحص يدوي، ولا يستعملون إدوات مثل الميزان أو إجراء إختبارات طبية.

ث) الشكل: وهنا نجد مثلا الكبش ذو قرن، وكبش بدون قرن (فرطاس)، أو ذو صوف كثيف أو قليل.

ج) الجمال: وهنا تلعب الألون دورها في جذب الزبون، يوجد الماشية ذات اللون الأبيض، والأسود، والبني، والمختلط بين هذه الألوان الثلاثة، ويفضل في المنطقة الشاة التي يوجد بها اللون الأبيض وبعض بقع بلون أسود، وما يسمى بـ **(السَّرَنْدِي)**.

ح) العمر: يحددون العمر من خلال تشخيص مباشر لأسنان الماشية، "إن لتكوين ونمو الأسنان في الأغنام وموعد تبديل القواطع الموجودة في الجزء الأمامي من الفك السفلي أهمية بالنسبة لمربي الأغنام حيث يمكنه بمتابعة هذه الظواهر تقدير العمر في الأغنام. يوجد نوعين من الأسنان في الأغنام هما القواطع incisors والأضراس premolars فالقواطع عددها ثمانية وتوجد في الفك السفلي فقط. أما في الفك العلوي فلا توجد فيه قواطع وإنما وسادة لحمية. أما الأضراس فيوجد

منها ستة في كل جانب من الفك العلوي والسفلي فيكون عددها 24 ضرسا لهذا يبلغ العدد الكلي من الأسنان الكاملة للأغنام 32 سنا من القواطع والأضراس المستديمة Permanent teeth أما عدد الأسنان اللبنية أو المؤقتة في الأغنام Temporary or milk teeth فيبلغ عددها 20 سنا"[1]. نمو الأسنان يمر بمرحلتين، الأولى الأسنان اللبنية، والتي تسقط فيما بعد وتنبت مكانها الأسنان المستديمة، "إن الأسنان اللبنية تتميز بصغر حجمها نسبيا ولونها الأبيض الناصع وهي واضحة العنق أما الأسنان المستديمة فأنها كبيرة الحجم عريضة وصلبة وتميل إلى اللون الكريمي أو البني وخاصة في الأغنام المسنة. يطلق على القواطع الثمانية الموجودة في الفك السفلي الأسماء التالية: الزوج الوسطى (الثنائيان) الزوج الذي يليه من الجانبين (الرباعيان)، الزوج الثالث (السداسيان)، والزوج الاخير أو الداخلي (الثمانيان أو القارحان)"[2]. وفي المنطقة يستخدمون طريقة تعداد الأسنان القواطع في تحديد عمر الماشية، ويتداولون المسميات التالية: **(الثني/ة)** ويقصد به ذو السنتين، وهي الشاة الصغيرة، و**(الرباعي/ة)** وهي شاة متوسطة العمر، و**(السداسي/ة)** هي الشاة الكبيرة السن، و**(الجامع/ة)** وهي ذات ثمان أسنان، وتسمى أيضا **(القارحة)**، وهي شاة تشرف على نهاية.

خ) السلالة: "يوجد في الجزائر عدة سلالات، منها سلالات رئيسية وأخرى ثانوية. أما الرئيسية فهي ثلاث: أولاد جلال، والحمراء أو بني إيغيل، والرمبي. أما السلالات الثانويه فهي: البربري، والضأن المغربي، والدمن، والتوارق وقورارة"[3]. وفي المنطقة وتيارت بصفة عامة تنتشر سلالة

---

[1] زهير فخر الجليلي، جلال ايليا القس، **انتاج الاغنام والماعز**، ص(91-95).
https://almerja.com/more.php?idm=184545

[2] المرجع السابق، ص(91-95).

[3] للمزيد انظر: عاشوري ساجية، "تجارة الصوف خلال الفترة العثمانية"، **مجلة الدراسات الاثرية**، ج19، ع1، 2001، ص214(210-229)

الريمبي في الأغنام، "وهي غنم ذو رأس أحمر أو بني وصوف بني، وهو بمثابة أكبر السلالات حجما في الجزائر، وتتميز بالقوة والإنتاج"[1]، وتعد ماشية أولاد جلال من أجود السلالات وأغلاها سعرا.

عامل السوق

تعرف أسعار الماشية تراجعا وتصاعدا بسبب عدة عوامل من بينها عامل العرض والطلب، والذي بدوره يتأثر بالعوامل الطبيعية المرتبطة بالمناخ، "يرتبط سعر الماشية بقاعدة العرض والطلب، فكلما نقص المطر يظطر الرحل وحتى غيرهم من أصحاب المواشي القاطنين بالمنطقة إلى بيعها كي يؤمنوا العلف لبقية القطيع، وعندما يكثر العرض ينتج عنه إنخفاض في الأسعار والعكس صحيح، ففي حالة توفر المرعى لا يظطر الكاسب إلى البيع وبالتالي يقل العرض مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الماشية واللحوم على حد سواء، وكثيرا ما يكون تساقط الأمطار حافزا هاما لرفع الأسعار دفعة واحدة"[2]. وإلى جانب ذلك يوجد عامل إستيراد اللحوم المجمدة، الذي يمثل مزاحمة للمنتوج المحلي، "أما في السنوات الأخيرة فقد تعقدت الأمور أكثر فأكبر بظهور اللحوم المجمدة المستوردة التي أغرقت السوق بها وبأثمان جد منخفضة، جعلت الطلب على اللحوم الحمراء الطازجة المحلية يتراجع بشكل ملحوظ، كما أن إنتشار إستهلاك اللحوم البيضاء وبشكل واسع لعب دورا في تراجع أسعار الماشية وحتى العزوف عن شراء الصوف التي كانت تستعمل في حياة الناس بشكل واسع، وإستبدالها بمواد بديلة أثر بشكل مهم على القيام والحفاظ على هذه الثروة الحيوانية وعاد بالضرر على الموالة منهم "[3]، لكن منذ ثلاثي الأخير من عام

---

[1] عاشوري ساجية، المرجع السابق، ص214(210-229).

[2] فوزي مجمج، مرجع سابق، ص 98-99.

[*] اما في غرب البلاد فيضع الشاري يده على يد البائع بشكل مبسوط ويقوم باقتراح ثمن الشاة والبائع يردد على مسمعه عبارة "اشري" , دلالة عى عدم رضاه , وعندما ينطق بالسعر المناسب يشد البائع على يده علامة لتمام البيع , ووضع اليد على اليد هي ايضا اشارة الى للاخرين بعد التدخل في العملية , فاذا رفع هذا يده يعني انه لا يريد الشراء فيقدم اخر يده ليضعها على يد البائع .[فوزي مجمج] ، ص 98-99.

2020 تم إقرار تجميد عملية إستيراد اللحوم الحمراء. أصدرت وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارتي المالية والفلاحة قرارا يقضي بتجميد إستيراد اللحوم الحمراء الطازجة والمجمدة التي تعرف إرتفاعا في الطلب رغم وفرة المنتوج في السوق المحلية[1]". وجاء هذا القرار من أجل التشجيع على إستهلاك المنتوج المحلي، لكن أسعار اللحوم تواصلت في الإرتفاع، مما جعل الدولة الجزائر تفكر في رفع تجميد إستيراد اللحوم. "إن سعر الماشية محكوم بالعرض في السوق – عنصر مهم كثيرا ما يغفله الناس – ويزداد كلما كانت الظروف المناخية غير مناسبة كفترات الجفاف، مما يدفع ملاكها الى تقليص اعدادها ببيع جزء منها، لخفض نفقاتها من جهة، ومن جهة أخرى لتأمين الاعلاف الباهضة الثمن للقطعان الباقية بالمال المحصل عليه من بيع بعضها (كما يعبرون عنها بطريقتهم الخاصة بالعامية "الشاة تْعيَّش أختها")، بينما يحدث العكس في حال تحسن الظروف المناخية وتجدد المراعي فيقل إستهلاك الأعلاف، الأمر الذي يدفع أصحابها إلى الإحتفاظ بها لذلك يقل عرضها في السوق وبالتالي ترتفع أسعارها. كما أن عدم خضوع السوق لنظام واضح ومحدد المعالم له تأثيره على الاسعار، الأمر الذي جعل اصحاب الماشية المتضررون بالدرجة الأولى".[2]

II. الزبون الرعوي

أنواع الزبائن: ينقسم الزبائن إلى أربع، وهم:

أ) الكسَّاب: الزبون الذي يشتري شاة من أجل كسبها كما الحال لدى الموَّالين، وهم لديهم مقاربتهم في الشراء، وقد يتمسكون بكل المعايير التي أشرنا إليها سابقا.

[1] موقع وكالة الانباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/100313-200

[2] طيب عثمان، "الجمع بين تربية الماشية والزراعات المسقية. ضرورة أم اختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي"، **مجلة انسانيات**،ع38, اكتوبر – ديسمبر 2007، ص15.

ب) الإستهلاك: موجهة للإستهلاك مثل الناس العاديين، وهذه الفئة قد لا تهتم بكل المعايير، ما يهمها في نهاية الامر كمية وجودة اللحم، يعني الوزن وسن الماشية، وهذا طبعا يختلف بين مناسبة وأخرى، المناسبات الدينية تفرض نوعا من المعايير مثل العيد الاضحى لابد ان تكون الاضحية خالية من اي تشوه جسدي، وان تفوق سن معين، ويختلف الامر ايضا بين طبقة وأخرى.

ت) الجزار: الذي يشتري الماشية من أجل ذبحها وبيعها للزبائن، هناك من لديه دكان خاص، وهناك من يبيع في السوق.

ث) السماسرة: ويطلق عليهم إسم "المعاودية" و"المسبين" وهم يتاجرون في الماشية، وهم الفئة الأكثر حركة في السوق وفي معاملات البيع والشراء في هذا النشاط، فهم المراقب والمتتبع لكل تقلبات الأسعار، لهم دراية ومعرفة وخبرة كبيرة في هذا المجال.

ج) المؤسسات: وهنا تتعاقد المؤسسة ما مع أحد الموَّالين من أجل تمويلها باللحم، ولا يوجد في المنطقة من يملك عقدا مع مؤسسة عامة أو خاصة في هذا المجال.

III. العادات والتقاليد وعلاقتها بالمنتوج الرعوي

تعرف المنطقة مجموعة من المناسبات التقليدية والإجتماعية والدينية التي تتكرر على مدار السنة. مثل حفلات الختان، والأعراس، والوعدة، والجنازات غير محددة بتوقيت معين. في كل هذه المناسبات، يُدعى الناس إلى حضور الولائم يكون فيها الكسكس الطبق الرئيسي، حيث يُقدم مع أنواع مختلفة من اللحوم. "ويمثل سكسو رمزا من رموز الأمازيغ منذ القدم، حيث أن العلامة ابن خلدون يقول بلاد الامازيغ تبدا من

اين يؤكل الكسكس وتنتهي اين يلبس البرنس"[1]، في هذه المنطقة، يُفضل تقديم لحم الأغنام والماعز مع الكسكس في أغلب الولائم.

يركز غالبية المجتمع عند شراء اللحوم بشكل أساسي على الكمية بالدرجة الأولى، ومن يشتري من الجزارين يجد أن الأسعار ثابتة وتحدد بالوزن وجودة اللحم، في حين أن الذي يفضل الشراء من الأسواق أو من الموَّالين مباشرة، يميل غالبًا إلى إختيار الشاة الأنثى "السداسية" أو "القارح" كبيرة السن، التي تكون ذات وزن كبير وسعر منخفض مقارنة بالشاة الذكر أو الأنثى الصغيرة "الثنية أو الرباعية" التي يتميز لحمها بالطراوة ولكنه أغلى ثمنًا، وبالتالي، يبقى الإختيار متوقفًا على القدرة الشرائية والمادية للفرد.

أما في المناسبات الدينية، فتستند عملية الشراء إلى معايير دينية ثابتة يجب الإلتزام بها، لا سيما خلال عيد الأضحى الذي يمثل ذروة الطلب على الماشية في فترة زمنية بعينها، هذه الشعيرة الدينية تعتبر محطة إقتصادية مهمة لإنتعاش الاقتصاد الرعوي.

تعزز العادات والتقاليد قواعد المجتمع التقليدي وتعمل على تنشيط الإقتصاد الرعوي بفضل الولائم والطلب المستمر على اللحوم. تسهم هذه المناسبات في دعم التنظيم التقليدي الذي يُعتبر ركيزة أساسية لنشاط الرعي، حيث تشكل الأسواق التقليدية فضاءات حيوية لنمو هذا الاقتصاد.

وإن كانت هذه المناسبات والعادات تلعب دورا كبيرا في إنعاش الإقتصاد الرعوي إلا أنها أيضا تهدد مستقبل الثروة الحيوانية، خاصة وأنها تستهدف بشكل رئيسي ذبح الأنثى باعتباره رخيصة الثمن مقارنة بالذكر، كما أنها تذبح خارج المذابح الرسمية، وبذلك تغيِّب الإحصاءات الدقيقة.

[1] فتيحة بارك، "دور المراة الامازيغية في الحفاظ على الثقافة الغذائية الاصلية، دراسة اثنوغرافية على احدى الاسر الامازيغية بمنطقة تاوغريت بولاية الشلف"، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ج7، ع1، 2021، ص732(721-737).

وفي الآونة الأخيرة لاحظنا أن السكان في المنطقة أصبحوا يعتمدون أكثر على اللحوم البيضاء (الدواجن) في إعداد طعام المؤدبات كبديل عن اللحوم الحمراء التي عرفت غلاء كبيرا في أسعارها في الفترة الأخيرة، هذا الغلاء الذي غيَّر من عادات المجتمع المحلي.

IV. تنظيم العقود في النشاط الرعوي

لا زالت تخضع العقود الرعوية في المنطقة إلى قوانين عرفية شفهية من دون ذهاب نحو التوثيق، وسنرى هذه المظاهر من خلال استعراض العقود التالية:

إستئجار الراعي

تشكل ظاهرة إستئجار رعاة من المظاهر السائدة منذ القدم، وعندما نرجع إلى حقبة العصر الوسيط نجد أن "من أهم المصادر التي كشفت النقاب عن مثل هذه التعاملات مدونات النوازل، ويأتي في مقدمتها الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني (ت883/1478هـ).[1] والتي تعتبر من المدونات الكبرى التي تركت لنا إرثا غنيا يتناول النزاعات والإشكالات التي كانت تقع بين الفلاح والراعي المستأجر. في تلك المرحلة كان يمثل الفقيه الديني المرجع الذي تفض عنده الخلافات والنزاعات، "إهتمت المصنفات الأولى بقضايا الأجرة والأجير، من خلال ما كان يعرض على الفقهاء من مسائل تتضمن تفاصيل عن الإيجار والمستأجر والعلاقات بينهما، وإحتوت المصنفات الثانية عقودا مختلفة في هذا الباب، وكلاهما حمل نصوصا تاريخية هامة ساهمت في ملأ بعض الثغرات التي سكتت عنها كتب الإستوغرافيا، بحيث بينت عدة جوانب مست أشكالا متنوعة من السلوكيات المتعلقة بالأجير والمستأجر، والضمانات التي كانت على عاتق كل طرف منهما، إلى جانب الأجرة من حيث قيمتها ونوعها والخلافات التي كانت تنشأ بينهما، كما أتاحت لنا معرفة دور الفقهاء في

[1] عيسى كروم، "استئجار الراعي في أرياف المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل"، **مجلة رواقد**، ج3، ع2، ديسمبر 2019، ص248

فصل النزاعات التي تظهر من حين إلى آخر بين أطراف الإيجار."[1] وهذا ما يؤكد لنا أهمية هذه الوظيفة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية، فكانت هنالك آلية تنظم مثل هكذا العقود في إطار الشريعة التي حكمت المجتمع في تلك المرحلة.

يعتبر الحصول على عقد مع راعي من المهمات الحث الشاقة في الآونة الأخيرة، ففي كل سنة تبدأ رحلة البحث عن الراعي. ويوصي الموَّال أصدقاؤه وكل من يعرفهم من الموَّالين بمساعدته على إيجاد له راعي لديه خبرة، وشخص موثوق به.

أنواع العقود في استئجار الرعاة

يسود في المنطقة ثلاث أنواع من عقود اسئجار الرعاة، وهي:

أ) **أجرة شهرية:** وهنا يعمل الراعي مقابل أجرة شهرية يتفق عليها الطرفان، يؤدي الراعي بموجب هذه الصيغة من التعاقد فقط مهمة الرعي، ويتكفل الموّال وأفراد عائلته بأداء المهام الأخرى المتعلقة بالماشية. وتنتشر غالبا هذه الصيغة من العقد لدى الموَّالين الذين لديهم الحظيرة بجوار مساكنهم أو قريبة منها. كما أن أغلب الرعاة بأجرة شهرية تجدهم من أهل المنطقة، بعد نهاية دوام الرعي يذهبون مباشرة إلى منازلهم، ويبقى هذا النوع من العقود قليل التداول بين موّالي اهل المنطقة.

ب) **الحصة في الولادات:** وهنا يعمل الراعي مقابل حصوله على حصة الثلث أو النصف من ولادات ماشية هذا العام، وتعد حصة الثلث العقد الأكثر تداولا في المنطقة، ويطلق عليه تسمية **(الثالثة)**. وفي هذا النوع من العقد يتكفل الراعي بكل المهام المتعلقة بالإعتناء المباشر بالقطيع مثل الرعي والتغذية...

[1] المرجع السابق، ص249.

أما أصحاب حصة النصف فإنه إلى جانب قيامه بالإعتناء المباشر بالقطيع يتحملون مع الموَّال نصف التكاليف، ويطلق عليهم إسم **(النصاصة)**.

يقسم المنتوج (ولادات هذا العام) إلى ثلاث بناء على ثلاث عوامل: صاحب الرأسمال وهو الموَّال، وصاحب الجهد الراعي، والمتكفل بالمصاريف وهو الموَّال أيضا، ولذا نجد الراعي بحصة الثلث غير معني بالتكاليف. أما بحصة النصف فإنه مطالب بتحمل التكاليف مع الموَّال، وفي كلتا الحالتين يجب على الموَّال توفير مسكن له بجوار الحظيرة.

ت) **أجر شهري وحصة في الولادات:** وهنا نجد مزج بين النوعين السابقين، أي أن الراعي يأخذ أجرة شهرية إلى جانب حصة من الولادات تقدر بالثلث، وتوجد طريقيتين في تطبيق هذا النوع من الصفقة، **أما الأولى:** تتمثل في تقسيم القطيع إلى نصفين، نصف أول مقابل أجرة شهرية، والنصف الثاني يدخل في دائرة الحصة من الولادات. **أما الثانية:** فإنها تخرج ما لا يلد من الماشية من دائرة الحصة ماعدا الكباش التي تستعمل لتلقيح الماشية، أما الخرفان الذكور والإناث التي لم تبلغ بعد سن الحمل فيتم التفاهم حولها بمقابل مادي لكل رأس ماشية. ومرات الموَّال يشتري ماشية ويضمها إلى القطيع فيكون عليه أيضا دفع ثمن الإعتناء بها، فهو يشتري ويبيع طيلة أيام السنة. وفي بعض الأحيان نجد أفراد من عائلة الموَّال لديهم عدد قليل من الماشية داخل القطيع، فهؤلاء يدفعون أجرة ثابتة عن كل رأس ماشية، وهنا طبعا تبقى درجة التفاهم وطبيعة العلاقة بين الموَّال والراعي في هذه المسائل هي المفصل، فقد لا يطالب الراعي بالمقابل المادي على هذه المواشي القليلة، وفي نفس الوقت الموَّال يأتي ببعض المصاريف للراعي وعائلته بدونأ إقتطاع من أجرة الراعي. هذا النوع من العقود يخفف عن الراعي وقع الخسارة إذا ما تعرضت الماشية إلى مرض أو لم تكن هناك ولادات معتبرة نتيجة سبب من الأسباب، فهو طيلة هذه السنة بحاجة إلى تغطية مصاريفه العائلية أو الشخصية. ولذا يلجأ إلى الإستدانة من الموَّال، ومرات الموَّال هو من يتكفل بإحضار هذه المستلزمات

بسب إنشغال الراعي بالقطيع، هذه التكاليف يجري إقتطاعها من الأجرة الشهرية للراعي، واذا كان العقد في إطار الحصة فإنه مطالب بتسديد كل ديونه، وقد يظطر إلى تجديد العقد سنة أخرى حتى يسدد ديونه التي عليه، يعني هذا النوع من العقد هو إجراء إحترازي يضمن عدم دخول الراعي في ديون في أسوء الحالات. بالاضافة الى ذلك ان الماشية التي يعتني بها ليست كلها تندرج في دائرة التي تلد، يوجد الذكر وهناك الأنثى الصغيرة التي لم تبلغ سن الولادة. وهذا ما يفرض الإتفاق حولها. هناك من الرعاة من يتفق مع الموَّال على ثمن محدد لكل رأس ماشية خارج دائرة الولادة، ويستثنى من ذلك الكباش التي تتخذ في تلقيح الماشية، وهي من الأمور التي لا يمكن أن يستغنى عنها في أي قطيع. ولأهميتها يحرص الموَّال على إختيار الكبش ذو البنية القوية، وينتمي إلى سلالة عريقة، وأن يكون ذو ملامح جذابة. يتخذ لكل 20 نعجة كبش، وهو الشاة الأغلى ثمنا في القطيع، "أما الذكور أو الكباش المشتراة فيجب أن تبذل عناية كبيرة في إختيارها وذلك لأن الكبش يمثل نصف القطيع لأنه يساهم بنصف التراكيب الوراثية للأبناء الناتجين منها وتباع بأسعار عالية"[1].

مدة العقد

مدة العقد السائد في هذا النشاط سنة كاملة، يبدأ في شهري ماي أو جوان ويدوم إثنتي عشر شهرا، وهم يحددون بداية ونهاية العقد بموسم "الجز"، أي موسم جز صوف الماشية، كما يقال في الوسط الرعوي **(نهار الجز حاسبني ونحاسبك)**. ففي هذه الفترة يأخذ كل منهما حصته المتفق عليها سابقا. أما الراعي الذي يعمل مقابل أجرة شهرية غير معني بمهلة العام. وتعتبر الولادات هي القائمة الوحيدة المعنية بالحصة.

طريقة تقسيم الحصة (السهم)

[1] عمار راحم منصور، **اساسيات انتاج الاغنام والماعز**، ص4

في نهاية العقد بين الموَّال والراعي يتم تقسيم الحصة المتفق عليها بينهما، والتي تنطلق مباشرة مع نهاية موسم جز الصوف، والقائمة المعنية بالقسمة هي مولودات هذا العام ذكرا وأنثى، ولا يختلف الأمر بين حصة الثلث أو النصف. يتوجهان معا نحو الحظيرة، وقد يحضران طرفا ثالثا إذا كان هناك خلاف بينهما أو لتحقيق مزيد من المصداقية. إذا كانت الحصة الثلث يجلبان ثلاثة خرفان يحملون نفس المواصفات ولديهما نفس البنية الجسدية ونفس الجنس، ففي الخرفان نجد الهزيل والمتوسط والسمين، ويمنح خروف للراعي وخروفين للموَّال، وتتكرر العملية إلى أن تنتهي كل الخرفان. وإذا كان بحصة النصف يؤتى بخروفين أيضا بنفس المواصفات، وبنفس الطريقة يتم تقاسم الحصة كما في حالة الثلث. ويوجد منهم من يحضر موَّال حيادي يتفق عليه الطرفان من أجل تقسيم الحصص بينهما.

طريقة اختيار حصة الراعي

تقسم الحصص على طريقتين، تقسّم بشكل مباشر، أو عن طريقة القرعة.

أ) تقسيم الحصة بشكل مباشر: فإن الموّال صاحب الماشية أو الموّال الحيادي يختار خروف من الثلاثة أو الإثنان ويمنحه للراعي مباشرة بدون قرعة. وقد يتكفل الموَّال مباشرة بالقسمة ويعطي للراعي حرية إختيار الشاة التي يريدها من بين الثلاث أو الإثنان.

ب) طريقة القرعة: يحمل ثلاث أقلام ويرمز لكل خروف من الثلاثة أو الإثنان بقلم محدد، ويطلب من الراعي والموّال الحيادي إختيار قلم من الثلاثة، ويأخذ الشاة التي عُلِّمت بهذا القلم، ويبقى الحظ من يحدد شاة هذا أو ذاك. وبعد إنتهاء العملية يضع لها علامة (رمز) تميز ماشيته عن ماشية الموَّال. وفي الأخير يخير الراعي بين أن يبيعها لهذا الموَّال، أو إدخالها للسوق، أو إنشاء مشروع خاص به، هذا الأمر يختلف بين راعي وآخر، فهناك رعاة يريدون تأسيس قطيع ماشية خاص بهم من خلال الدخول في هذه العقود، وهناك عدة تجارب في تحول رعاة إلى موَّالين.

ففي هذه العقود تكون الأرباح عينية مشخصنة بالولادات، ولا ترتبط بحسابات القيمة المادية كما هو الحال في الحسابات الرأسمالية. فالقسمة مثلا لا تأخذ بعين الإعتبار الماشية التي زاد سعرها بعد عام أو إنخفض. كما أن الماشية التي تموت يتحمل الخسارة مالكها، مثلا عندما تموت نعجة فإن الموَّال هو الخاسر الأكبر، وإن ماتت الخرفان فان الراعي يخسر أكثر، يعني الحصة هي حصة عينية وليس حسابات ذات نسب المئوية.

شروط العقد

من أجل ابرام صفقة الإستئجار لابد من توفر عدة شروط يجب ان يلتزم بها الطرفان الموال والراعي.

أ) **حقوق الراعي:** يوجد للراعي حقوق على الموّال ان يوفي بها، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ توفير السكن الوظيفي للراعي: وهنا لا يختلف الأمر بين الراعي العازب أو المتزوج، عندما تكون المزرعة بعيدة عن مسكن إقامة الموَّال فإن الراعي سيكون وحده في المرزعة بجوار الحظيرة. أما إذا كانت الحظيرة بجوار منزل الموَّال إنه سيسكن بجواره، وغالبا ما يكون السكن الوظيفي عبارة عن مسكن مهجور أو قديم مهترئ، وتكون ضيقة غير مهيئة بشكل فني حديث، مبني بمادة الزنك أو القرميد...، لا يولي الموَّالين أهمية كبيرة للسكن الوظيفي الذي يوفر الراحة للراعي.
- ✓ منحه مبلغ مادي كل شهر: يقدم الموّال مبلغا من المال كل شهر للراعي لتدبير شؤونه الخاصة، ويقتطع فيما بعد من حصته في الإنتاج، بينما الراعي بأجرة شهرية فهو يأخذ كامل أجرته بعد إنتهاء كل شهر.
- ✓ تحديد أماكن ومسالك الرعي: وهنا يُطلع الموَّال الراعي بحقول الرعي التابعة له، سواء تلك التي تدخل في ملكيته الخاصة او تلك التي قام بكراءها. يصاحب الراعي في الأيام الأولى حتى

يعرِّفه بالمنطقة وبتضاريسها وبحقول الرعي، فيخبره بحدود الرعي حتى لا يتعدى على حقول الآخرين. علما أن المنطقة يوجد بها الكثير من الموَّالين، وكل منهم لديه حقوله الخاصة، كما يتم إخباره بكل المسالك والطرق التي يمر بها، فالإحاطة بهذه الخرائط الرعوية المحليه تجنبه الدخول في نزاعات مع أهل المنطقة.

- ✓ المعاملة الجيدة: لابد ان يحظى بما يكفل كرامته عند أقامته وعمله عند الموَّال، فلا يتعرض له بالإهانة أو الشتم أو ما إلى ذلك.
- ✓ أخذ حصته عند نهاية العقد: بعد نهاية العقد يؤخذ الراعي حصته المتفاهم عليه

ب) **حقوق الموَّال:** من حقوق الموال المتعارف عليها اتجاه الراعي تتمثل فيما مايلي:

- ✓ الإعتناء الجيد بالقطيع: وهنا يتعين على الراعي الإهتمام بالماشية بما يكفل سلامتها وصحتها، أن يراقبها ويوجهها ويحرسها أثناء السرحة وداخل الحظيرة.
- ✓ الإلتزام باكمال مدة العقد: وتقدر مدة العقد بسنة، ويتعين على الراعي الإلتزام بإتمامها. وإذا ما كان هناك نزاع بينهما يتم تسويته في إطار حكم جماعة من موالين يحظون بمكانة في الوسط الرعوي. واكبر مشكل يتخوف منه الموالون هو أن يقرر الراعي عدم إكمال المدة، فهذا سيربك مشروعهم خاصة أولئك الذين لديهم الحظيرة بعيدة عن مقر إقامتهم، فهناك صعوبة في إيجاد راعي بديل في هذه الفترة، فمعظم العقود تبرم في وقت الصيف.
- ✓ الالتزام بأماكن الرعي: يحرص الموال على علاقته بالمجتمع المحلي، ولا يريد أن يدخل في إحراج او مشاكل معهم بسب الماشية، ولذا يصر على الراعي الإبتعاد عن حقول الآخرين وعدم الإقتراب منها، كما يوصيه بتتبع الطرق والمسالك العامة التي يمر عبرها كل الموَّالين.

هوية القطيع

من الممارسات المتعارف عليها في الوسط الرعوي هو عملية إتخاذ علامة رمزية لتحديد هوية قطيع الماشية، فكل موَّال يضع علامة رمزية مميزة على ماشيته، توضع هذه العلامة على صورة أشكال صغيرة مثل مربع أو دائرة أو خط مائل...، وتخط هذه العلامة باليد من خلال إستعمال آداة "ريشة"، أو قطعة من الصوف بعد غطسها في وعاء مليء بالطلاء ملون. وهناك من يستعملون قنينة طلاء تعمل بالبخاخ، وترش أو تخط هذا العلامة على ظهر الشاة أو في الخلف أو على الذيل أو على الأطراف أو على الرأس. وهكذا تكون هوية كل قطيع معروفة. وإذا ما حدث إختلاط بين القطعان يصبح من السهل فرزها عبر هذه العلامة. ولاحظنا هذا الإستخدام الرمزي حتى داخل القطيع الواحد، يعني لما يكون أحد أفراد العائلة لديه ماشيته الخاصة في وسط قطيع الأب الموَّال سيتم ترميزها بشكل مختلف، لكن بنفس لون القطيع. هذه الشكل من الترميز وتحديد هوية القطيع من التقنيات التي لازالت مستمرة في المنطقة. علما أن هناك طريقة حديثة لتحديد القطيع، لكن ليس وظيفتها فقط تحديد هوية القطيع بل من أجل مراقبتها ومتابعتها، وهي ما يطلق عليها بـ "الترقيم"، "يقصد بالترقيم وضع أرقام أو علامات مميزة على الحيوان لغرض تمييزه عن الأفراد الاخرين ففي القطعان التجارية يمكن الاكتفاء بوضع علامة مميزة واحدة لكافة أفراد القطيع (Flock identification) لغرض تمييزها إذا ما إختلطت مع القطعان الأخرى وقد توضع علامات للذكور مختلفة عن الإناث لنفس القطيع حتى يمكن فصلها بسهولة عند البيع أو التداول. أما في القطعان الأصيلة كما في حقول تربية الأغنام الخاصة بسلالات معينة فإن، الحاجة تتطلب وضع أرقام لكل حيوان حتى يمكن تحديد فرديته Individual identifiation والتعرف على آبائه وتتبع نسبه ولتسجيل انتاجه. وترقيم الأغنام يتم عادة بوضع أرقام معدنية أو بلاستيكية على الأذن أو ترقم بطريقة

خاصة على الجسم بالإضافة الى رقم الاذن..."[1]. الهدف لدى الموَّال في وضع علامة هو تمييز قطيعه عن القطعان الأخرى، وليس هدفة هو متابعة الماشية حالة بحالة، ولذا تكون بنفس الرمز واللون. يعني هوية القطيع بالنسبة إلى مالكه، وليس هوية كل شاة في القطيع. أما الترقيم يعتبر من التقنيات الحديثة التي يراد من خلالها متابعة ومراقبة القطيع حالة بحالة، بحيث يرصد الوزن والسلالة والمرض و...، وكل هذه الأبعاد تبقى خارج تصورات الموَّال في المنطقة.

المبحث الثالث: : فض النزاعات في النشاط الرعوي

يُعَدُّ فض النزاعات في النشاط الرعوي أمراً بالغَ الأهمية، سواء في السوق أو في أي مكان آخر، تأتي النزاعات بشكل طبيعي، وتحلها عادة القوانين والتشريعات المحلية. أما فض النزاعات في السوق وفي غيره من التعاملات داخل النشاط الرعوي يمكن أن يشمل إستعمال وسائل متعددة، منها الوساطة والتحكيم والتفاوض. يهدف فض النزاعات للوصول إلى تقديم حلول مرضية لجميع الأطراف المعنية دون اللجوء إلى المحاكم و المؤسسات الرسمية. يعتبر أحد الأدوات الرئيسية للتعامل مع التحديات والإشكالات التي قد تنشأ في أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، وهو يعزز معاني الإستقرار والثقة بين الأفراد والمؤسسات.

I. المرجع في فض النزاعات

يمكن الحديث عن مرجعيتين لفض النزاعات من ناحية التاريخ القريب، واللذان ظلا حاضرين حتى مابعد الإستقلال، وهما مرجعية الفقيه الديني، التي ترتكز على الشريعة الإسلامية. ومرجعية مجتمع الموَّالين أنفسهم، والتي تستند إلى القيم والأعراف الإجتماعية، وهناك نقطة لابد أن نشير إليها في هذه المبحث،

[1] زهير فخر الجليلي، جلال ايليا القس، **انتاج الاغنام والماعز**، ص(87-91).
https://almerja.com/more.php?idm=184546

وهي إننا لم نتحدث عن تاريخ النزاع في النشاط الرعوي بصفة عامة، وإكتفينا فقط بالمرجعيات التي بقيت حاضرة إلى مابعد الاستقلال، حتى لا يقال إنكم لم تتناولوا فترة ماقبل الفتح الإسلامي.

1. الفقيه الديني

في الماضي كان الفقيه الديني من يتولى مهمة البث في النزاعات الرعوية. وتعتبر مدونة النوازل في المغرب الوسيط أرشيفا غنيا وشاهدا على الكثير من الوقائع الرعوية، في تلك المرحلة كانت السلطة الدينية مهتمة بقضايا النشاط الرعوي، فقد كان يمثل إقتصاد رئيسي. والشريعة الإسلامية التي إنطلقت من وسط الجزيرة العربية المعروفة بالنشاط الرعوي، قد إهتمت به بحكم أنه يعد من المشاكل اليومية التي تحتاج إلى معالجة. ولذا نجد أن الشريعة تملك رصيدا فقهيا غنيا في هذا المجال. وقد إمتدت هذه المرجعية الدينية حتى بعد الإستقلال مع تشكل الدولة الجزائرية، بقي النشاط الرعوي يستند على الفقيه الديني في حل هذه النزاعات، ويصرح أحد الموالين أن السوق لم تكن تخلو من أربع أو خمس فقهاء، كل فقيه يفتي في جماعة معينة، حيث يأتي إليه الطرفان المتنازعان المدَّعِي والمدَّعَى عليه ويقضي في أمرهما إنطلاقا من الشريعة، ويقدم لهذا الفقيه مبلغ رمزي جراء هذه الخدمات الإستفتائية، وحتى عندما تحدث مشاكل بين الموَّالين والمجتمع المحلي يتم الذهاب إلى الفقيه الديني المحلي.

2. مجتمع الموَّالين كمصدر لحل النزاعات

في الآونة الأخيرة تم التخلي عن دور الفقيه، واليوم تفض النزاعات بين الموَّالين أنفسهم، فلا توجد هيئة ثابتة تعنى بهذا الدور، بل يبقى الأمر رهين المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في تشكيل جماعة مؤقتة لإصدار لحل النزاع.

هيئة فض النزاعات

تتكون الهيئة من جماعة من الموّالين، يلجأُ اليها من أجل فض النزاعات، وهي تقوم بخدمات مجانية لا تاحذ مقابل مادي، وتتشكل هذه الهيئة على صنفين، وهما:

1) **الجماعة الثابتة:** وهي جماعة لها تاثيرها وسمعتها في السوق، وكل الموّالين يحترمون هذه الجماعة، يلجؤون اليها في حل الخلافات، وهي تقدم خداماتها بشكل مجاني، لكنها تستفيد من بعض الإمتيازات ومعاملات خاصة، فإذا وجد أحد هذه الجماعة موّالا يبيع شاة وجاء إليه يطلب منه بيعها اياه بثمن معين، أو تدخل في قضية بيع، ويقول له إعطه بهذا الثمن، فإن الموَّال في كلتا الحالتين يسكت ويستجيب لطلب هذا الموّال الذي يعد من جماعة فض النزاعات دون اي اعتراض، وفي المقابل اذا وقع الموّال في ورطة في السوق وماشيته بارت وهو مضطر لبيعها، فإنه سيذهب إلى احد افراد هذه الجماعة ويقول له إبحث لي عن شاري لماشيتي، وبالفعل سيقوم ببيعه له، فهو له كلمته مسموعة وسيتدبر امر بيعها.

2) **تشكيل هيئة من الأطراف المتنازعة:** يلجؤون إلى تشكيل هيئة مؤقتة تتضمن وجود جماعة من كل طرف من الأطراف المتنازعة (المدَّعِي والمدَّعَى عليه)، فيحققون نوعا من التوازن بين الأطراف المتنازعة.

II. **بنية فض النزاعات**

بنية فض النزاعات الرعوية في المنطقة تتشكل من ثلاث عناصر، وهم: الموَّال، والعرف، والزمن.

1. **الإنسان (الموَّال)**

هنا يوجد أربع فاعلين وهم البائع، والشاري، والجماعة الضامنة، والموَّالين الحاضرين، كل هؤلاء يستطيعون المشاركة في حل النزاع، بناء على تفاعل هذه الجماعات يتم الوصول إلى حل.

أ) البائع والشاري: يعتبران الطرفين المباشرين في النزاع، ويمكن لكل طرف الدفاع عن موقفه.

ب) الجماعة الضامنة: هذه الجماعة الضامنة التي كان لها دور سابق في إبرام الصفقة بين الأطراف المتنازعة، ومعلوم في الوسط الرعوي إحضار جماعة ضامنة مع كل صفقة بيع، ويمثل وجودها جزءًا من العرف الرعوي الذي يحترمه أفراد المجتمع الرعوي. بالتالي، تلعب هذه الجماعة دورًا فعّالًا في تسوية الخلافات والنزاعات، وضمان عدم التصعيد والحفاظ على السلم الإجتماعي. بوجود هذه الجماعة الضامنة يتم تعزيز الشرعية والثقة في التعاملات داخل هذا النشاط.

ت) الموّالون الحاضرون: يمكن أن يكونوا شهودًا على الصفقة أو مطَّلِعين على تفاصيلها. قد يدلون بشهاداتهم أو معلوماتهم للمساعدة في فهم الحالة وإتخاذ القرار، كما يمثلون أيضا شهودا على مجريات المحاكمة ومخرجاتها.

2. **القانون (العرف)**

يمثل العرف مجموعة من القيم والتقاليد التي تكون جزءًا من ثقافة معينة، ويؤثر بشكل كبير على التعاملات والعلاقات الإجتماعية والاقتصادية بين الأفراد بصفة عامة. بارسونز "يرى الحياة الإجتماعية من خلال أفكار البشر خاصة من خلال معاييرهم وقيمهم. فالمعايير هي تلك القواعد المقبولة إجتماعيا التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم. أما القيم فأفضل وصف لها هو أنها ما يعتقده البشر عما يجب أن تكون عليه الحياة، وهي أيضا . لها تأثير في تحديد أفعال البشر. وأهم العمليات الإجتماعية عند بارسونز هي عملية توصيل المعاني أي توصيل الرموز والمعلومات."[1] فمن الأعراف الرعوية نجد مثلا إسترداد الماشية مرتبط بوجود عيب بها لم يصرح به البائع، تقديم العربون، الضمانة...إلخ. أما فيما يتعلق بالقيم نجد الوفاء بالعهد وما يسمى في الواقع الإجتماعي بصفة عامة **(الكلمة)**، ويقال في وصف شخص وفيّ **(مولا كلمة)**. تعد **(الكلمة)** بمثابة عهد يجب الوفاء به، يعني أن الفرد لا يتراجع في أي كلمة

[1] إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، 1999، عالم المعرفة، ص63

يتفوه بها مهما كانت الظروف. "الكلمة–عهد" تعبر عن إلتزام وثقة وإتفاق يصعب نكثه أو التراجع عنه، حتى في حالة إكتشاف حيثيات جديدة التي قد تجعل الإتفاق السابق غير عادل. ففي السوق على سبيل المثال لما البائع ينطق بكلمة **(الله يربح)**، يعني أن تلك الشاة أصبحت في عهدة الشاري، يُضمن من خلالها تمسك البائع بإلتزامه ببيع السلعة للشاري وعدم التراجع عن الصفقة. هذا الواقع يُظهر قيمة الثقة والإتفاقات في المجتمع الرعوي، حيث يعتمد الموَّالون على العهود وإلتزامات بعضهم البعض في التعاملات التجارية والاقتصادية والإجتماعية. بإختصار، "الكلمة– العهد" ترمز إلى الثبات والإلتزام، وتحمل مسؤولية كبيرة في الحفاظ على العلاقات الإجتماعية والمهنية وتعزيز الثقة بين الأفراد والجماعات. هذه الأعراف تعكس قيم المجتمعات الرعوية وتهدف إلى تنظيم التعاملات والعلاقات داخل النشاط الرعوية بشكل عادل ومستدام. كما تلعب دورًا حيويا في بناء الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع وضمان إستمرارية الحياة الرعوية.

3. الزمن المباشر

يشكل الزمن عنصر حيويا في معالجة النزاعات داخل النشاط الرعوي، وما يميزه في هذا النشاط هو ملاحقة الأزمة في لحظتها الحية الراهنة، ويتم عقد جلسة طارئة لحل النزاع، وتتسابق كل الأطراف المتنازعة في تشكيل الهيئة من أجل إعلان الحكم. وقد يرجع سبب الإسراع في إصدار الحكم إلى غياب هيئة ثابتة متخصصة في حل النزاعات، مثلما هو الحال في المؤسسات الرسمية، مثل المحاكم والقضاء. هذا المؤسسات التي تدرس الملفات وتدقق فيها قبل إصدار أي حكم، وتأخذا وقتا. بينما هذا النشاط الرعوي لا يتحمل تراكم النزاعات، وعليه أن يسارع في إيجاد حلول لها قبل أن تتراكم. فالموَّالون يعتمدون على ممارسة الضغوط المباشرة، التي تتأسس على مبدأ الحضور الجسدي.

ترتبط الأعراف والعقود الرعوية بالجانب الشفهي، فلا تخضع للكتابة والتوثيق، وتنتهي بتنفيذ مخرجاتها بناء على قيم الوفاء **العهد– الكلمة**، فلا توجد قوة عسكرية أو أمنية تفرض تنفيذ هذا الأحكام أو المخرجات.

نجد أن الرهان في ربح القضية مرتبط بالقدرة على التحكم في وقت إعلان الحكم، يسعى كل طرف في النزاع التحكم في زمن المحاكمة، فقد يُسَّرع في الوتيرة اذا ما وجد القضية في صالحه، أو يتعمد تخفيضها لعله يستطيع إيجاد ثغرة أو حجة أو أي شيء يمكن أن يتسلل للواقعة في تلك اللحظة. نجد أن السماسرة وهم الأكثر تمرسا في هذا الميدان يركزون على مسألة الوقت، يعدون الأكثر إثارة للنزاعات داخل السوق، يستخدمون هذا الأسلوب كإسترتيجية من أجل الضغط على البائع حتى يتنازل عن جزء من المبلغ المتفق عليه، مقابل عدم الوصول إلى فتح قضية نزاع. وقد تتخذ هذه الاستراتيجية الهجومية من أجل التملص نهائيا من الإتفاق المبرم بينهما سابقا، خاصة عندما يستشعرون بأن أسعار الماشية قد تراجعت أو أن السوق يعيش حالة ركود. وهؤلاء عادة ما يكونون عدة شركاء في الصفقة الواحدة، فيذهب أحدهم إلى البائع ويحدث ضجة، ويدَّعي أن الشاة بها عيب معين، فيحرج البائع أمام الموَّالين مما يهدد سمعته داخل الوسط الرعوي، وبعدها تأتي جماعة من ضمنها هؤلاء السماسرة "المعاودية" من أجل البث في القضية، ويحاول شركاؤه "المعاودية" الدخول بعنوان الجماعة الحيادية التي تصدر الحكم بين المتخاصمين. وهنا تلعب المكانة والرأسمال العلائقي دورهما في صناعة الحكم، فقد يقضي الحكم بإعادة جزء من المبلغ إلى الشاري كحل وسط، أو بإسترداد كامل المبلغ له، أو بعدم رد أي شيء للبائع، ويبقى القرار رهين موازين القوى التي تحرك المحاكمة.

اذن، يمكن القول أن قضية فض النزاعات في النشاط الرعوي ترجع فيه الى دائرة الموَّالين أنفسهم، المبنية على تجاربهم وخبراتهم في هذا المجال، ولا توجد هيئة ثابتة يرجع إليها في هذه القضايا، فهي هيئة ترتكز على المباشر والحي. فالحكم يأتي نتيجة تفاعل كل الأطراف الفاعلة الحاضرة في تلك السوق في تلك

اللحظة، فالحكم يبنى جراء هذه التفاعلات وليس في إطار قوانين ثابتة يتم العودة إليها. إذن الحل هو نتيجة تفاوض بين الأطراف الفاعلة والتي تلعب فيها موازين القوى دورها في صناعة الحكم، أما اللجوء الى المؤسسات الرسمية المعنية مثل القضاء والمحاكم فإنها تأتي بعد إستنفاد كل خطوات التدخل من قبل مجتمع الموَّالين.

وقائع نزاع داخل السوق

ولفهم طبيعة إدارة النزاعات الرعوية داخل السوق نحاول سرد هذه الحادثة التي جرت في السوق المحلية بوادليلي.

يقول المَوَّال (75سنة) أنه رأى أحدا من أقاربه من المَوَّالين الشباب محاصرا من قبل جماعة سماسرة، وقد علا صوته، في مشادَّة كلامية بينه وبين الأطراف الأخرى، إقترب منه وسأله، ماذا هناك؟ قال له إن أحد هؤلاء السماسرة إشترى مني شاة يوم الثلاثاء، واليوم –أي الخميس– يريد أن يردها لي (بعد ثلاثة أيام). ويزعم أن الشاة مصابة بمرض، وهنا تدخل المَوَّال (75سنة) وقال للجماعة المدَّعية: لماذا تريدون إعادة الشاة للبائع؟ فقالوا له إنها مريضة، منذ إشتريناها منه لم تأكل أي شيء لحد هذه الساعة، فقال لهم هذه القضية حلها سهل، نحن في السوق ويوجد به العلف والشعير، أحضروا للشاة بعضا من الشعير أو العلف، فإذا أكلت فتأخذون شاتكم وتذهبون، وإذا لم تأكل تستردون أموالكم، ويأخذ البائع ماشيته. وهنا إنتفضت الجماعة بغية التنصل من هذه الحجة، أو لنقل لهذا المنطق من التحاكم، وحاولوا ضرب مصداقية هذا المَوَّال.

وهنا يمكن أن نحلل القضية بناء على مجريات الحادثة أو الواقعة، ففي البداية نتحدث عن عنصر الموَّال **(الإنسان)**، ففي البداية كان التأسيس للقضية، وجود نزاع بين البائع والشاري. وأرجعوا سبب الرد الى أن الشاة مريضة، ومن حيث **القانون العرفي** يحق لهم إسترداد أموالهم بسبب وجود عيب غير مصرح به. وبالتالي، نحن أمام نزاع شرعي، وبالتالي لابد من عقد جلسة محاكمة طارئة **(الزمن)**، وعلى ضوءها أولا يجب تحديد جماعة تحكم في هذا النزاع، فلا توجد هيئة ثابتة مختصة في هذا الأمر. فيكون الحل بالتعاون بين الموَّالين في هذا الوقت، ولا تؤجل. ومن هنا تنطلق

المحاكمة على ضوء هذه العناصر الثلاثة. وهنا تبدأ الرهانات، "الرهان هو القيمة التي يمنحها شخص لما يقوم به من فعل، وتقديره لما يمكنه أن يربح، أو يخسر فيما وراء الأهداف المسطرة للفعل. فأن يحظا الفاعل بالإعتبار والتقدير من طرف الآخرين نظير النجاح في إنجاز فعل صعب، وهذا يعتبر رهانا. وبإختصار، فخلف كل نزاع تكمن رهانات معينة، وتظهر بدرجات متفاوتة خلف الأهداف المعلنة"[1]. فكان رهان السماسرة تشكيل هيئة مؤقتة يكون جزء من جماعتهم أعضاء فيها من أجل الحصول على دعم في القضية، إختار السماسرة زمن النزاع، واعدًّوا الخطة، يعني أنهم سيكونون حاضرين كلهم. على عكس المَوَّال الشاب البائع الذي لم يحسب حسابا لهذا الحدث، فكان رهانه على ربح الوقت، قد يكون إنسانا ليس ذا خبرة في النزاعات أو ليس مفوها قادرا على خوض معركة الحجاج والجدل، ولذا حاول ربح بعض الوقت في إطالة أمد المشّادة الكلامية، أما رفع الصوت فكان من أجل لفت إنتباه الحاضرين، لعل هناك من يعرفه، يريد ان يستدعيه الى المحاكمة، فهو يدرك أن الطرف الآخر يمثله السماسرة، وهناك صعوبة في مواجهتهم لقدراتهم الكبيرة على المناورة. وقد ظهر على المشهد فجأة هذا الموّال (75) من أقاربه في تلك اللحظة من النزاع، وهنا تدخَّل لينهي النزاع بفضل قدرته وخبرته في إدارة الجدل. لأن الجدل كان يجري أمام الموَّالين الحاضرين في السوق، والحجة التي ساقها كان من الصعب عليهم إفحامها. وبالتالي ضيَّع على السماسرة رهانهم في تشكيل هيئة مؤقته، يعني نحن أمام محاكمة عرفية مؤقتة غير محددة الأطراف.

وهناك نقطة لابد أن نشير إليها وهي أن النزاعات ليس بالضرورة تصل إلى مرحلة تأسيس جماعة للمحاكمة، بل قد تنتهي بتدخل أو بضغط من مقرَّب من أحد أطراف النزاع، وقد حدث هذا مع أحد

[1] جمال فزة، **سوسيولوجيا التنظيمات اسس وإتجاهات، الرباط**، المغرب 2013، ص172.

الموَّالين، فقد باع شاة لأحد السماسرة، وأعادها له بعد أسبوع، وقال له إنها مريضة، رفض البائع القضية، وإزداد الخلاف بينهما، أتى أحد المقربين من البائع، وقال له لا ترد له كل الأموال، ولكن قدّم لهم بعض المال، وقد أقسم البائع أن لا يمنحه أي دينار، فهم حسب رأيه سماسرة يريدون التلاعب به، وهنا تدخل المقرَّب من السماسرة، ومنحهم جزءا من المبلغ وأنهى الخلاف. وبعد مدة إشترى هذا المقرَّب من الموَّال البائع شاة، وعند تسديده المبلغ قام بإقتطاع جزء من المبلغ، وقال له هذا المبلغ المقتطع هو ذلك المبلغ الذي قدمته للسماسرة الذين حدث خلاف بينك وبينهم، تذكر الموّال الحادثة، وسكت ولم يبد أي ردة فعل، يدرك المقرَّب مدى تأثير المشاعر والأحاسيس في ساحة المشهد الحي، ولذا تدخل لحظة النزاع وساهم في الحل، فقد حافظ على مكانة الموَّال البائع خاصة بعد إعلان قَسَمِه أمام الجميع، هذا من من جهة، ومن جهة أخرى منح مبلغ للمدَّعي لإسكاته، ونجح في إنهاء الخلاف بينهما.

نلاحظ غياب جهاز أو هيئة رسمية مختصة في النزاعات في هذا النشاط، فالمجتمع الرعوي لازال ينظم نفسه بنفسه رغم وجود الدولة، "وفقًا لـ فيبر Weber، قبل عملية التصنيع، كانت المجتمعات تنظم أنفسها بإستخدام السلطة التقليدية أو السلطة الكاريزمية، لكن مع عملية التصنيع جاءت السلطة القانونية الرشيدة."[1] لكن النشاط الرعوي لم يشهد هذا التحول نحو السلطة القانونية حيث لاحظنا أن الموَّالين هم أنفسهم من يلعبون هذا الدور، ولذا نجد أن الملاحقة الزمنية للنزاعات كانت الحل في فض النزاع. وتبقى الكلمة الوفاء السند القيمي الذي ترتكز عليه أرضية التعاملات داخل هذا النشاط الرعوي، صمود هذا التنظيم التقليدي يرجع إلى قوة القيم الإجتماعية بالدرجة الأولى.

أما النزاعات بين الموَّالين مع من هم خارج المجتمع الرعوي، كالنزاع بين موَّال وصاحب أرض، والمزارعين، ومع أصحاب الحقول، فيتم الرجوع إلى التسويات الإجتماعية كخطوة أولى عبر تدخل

[1] Mary. J Hatch, op, cit, p24

الأعيان والجاه، ولكن هذا الأمر في تراجع تدريجي، وبعد إستنفاد هذه الخطوة يتوجهون نحو تقديم شكوى لدى المصالح الرسمية، مؤسسات القضاء والمحاكم.

المبحث الرابع: علاقة الموَّال بالدولة

تنظيم الدولة للنشاط الرعوي يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر، الأول مرتبط بالمؤسسات التي تعنى بالموَّال، والثاني بالحيوان، وثالثا بغذاء الحيوان.

ا. الغذاء الحيواني:

وهنا يمكن الحديث عن مؤسستين، الأولى مرتبطة بتوفير حصة الماشية، والثانية بتوزيعها على الموالين.

1. الديوان الجزائري المهني للحبوب

"يقوم الديوان الجزائري المهني للحبوب بعمل هام جدا يتمثل في التنظيم والإمداد والتحكم في والدعم في مجال الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، الحمص، العدس...)، فهو يلتزم بضمان توافر الحبوب ومشتقاتها بشكل كاف وفي جميع الأوقات في أي نقطة من الأراضي الوطنية سواء كان ذلك للبشر أو الحيوانات (الماشية بمختلف أنواعها)، ويساعده في هذا الدور تعاونيات الحبوب والبقول الجافة المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن"[1]. وبذلك تضمن هذه المؤسسة حصة الماشية من الشعير وأعلاف.

2. تعاونيات الحبوب والبقول الجافة (CCLS)

وتعد إحدى المؤسسات الفلاحية التي تعنى بعملية تخزين وتوزيع الأعلاف على الموالين، "ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه التعاونيات، نجد التموين المسبق بالبذور والمداخلات (الأسمدة والمواد العضوية)، جمع المحاصيل، نقل وتخزين الإنتاج، تحليل البذور عن طريق مخابر داخلية، بالإضافة إلى

[1] عبدالحميد قادم، "موازنة مبيعات البذور وسيلة لزيادة مردودية محاصيل الحبوب –دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بأم البواقي"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، ج9، ع1، جوان2022، ص 576(575-592).

التجهيز ومعالجة بذور التضاعف؛ تعد هذه النشاطات الأكثر أهمية. إلى جانب ذلك، تلعب دور الوسيط في دفع المساعدات المالية المقدمة من قبل الدولة لمزارعي الحبوب ومضاعفي البذور."[1] كما أنها تقوم بتقسيم مخزون حبوب الشعير إلى قسمين، قسم يخزن كبذور للسنة المقبلة، والقسم الثاني يوجه إلى الموالين، وتوجه الأعلاف نحو المؤسسات والمقاطعات الفلاحية الموجودة بالمناطق الرعوية، ويحق لأي موَّال حامل لبطاقة فلاح أن يستفيد من العلف المدعم من قبل الدولة، ويباع لصالح هذه الفئة بسعر مدعم يقدر بـ 2600 دج للقنطار، وتقدر الحصة على حسب عدد رؤوس الماشية، وليست كل الماشية معنية بهذه الإستفادة، تمنح للأغنام والخيل، أما الأبقار غير معنية بهذا المادة لأنها ليست من المجترات، ويقدم خصيصا للأنثى من الأغنام والماعز، وتقدر الكمية الممنوحة ب 800 غ لليوم للشاة.

3. الموَّال وعلاقته بمؤسسات الفلاحية

رغم إستفادة المَّوالين من العلف المدعم من قبل المؤسات الفلاحية إلا أنهم لا يعتمدون عليه بشكل رئيسي في التغذية الحيوانية، التمسك بالبدائل الأخرى يعدُّ إحدى الخيارات التي لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة إليهم، بل تعد الأصل في تدبير التغذية الحيوانية، يصرح إبن موال، هذا الفاعل الذي كان يتنقل مرارا مع والده الموّال من أجل إقتناء العلف، يصرح ابن موّال:

(المشكلة مكاش ثقة في الدولة أحنا العام لي فات أعطاونا زرع (شعير) قليل.وثاني يعطوهلك روطار. مين يفوت وقت التَّغلاف جانفي وفيفري...شتاهي الفايدة.)

فهو بهذا التصريح يشير الى أنه لا يثق بمؤسسات الدولة بسبب الممارسات التى لاحظها من خلال إحتكاكه بهذه المؤسسات بشكل مباشر. ويصرح موّال اخر:

[1] علي معطى الله، **التنظيمات المهنية الفلاحية في الجزائر**، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، جامعة الجزائر كلية الحقوق، ص92.

(انا بلعت الكارطا من 2016، وخلصت مليون، صت روحي عندي كارطا بصح منستفادش، كل ما تروح يقول لك مكاش، تصيب لاشان كبيرة ،في التالي يقولك، صايي اكمل، يستفادو غ اصحاب الذراع والعرف، مرات تصيب الموالى مداقين، علاه علي هذا الشي، نشري من برى خير، ونهني راسي.)

فهو أعرب عن خيبة أمله في مؤسسات الدولة، واتخذ قرارا بتجميد البطاقة المهنية (بطاقة)، لأنه لم يجد ما كان يطمح اليه، فقرر اللجوء الى تدابير هالذاتية بعيدا عن مؤسسات الدولة.

ويمكن تلخيص أهم الإحتجاجات التي أدلى بها الموَّالون في العناصر التالية:

أ) الجانب البيروقراطي: يجدون أن الأمور الادارية معقدة خاصة وهي تتعامل مع شريحة تنتشر بينها الأمية وضعف المستوى الدراسي، حيث يلتقي بسلسلة من الإجراءات التي تثقل كاهل الموَّال الذي يعيش رزنامة عمل مليئة بالأشغال الرعوية اليومية، يصرح أحد الموّالين:

(رانا نلقاو مشكل تاع الوراقي رُوح من رُوح من تصيب روحك صَارف أكثر من سومته في السوق.)

فهو يقوم بكراء شاحنة أو سيارة من أجل إقتناء الشعير، ومرات عندما يصل إلى مقر المؤسسة يقولون له **(عد مرة أخرى)**، ويتكرر هذا السلوك كل مرة. وهنا يشعر الموالون بخيبة أمل، ويتعمق تصوره بعدم جدوى هذه المؤسسات، هذه الممارسات التي تنجم من خلال احتكاكه بالمؤسسات الفلاحية تنعكس على تمثل وتصور الموَّال للدولة بشكل عام.

1) كمية الشعير: يرون أن الكمية المعتمدة قليلة مقارنة بما يحتاجه القطيع، ففي تلك الفترة كان يمنح الشعير للماشية الأنثى فقط، هذا من جهة، ومشكل نقص الكمية من جهة أخرى، فهم يطالبون برفع كمية العلف للشاة، كما يرون أن الكمية المحددة لا تراعي عدة أبعاد، مثل سن الماشية وجنس الماشية، فالكبش المخصص للتلقيح يحتاج إلى كمية أكبر من النعجة العادية، والشاة المرضعة والمريضة، لكن الكمية التي تقدمها المؤسسات ثابتة لا تراعي هذا الإختلاف.

2) عدد مرات الإستفادة: يشتكون من عدد مرات الاستفادة، يطالبون بعدد أكبر، ويقولون ايضا أن كمية الاعلاف المقدمة إليهم غير كافية بالنسبة إليهم خاصة في المواسم التي تعرف موجات الجفاف.

3) وقت التوزيع: يرون أن موعد توزيع العلف يأتي في وقت متاخر، بينما الماشية تحتاج إليه في وقت مبكر إستعدادا لمرحلة الولادة، هذه المرحلة التي تفرض حصول الماشية على غذاء كامل، بالإضافة إلى ذلك عدم مراعاة فترات الجفاف ونقص الأعلاف.

4) جودة الأعلاف: إحتجاج الموَّالين على نوعية الأعلاف المقدمة لهم التي في رأيهم لا ترقى إلى النوعية الجيدة، يصرح احد الموالين:

(مرة أعطاونا شعير معمر كوز** (دود صغير) **نصه تقريبا قُسْناه** (رَمَيْنَاه) **ونص ثاني عَاوْدنا نْشَرْنَاهْ وَدَرْنَالَهْ الدوا)

هذا السلوك الذي يعطي صورة سيئة عن إدارة الخدمات في هذه المؤسسات، ويشير إلى وجود خلل في الإجرءات الداخلية المتعلقة بحفظ هذه المواد وغياب المراقبة.

5) نقاط توزيع الشعير: يرون أن توجيه الموَّالين لا يخضع لمسألة القرب من المؤسسات المعنية بالتوزيع، فإقامة الموَّال لا تلعب دورا في توجيهه إلى أقرب نقطة توزيع، ففي وادليلي مثلا توجد نقطة توزيع بمنطقة الطريش، لكننا نجد أن الموَّال من وادليلي يظطر إلى الذهاب إلى منطقة توزيع بعيدة مثل الرحوية أو السوقر أو في منطقة أخرى من تيارت، يعني ليس هناك محاولة لتسهيل هذه العملية بما تساهم في تقريب الخدمات من الموَّال، وبسبب غياب هذه الإجراءات التنظيمية نلاحظ تلك الطوابير الطويلة أيام توزيع الشعير لأن الموَّالين يؤتون من كل مكان من الولاية.

6) هاجس الضرائب لدى الموالين: أغلب الموَّالين يتحدثون عن خشيتهم من وجود ضرائب على هذا العلف المدعم من قبل الدولة، ويرددون كلمة "**البزرة**"، وهي تعني الضريبة، ويصرحون:

هذا التصريح الذي يعبر عن هاجس كبير يعيشه الموالين في علاقتهم بمؤسسات الدولة، ورغم أنه لا توجد تجربة تؤكد زعمهم بوجود ضرائب عليها، فالدولة أدرجتها ضمن قائمة الإمتيازات لصالح هذه الفئة حسب تصريح الإطارات الرسمية في المؤسسات الفلاحية، لكن الموَّالين يقولون إنه صحيح لم يصلنا أي إخطار بدفع الضريبة لكننا نخشى أنها في تراكم متواصل، ومع مرور الزمن تصل إلى درجة دين كبير يصعب تسديده، فهم يعيشون في دوامة شك، ويبحثون عن من يمنحهم المعلومة الحقيقة والرسمية.

4. الموَّال والتنظيم المهني

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن مؤسسات تعنى بالتنظيم المهني، ومؤسسات مرتبطة بالتأمين الاجتماعي.

الغرفة الفلاحية

تمثلت أولى خطوة في الإعتراف بمهنة الفلاح في 1991 من خلال إنشاء هذه المؤسسة، "إن فكرة إنشاء الغرف الفلاحية جاءت تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها إبتداء من 1987 في القطاع الفلاحي والتي كرسها بالخصوص القانون 87.19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 1987 الذي يحدد كيفية إستغلال أراضي القطاع العام وكذا المرسوم 88.170 المؤرخ في 13 ديسمبر 1988 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للتعاونية الفلاحية للخدمات. ولقد أدت الحاجة الحقيقية لوضع إطار للتشاور بين المهنة الفلاحية والسلطات العمومية، بهذه الأخيرة، إلى إتخاذ مجموعة من التدابير بهدف توسيع التنظيمات المهنية التمثيلية . وبدفع من وزارة الفلاحة أنذاك عرفت أولى الغرف الفلاحية النور إبتداء من سنة 1991 طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91.38 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1991 المشار إليه

أعلاه والقرار الوزاري الذي يجدد شروط قابلية الإنتخاب وطرق تنظيم الإنتخابات وسيرها على مستوى مختلف هيئات الغرف الفلاحية."[1]

وبموجب هذه المراسيم سيتم الاعتراف بالفلاح كمهنة , وبامكانه المشاركة في صناعة القرار داخل هذا القطاع، فالغرفة الفلاحية تمثل الفلاحين على المستوى الإداري بينما مديرية الفلاحة تمثل الدولة.

تعتبر الغرفة الفلاحية هي الهيئة الوحيدة المخول لها من الناحية القانونية بمنح البطاقة المهنية التي يصادق عليها رئيس الغرفة الفلاحية، علما أن بطاقة الفلاح تحتوى نشاطات أخرى تندرج تحت إسم الفلاح ، فهناك فلاح مربي الحيوانات من مواشي وأبقار ونحل وأرانب ...، وهناك فلاح مرتبط بالزراعة فقط، ويوجد الفلاح من يقوم بتربية الحيوانات بالاضافة الىخدمة الأرض، اي بالتوازي. ومن ناحية الإجراءات الإدارية الداخلية يتم ترميز هذه النشاطات الفرعية. ومن الامتيازات التي يستفيد منها الموال جراء إنتساب لهذه الغرفة الفلاحية، فلابد أن تكون لديه بطاقة انخراط تمنحه إياها هذه المؤسسة، و ان يقوم بتجديد إنخراطه كل عام، ويدفع مبلغ قدره 2000 دج سنويا، لابد أن يأتي بورقة تثبت تلقيح ماشيته من قبل الطبيب البيطري كل عام، وهذه الورقة تمنحه إياها المقاطعة أو الفرع الفلاحي التابع له، وبعدها يذهب إلى الغرفة الفلاحية وتمنحه شهادة إثبات، وهذه المؤسسة هي التي تمنحه شهادة تحدد فيه حصته من الشعير، وبعدها يتوجه إلى احدى المقاطعات التابعة إلى ccls لياخذ حصته من العلف.

كان هذا المعمول به قبل بداية عملية الإحصاء للثروة الحيوانات التي انطلقت في 13 نوفمبر 2022، أما بعد الإحصاء فالموال ملزم بالتصريح بعدد رؤوس ماشيته، فالمقاطعات والفروع الفلاحية أصبحت من تقوم بهذا الدور، فهي من تعطي القائمة النهائية للفلاحين والموالين بالمنطقة وترسلها إلى مديرية الفلاحة بالولاية، ومن لا يكون مسجلا ضمن هذه القائمة لا يحق له الاستفادة

[1] المرجع السابق، ص47-48

من الامتيازات التي تقدمها الدولة، وتتمثل الامتيازات في الاعفاء الضرريبي، الاستفادة من العلف المدعم، التامين لنفسه وللعمال وللماشية.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CRMA)

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CRMA) أحد المؤسسات التأمينية التي تسهم في تطوير القطاع الفلاحي، حيث تقوم بحماية المزارع والموَّال من المخاطر الزراعية التي قد تؤثر على إنتاجهم الحيواني والنباتي، يمكن للموال تقديم طلبات للتأمين على الماشية من خلال هذه المؤسسة. "يحتل الإنتاج الحيواني مكانة كبيرة في القطاع الفلاحي بشكل عام وهو بدوره يتعرض لمخاطر عديدة كالموت أو المرض وغيرها من الحوادث، الأمر الذي تطلب ظهور منتجات تأمينية لتغطية هذه الأخطار، ونذكر منها: "التأمين ضد هلاك الحيوانات: تغطي شركة التأمين فقدان الحيونات الناتج عن موت طبيعي أو حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين (الأمر 95-07، المادة 49، 08-03-1998، الجريدة الرسمية 13)"[1] لكن رغم وجود هذه المؤسسة التأمينية إلا أننا لاحظنا غياب ثقافة التأمين على الماشية في الوسط الرعوي بالمنطقة، فهي من المظاهر الشبه غائبة لدى الموَّالين.

الموّال والتأمين الإجتماعي

يستطيع الموَّال تأمين نفسه وعماله على مستوى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS، "الضمان الاجتماعي مرتبط بالأخطار التي يتعرض لها الفرد الذي يسعى إلى البحث عن الوسائل التي تكفل له مواجتها، والمخاطر التي يتعرض لها الفرد في المجتمع كثيرة ومتنوعة المصادر، فتوجد مخاطر تنشا عن الظواهر الطبيعية كالزلزال والبراكين والفيضانات والحريق، الخ...، وهنا مخاطر تنشا عن الحياة في مجتمع ما كخطر الحرب والمظاهرات، وهناك مخاطر مرتبطة بنظام الاسرة واهمها المتمثلة في زيادة

[1] فاطمة بوراس، "تشخيص واقع التامين الفلاحي بالجزائر"، **مجلة الابداع**، ج11، ع 1، 2021، ص220 (216-229)

الاعباء العائلية والمؤدية لا نخفاض المستوى المعيشي، والمرض والعجز الذي يصيب رب العائلة (العامل)، يحرمهم من مصدر رزق يومي. وهناك مخاطر يتعرض لها العامل وترجع الى اسباب فزيولوجية كالشيخوخة والوفاة، وهناك مخاطر من نوع خاص مرتبطة بممارسة مهنة معينة كخطر البطالة وعدم كفاية الاجر وحوادث العمل والامراض المهنية التي تصيب العامل اثناء تادية مهامه."[1]

كل ما يطمح إليه الموَّالون بالدرجة الأولى هو نظام التقاعد، يصرح أحد الموّالين كبير في السن:

(كون عندي لا تريت مشي كون راني مريح اليوم)

فهو يرى نفسه يدفع ثمن عدم تأمين نفسه، فهؤلاء الموَّالون (غير مؤمنين) كان بإستطاعتهم القيام بهذه التأمينات من الناحية المادية إلا أنهم ضيعوا هذه الفرصة حسب رأيهم، ولم ينتظروا أن يعيشوا هذه الوضعية الحالية، وهذا كله نتيجة غياب الوعي التأميني واللامبالات، ويصرح موّال آخر :

(معلباليش كيفاش نقدر نسوري روحي)

هذا التصريح الذي يدل على غياب حملات التوعية لصالح فئة الموّالين خاصة واننا نتحدث عن فئة تنتشر فيها الامية. "يقوم التأمين الإجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الاخطار التي يتعرض لها، دون ان يكون لديهم المقدرة على حماية انفسهم منها"[2]. "التأمين هو إحدى الوسائل التي يعتمدها عليها الأفراد لحماية أنفسهم من أخطار معينة قد تلحق بهم، كالحريق والفيضانات والعواصف أو السرقة أو البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو الوفاة...الخ. وتقوم فكرة التأمين على الأساس توزيع الخسائر المالية التي تصيب أحد الاشخاص على عدد كبير من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر."[3]

---

[1] سماتي الطيب، **التامينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2018، ص18.

[2] عبدالله حسن مسلم، **ادارة التامين والمخاطر**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2015، ص27.

[3] سالم رشدي سيد، **التامين، المبادئ والاسس والنظريات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2015، ص33

فهو يمثل جزءًا أساسيًا من إدارة المخاطر في أي نشاط تجاري أو مالي، حيث يساعد في حماية الأصول وتقليل الخسائر المحتملة في حالة وقوع حوادث أو كوارث. وتشمل أنواع التأمين المختلفة التأمين على الحياة، والسيارات، والمنازل، والممتلكات التجارية، وتأمين المسؤولية المدنية، والتأمين الصحي، وغيرها. فهو إجراء يهدف إلى حماية الأفراد أو الممتلكات أو المصالح المالية من المخاطر المحتملة. وفي سياق الأعمال والتجارة، يشير التأمين إلى عملية تحويل هذه المخاطر إلى شركات التأمين، التي تتحمل المخاطر بالنيابة عن الأفراد أو الشركات مقابل دفع مبالغ معينة تُعرف بالأقساط.

ومن المظاهر السائدة في الوسط الرعوي غياب ثقافة التأمين لدى الموَّالين، حيث نادرًا ما يقومون بتأمين أنفسهم أو ممتلكاتهم في هذا النشاط. تبدوا نتائج عدم التأمين بشكل لافت لدى فئة الموَّالين كبار السن الذين يعبرون عن أسفهم لعدم إنخراطهم في الضمان الإجتماعي، وكلمات الحسرة تتردد على ألسنتهم:

(ضَيَّعْنَا مَكُّنَاشْ نَعْرْفُوا مَكَّاشْ لِي وَّعْانا)

فقد وجدوا أنفسهم مضطرين للإستمرار في العمل الرعوي بالرغم من تقدمهم في السن، نظرًا لعدم وجود دعم من قبل العائلة أو الحكومة. ففي وقت سابق كان يمثل الأبناء أحد عناصر التكافل الإجتماعي، فهم من يتكفلون بأبائهم من كل النواحي عند الشيخوخة، لكن الأمور في المرحلة الراهنة تغيرت، فقد أصبح الأبناء يتجهون نحو الوظائف الرسمية خارج الرعي، إنتشار العائلة النووية، وتفكك العائلة الموسعة، عزوف الأولاد عن ممارسة هذا النشاط الرعوي، كل هذه العوامل كشفت لهم أهمية التأمين في حماية الفرد.

كما لاحظنا أيضا وجود موَّالين لديهم بطاقة مهنية "موَّال" إلا أنهم لا يقومون بإجراءات التأمين، فلا يوجد هناك من الناحية القانونية ما يجبرهم على تأمين أنفسهم وممتلكاتهم، فهم يستخدمون البطاقة المهنية من أجل الحصول على العلف المدعم من قبل الدولة.

من الأمور التي غذت إلتفاتة الموَّالون إلى أهمية التأمين بشكل عام خاصة لدى فئة الكبار هي أنهم رؤوا بشكل مباشر أقرانهم الذين كانوا يعملون في مؤسسات رسمية أو كانوا منخرطين في الضمان الإجتماعي، لديهم معاش يحفظ كراماتهم، ويساعدهم على تأمين حاجاتهم الأساسية، بينما هم في المقابل وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الإستمرار في العمل الرعوي، رغم تقدمهم في السن، فهو مصدر رزقهم الوحيد، إحتاجوا الى دورة حياة كاملة من أجل وعي أهمية الضمان التأمين (التقاعد آخر العمر).

من الأمور الملاحظة أيضا لدى الموَّالين ايضا أنهم رغم وعيهم بأهمية التامين الإجتماعي إلا أنهم لا يفكرون في تأمين أنفسهم وممتلكاتهم داخل هذا النشاط، بل يبحثون عن العمل في أنشطة حكومية أو أعمال خاصة تحظى بضمان إجتماعي خارج الرعي، ولاحظنا ان الأباء الموَّالون يشجعون أبناؤهم على العمل في الوظائف التي تحظى بضمان إجتماعي خارج الرعي، فلا يريدون لهم أن يكرروا تجربتهم بدون تأمين، هذا الأمر الذي جعل الكثير من الموَّالين يتمسكون بعملهم الحكومي أو الخاص الذي يحظى بضمان إجتماعي، حتى أننا وجدنا موَّالين وابناؤهم يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية، وماقبل الإدماج، يطمحون في أن يدمجوا في المستقبل، ولو كلفهم الأمر إنتظار عدة سنوات، لكنه لم يفكروا في تأمين أنفسهم كموَّالين.

يصرح أحد الموَّالين قد تم إدماجه في عقود دائمة في الآونة الأخيرة، أنه طلب من المسؤولين في المؤسسة التي أدمج فيها بأن يبقى في وضعيته السابقة، أي أن يظل كعامل ماقبل التشغيل (لا يدمج)، ولكن المسؤولين رفضوا اقتراحه، وإقترح عليهم مرة أخرى بتحويله إلى حارس ليلي حتى يتفرغ في النهار إلى نشاطه الرعوي والتجاري، لكنهم رفضوا ذلك أيضا بحكم أن الدبلوم لا يتوافق مع الوظيفية. فكل ما يهمه هو من المؤسسة الحصول على الضمان الإجتماعي، ويواصل عمله الرعوي والتجاري، يصرح احد الموّالين:

(أن المبلغ الذي يتقاضاه شهريا في هذه المؤسسة الحكومية كان يحصل عليه في أقل من أسبوع).

وهناك من يصرحون أنهم مستعدون للتخلي عن كل القطيع مقابل الحصول على عمل في مؤسسات رسمية تحظى بضمان إجتماعي، فالنسبة إليهم:

(مكاش كيما الخدمة عند الدولة، تضمن لاتريت تاعك، كارط شفا، خدمة مضمونة.)

فلا يوجد حسب رأيه أحسن من العمل في الدولة لان تحميه عند الكبر وعند المرض. أما الفلاح الموَّال الذي يحظى بضمان إجتماعي فان لديه تأمين مرتبط بالعمل الزراعي وليس بمشروع تربية الماشية.

ومن خلال الميدان لاحظنا غياب الثقافة التأمينية في هذا النشاط، وهذا ما يتوافق مع توصلت إليه الباحثة بوراس فاطمة في دراستها حول واقع ثقافة التأمين في القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تقول: "إن من أسباب عدم إنتشار ثقافة التأمين ما يلي:

- ✓ الجانب الديني بكون المجتمع الجزائري مسلم وأن تعاملات اكثرية شركات التامين هي تعاملات تصطدم مع التاصيل الشرعي للمعاملات في مجال التامين، فان ذلك يجعل اكثرية الجزائريين لا يلجئون الى التأمين رغم أهداف التعاونيات هو إستمرارية النشاط.
- ✓ عدم إهتمام شركات التأمين بتطوير منتجات جديدة.
- ✓ عدم تركيز وسائل الإعلام على نشر الثقافة التامينية.
- ✓ جهل المواطنين بالقوانين والإجراءات التأمينية، وبأهمية دور التأمين في التعويض عن الأخطار والكوارث الطبيعية.
- ✓ عدم الاهتمام بالتامين التكافلي الاسلامي"[1]

وبسبب غياب ثقافة التأمين في هذا النشاط أصبح يدرج كعمل إضافي، أو بالتوازي، وهذا ما يتوضح أكثر فيما أشرنا إليه سابقا في أصناف الممارسين لهذا النشاط، مثل الموظف، والمتقاعد، والتاجر...، أي أن الموَّال يبحث عن الضمان الإجتماعي في نشاط آخر، ويزاول النشاط الرعوي كنشاط ثاني، بطريقة غير

[1] بوراس فاطمة، مرجع سابق، ص226

رسمية، ولو خير بين ممارسة النشاط الرعوي ونشاط آخر يحظى بالضمان الإجتماعي فإنه يختار الثاني. وبذلك يصبح مزاولة النشاط الرعوي كنشاط وحيد الى اولئك الذين لم ينجحوا في الحصول على عمل آخر. أو يصبح كنشاط ثاني لدى فئة التي تحظى بالضمان الإجتماعي في نشاط اخر، حتى الموَّالين الذي لديهم بطاقة مهنية لا يقومون بإجراءات التأمين.

اتخاذ تربية الماشية كمشروع رسمي ووحيد بحيث يتجه الموَّال نحو تأمين نفسه والعمال والماشية يعد من الاجراءات التي لازالت بعيدة عن تصورات الموّالين.

ما يمكن إستخلاصة من هذه الممارسات الناتجة عن إحتكاك الموَّال بالمؤسسات الفلاحية أن الموَّال لازال يتردد في خطواته نحو التفاعل الإيجابي مع هذه المؤسسات الفلاحية الرسمية، فوجود هذه الممارسات لا تعزز روح التعاون بين الطرفين.

غياب الثقة بين الطرفين جعلت الموَّال يسعى إلى مقاومة كل اشكال الإندماج في مؤسسات الدولة، هذا ما يدفعه إلى المواصلة في اساليبه التقليدية في توفير الموارد الرعوية من خارج دوائر المؤسسات الرسمية، سواء من خلال الإعتماد على محاصيله الذاتية، أو عبر شراءه من الأسواق أو الفلاحين، أو من خلال الدخول في عملية كراء او شراكة مع أصحاب الأرضي الزراعية. مما يعني رغم ظهور الدولة ووجود مؤسسات فلاحية تلعب هذا الدور إلا أنه حافظ على طريقته السابقة في تحصيله على الغذاء الحيواني، وبالتالي يصبح العلف المقدم من قبل الدولة محكوم بالضرورة أو يندرج في دائرة الموارد الإضافية.

بالإضافة إلى ذلك نجد عوامل أخرى تساهم في شرخ العلاقة بين الطرفان، كعدم توضيح مسألة الضريبة للموَّالين، هذا الأمر الذي جعله يحتاط في التقرب من المؤسسات إلى أقصى درجة، حتى لا يغرق في الضرائب المتراكمة حسب رؤيته، ويبدوا أن المؤسسات المعنية لم تسارع إلى تبديد هذه المخاوف لدى الموَّالين، والتي قد تحتاج إلى مبادرة كبيرة بحجم مسألة الضريبة القضية الهاجس الضاربة في التاريخ الرعوي.

ومنه يمكن القول أنه لا توجد علاقة تعاون بين الموَّال والمؤسسة نتيجة للممارسات الموجودة على أرض الواقع بين الطرفين، وبالتالي تؤدي هذه الممارسات إلى تأخر عملية إندماج الموَّال في التصور الذي تنادي به المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى ذلك تساهم هذه الممارسات في خلق تصور وتمثل عن الدولة بما لا يخدم أهداف التنظيم بصفة عامة.

5. التكوين المهني

أصبحت العملية التكوينية أمرًا حيويًا في شتى المجالات، بما في ذلك الاقتصادية والإجتماعية، حيث تلعب دورًا هامًا في تعزيز قوة العمل. لذلك، يتعين على المؤسسات تلبية احتياجات الأفراد بفعالية وكفاءة لضمان تحقيق الميزة التنافسية والنجاح في مختلف الجوانب الإدارية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يُعتبر التكوين المهني عنصرًا أساسيًا لتحقيق النجاح والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل. فهو يسهم في تطوير مهارات الموظفين، تحسين الكفاءة، دعم التغيير، وتعزيز القيادة. يلعب التكوين المهني دورًا محوريًا في تعزيز قدرة المؤسسات على التنافس والابتكار، ويُعد الاستثمار فيه استراتيجية أساسية لضمان فعالية واستدامة التنظيم.

من خلال سياسة التكوين المهني نستطيع أن نكتشف مكانة النشاط الرعوي في تصور الدولة،. هذا النشاط الذي يُعتبر من أقدم الأنشطة الى جانب الزراعة نجده يحظى بتخصصين في التكوين المهني، وهما: مربي الأغنام والماعز، ومربي الحيوانات المجترة.

يمكننا أن نلاحظ كيف تُقيّم الدولة النشاط الرعوي من خلال إلقاء نظرة على متطلبات التكوين لبعض التخصصات بولاية تيارت[1]:

- **الصيانة الصناعية:** يشترط مستوى السنة الثالثة ثانوي، ومدة التكوين 30 شهراً.

[1] هذه معلومات بناء على إعلان دليل عروض التكوين المهني المتوج بشهادة التكوين المهني، مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية تيارت 2024.

- **زراعة الأشجار:** يشترط مستوى السنة الثالثة ثانوي، ومدة التكوين 30 شهراً.
- **حلاقة النساء:** يشترط مستوى الرابعة متوسط، ومدة التكوين 12 شهراً.
- **عون إدارة المعلومات:** يشترط مستوى الرابعة متوسط، ومدة التكوين 12 شهراً
- **حلاقة الرجال:** يشترط مستوى نهاية طور الابتدائي، ومدة التكوين 12 شهراً.
- **تربية الحيوانات المجترة:** يشترط مستوى الابتدائي، ومدة التكوين 12 شهراً.
- **تربية الأغنام والماعز:** يشترط مستوى الابتدائي، ومدة التكوين 12 شهراً.

ومن خلال المستوى الدراسي الذي يشترطه التكوين ومدة التكوين يمكننا فهم كيف تتصور المؤسسات الرسمية مربي الماشية، حيث يُصنَّف مربي الماشية (المؤَّال) ضمن المجالات التي لا تتطلب مستوى دراسيًا مرتفعًا مقارنةً بتخصصات أخرى، مما يعكس نظرة تقليدية إلى تربية الماشية على أنها حرفة بسيطة لا تحتاج إلى مهارات كبيرة، وأنها أقل تعقيدًا من تخصصات أخرى مثل حلاقة النساء أو إدارة الأعمال التي تتطلب مستويات دراسية أعلى، علما أن مربي الماشية سيكون مسؤولا على قطيع ماشية، وسيتعامل مع البيطري والمؤسسات الرسمية، وهل بهذا التكوين يمكن الحديث عن حظائر ذكية؟

رغم أن تربية الماشية قد تكون مهنة في متناول أفراد من عائلات بدوية تقليدية أو عائلات رعوية، إلا أنَّها ليست حرفة متاحة لأي فرد جزائري. ومن المهم أن نُدْرِك أن المعلومات التي يكتسبها مربي الماشية تُعَدُّ ذات أهمية كبيرة تمامًا كالمعلومات المتعلقة بمجالات مثل التكنولوجيا والطهي والفندقة والصيانة، ومن خلال سياسة التكوين تظهر أنها مهنة للفاشلين والمتسربين الأوائل من المدارس، بالإضافة إلى ذلك نجد فقط تخصصين، وهذا يشير إلى أن النشاط الرعوي لم يُعطَ الإهتمام الكافي لتطوير تقسيم العمل بشكل يسمح بظهور تخصصات رعوية محددة. ويبدو أن إعادة إنتاج النشاط الرعوي لا تزال مسألة تتعلق بشكل رئيسي بالعائلات الرعوية، مما يعكس إستمرار الإعتماد على التنظيم الإجتماعي التقليدي في هذا المجال.

خلاصة

يبقى النشاط الرعوي يمثل جزءًا أساسيًا من الحياة الإقتصادية والإجتماعية بمنطقة وادليلي، حيث يلعب دورًا مهمًا في توفير الغذاء والموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يشمل النشاط الرعوي عدة جوانب مثل تربية الماشية وإنتاج اللحوم والحليب والصوف، ويمتد أيضًا إلى تجارة الماشية وأسواق البيع.

تنظيم النشاط النشاط الرعوي من الناحية الواقعية لا زال يخضع للتنظيم التقليدي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية رغم وجود مؤسسات رسمية تابعة للدولة تتبنى تنظيم حديث لتنظيم هذا النشاط. ومن خلال البحث الميداني لاحظنا غياب كل عناوين التنظيم الحديث مثل تقسيم العمل، فعل الكتابة، هرم السلطة...، فلا يوجد فصل بين المنزل العائلة والحظيرة المشروع الإقتصادي، فالقيم الإجتماعية التقليدية هي من تحكم العلاقات داخل هذا النشاط، حيث يتحول الأبناء إلى يد عاملة في هذا النشاط، وهم لا يتقاضون أي مقابل مادي، وليس لديهم حق الإحتجاج على ظروف العمل، فالقيم التقليدية تقتضي الطاعة المطلقة للأب المؤَال، وفي هذا الشكل من التنظيم نجد الأبناء يفضلون مزاولة أنشطة أخرى، فلم تعد تستقطبهم الأنشطة الرعوية ويعد آخر الخيارات في تطلعاتهم. فقد لاحظنا حالة عزوف من قبل ذوي المستوى العالي من التعليم عن ممارسة هذه النشاط، وهذا بدوره أدى إلى إفراغه من هذه الفئة المتعلمة، التي بفضلها يتم تحديث وتطوير هذا القطاع بما يواكب العصرنة. كما أدى عزوف الأبناء عن ممارسة هذا النشاط الى وجود ضغط كبير على أفراد العائلة الباقين في هذا النشاط الذين سيتحملون نتائج نقص اليد العاملة، ورغم كل معاناتهم إلا انهم ظلوا معتمدين على هذا الشكل التنظيمي التقليدي. كما إستعان هذا النشاط الرعوي من أجل الإستمرار عبر إنتاج آليات جديدة للتكيف مع التحديات الراهنة، ومن هذا المنطلق شهدنا ظهور أشكال جديدة من الصفقات والعقود داخل هذا النشاط، عقود الشراكة مثلا، كما لاحظنا دخول عناصر جديدة لهذا النشاط، مثل الموظفين ورجال الأعمال..، الذي بدورهم عززوا فرص الإستمرارية ولو بطرق غير رسمية في هذا المجال، فأصبح في حكم النشاط الموازي والإضافي.

أما علاقة الموَّال بمؤسسات الدولة، فهي محكومة بعلاقة الضرورة، فقد ظل أغلب الموَّالين يعتمدون على التدابير الذاتية في توفير الأعلاف على سبيل المثال، فلا يعوِّلون كثيرا على ما تقدمه مؤسسات الفلاحة من أعلاف مدعمة، وهذا نتيجة لعدة أسباب، منها مرتبط بتجربة الموّالين في التعامل مع هذه المؤسسات، حيث اصطدموا بالكثير من الممارسات التي حالت دون الإعتماد عليها، مثل تأخر هذه المؤسسات في تقديم الأعلاف، المشكل البيروقراطي...، وهذا ما دفعهم إلى التمسك اكر بسياساتهم السابقة، والتي ترتكز بشكل رئيسي على التدبير الذاتي، وذلك عبر البحث عن توفير هذه المواد التي يحتاجها القطيع من خارج مؤسسات الدولة. هذا الواقع من شأنه تعميق إستغناء الموَّال عن مؤسسات الدولة. بالإضافة إلى ذلك نجد التخوفات التي يعيشها الموَّال من هذه المؤسسات الرسمية نتيجة غموض المعلومات والتي كانت تحتاج الى تبديدها وتوضيح ها من قبل الجهات الرسمية، وعلى رأس هذه المخاوف مسألة الضرائب، والتي تعد من أكبر الهواجس في هذا المجال، كل هذه العوامل تمنع الموَّال من اتخاذ هذا النشاط كعمل كحرفة رسمية قائمة بذاتها والدخول في إجراءات مثل التأمين الاجتماعي، وتأمين القطيع، وبالتالى العمل بطريقة رسمية.

الفصل الثالث

واقع الصحة الحيوانية بين التنظيم الرسمي والممارسة الواقعية

مقدمة

تمثل الصحة الحيوانية أحد الأسس الحيوية للحفاظ على الثروة الحيوانية وتعزيز الإنتاج الحيواني بشكل مستدام. لقد كانت الماشية رفيقًا مستمرًا للإنسان على مر العصور، حيث لعبت دورًا محوريًا في تطوير المجتمعات البشرية من خلال توفير الغذاء والملبس والوسائل الاقتصادية. من هنا، تأتي أهمية ضمان صحة هذه الثروة، إذ يُعَدُّ الحفاظ على صحة الحيوانات وحمايتها من الأمراض ضرورة لتحقيق إنتاجية عالية وجودة في المنتجات الحيوانية. تتطلب إدارة الصحة الحيوانية استراتيجيات فعالة تشمل الرعاية الوقائية، والتطعيمات، والتغذية السليمة، والبيئة الصحية، لضمان استمرارية وفائدة هذه العلاقة الوثيقة بين الإنسان والحيوان. وفي هذا الفصل سنناقش واقع الصحة الحيوانية في المنطقة. ومن أجل ضمان نجاح الرعاية الصحية –خاصة وأنها تحظى بأهمية اقتصادية– فلابد من تعاون ثلاث اطراف رئيسية في هذا النشاط، وهم: مؤسسة "الفرع الفلاحي الجهوي" التي تدير النشاط الزراعي والرعوي، والبياطرة وهم الوسيط بين المؤسسة والميدان الرعوي، والموَّالون الذين يعتبرون المسؤول المباشر عن الماشية، ومن خلال هؤلاء الفاعلين الثلاثة والتنسيق فيما بينهم يمكننا فهم واقع الصحة الحيوانية. تقوم المؤسسة الفلاحية بتوفير الإرشادات والدعم المالي والتقني للبياطرة وأصحاب المزارع من الموَّالين، بينما يقوم البياطرة بتقديم الخدمات البيطرية المطلوبة ونقل المعرفة إلى الموَّالين. وعلى الجانب الآخر، يقوم الموَّالون بتطبيق الإرشادات وتقديم الرعاية اليومية للحيوانات.

بالتنسيق المستمر بين هذه الأطراف، يمكن تحسين حالة الصحة الحيوانية وزيادة الإنتاجية، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الرعوي بشكل عام.

المبحث الأول: الفرع الفلاحي الجهوي

تعد منطقة واد ليلي منطقة زراعية ورعوية، يوجد بها مؤسسة "الفرع الفلاحي الجهوي"، تلعب دورًا مهمًا في تنظيم ودعم القطاع الزراعي والرعوي في المنطقة، من خلال تركيزها على الجانب الصحي، فإنها تضمن الحفاظ على سلامة الحيوانات وجودتها، وهو أمر أساسي لاستمرارية الإنتاج الزراعي والرعوي.

وتتعامل مع كل الفاعلين في هذا النشاط، ومن خلال التعامل مع الفلاحين والموَّالين، فإنها تقدم الدعم والتوجيه لهم بخصوص أفضل الممارسات في رعاية وتغذية الحيوانات والحفاظ على صحتها. ومن جانبها، تتعاون مع البياطرة الخواص لضمان توافر الرعاية الصحية اللازمة للحيوانات، مثل التطعيمات والعلاجات الضرورية.

تقوم المؤسسة أيضًا بمراقبة السوق، مما يسمح لها بفهم إحتياجات السوق والطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية، وبالتالي توجيه الفلاحين والموَّالين بشكل مناسب بما يتعلق بعمليات الإنتاج والتسويق. وعبر الإشراف على المذبح البلدي، تضمن المؤسسة توفير خدمات ذبح الحيوانات بطريقة صحية ومتوافقة مع القوانين واللوائح.

بشكل عام، تعد مؤسسة "الفرع الفلاحي الجهوي" شريكًا أساسيًا في تعزيز الإستدامة الزراعية والرعوية في منطقة وادليلي، من خلال دعم الفاعلين المختلفين وتوجيههم نحو التطور والتحسين المستمرين في هذا القطاع المهم.

I. المذبح البلدي والذبح العشوائي في المنطقة

"تهتم جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم بالحفاظ على الصحة العامة من خلال إنشاء المؤسسات والمرافق الصحية بغرض السيطرة على الأمراض وتلافي حدوثها وحماية المواطنين. وتعتبر المسالخ من من المرافق الحيوية الهامة ذات العلاقة المباشرة بالصحة والتي ترجع أهميتها الى كونها توفر اللحوم الصالحة للإستهلاك الآدمي، بعد الكشف عليها بواسطة الأطباء المتخصصين لضمان خلوها من الأمراض المشتركة والأمراض المعدية."[1] تتوفر دائرة وادليلي على مذبح بلدي واحد، موجود ببلدية وادليلي، وهو مؤسسة يتم كراءها للخواص، المذبح "هو المكان المخصص لذبح وسلخ وتجويف الحيوان ثم توريدها بشكل لحوم، أو هو المؤسسة المتخصصة بالإنتاج الفني والصحي للحوم ومنتجاتها، بحيث تتم جميع مراحل الذبح والسلخ والتجويف والتبريد والتصنيع في هذه المؤسسة، ويتم الإستفادة من جميع مخلفات الذبح بحيث لا يضيع من الحيوان سوى صوت."[2] "يشرف على المسلخ طبيب بيطري ذو خبرة طويلة، (ويقوم بعملية فحص ما – قبل الذبح وكذلك بعملية فحص ما بعد الذبح) يقوم بفحص العضلات وأحداث شقوق فيها للتحري عن يرقات الديدان الشريطية، ويلاحظ الدهون أو لكشف اليرقان وكذلك يفحص العقد البلغمية وخصوصاً عقدة المفتش لكشف التدرن والأمراض المزمنة، ويلاحظ عملية النزف وجودته، ويفحص الأحشاء الداخلية (رئة، كبد، طحال، قلب، كلية، أمعاء)، ويلاحظ التغيرات النسيجية، والقوام، واللون والحجر، كالتليف والإلتهاب والإحتقان والتجبن والتقيح والتكلس أو التوضعات المرضية كالأكياس المائية والديدان الورقية والسهمية والرئوية المختلفة"[3]. تلعب المذابح دورا رئيسيا في هذا المجال الصحي، حيث يقوم البياطرة بمراقبة الماشية قبل الذبح وأثناءه وبعده، ويحددون ما إذا كانت اللحوم

---

[1] ربيع واصل درويش، عون تركماني، "دراسة لتطبيق نظام تحليل المخاطر لنقاط التحكم الحرجة بمسلخ حماه البلدي"، **مجلة اسيوط الطبية البيطرية**، اكتوبر 2012، ص(143-148).

[2] عبدالعزيز عروانة، **صحة اللحوم وتقاناتها**، مدير الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2012-2013، ص41.

[3] المرجع السابق، ص11.

صالحة أو غير صالحة للإستهلاك، تمثل سلامة وصحة المستهلك من بين الأهداف الرئيسية التي تحرص عليها هذه المؤسسة.

يعتبر الذبح خارج هذه المذابح الرسمية من المظاهر السائدة والشائعة في سلوكيات المجتمع المحلي، وقد لاحظنا وجود جثث الماشية ومخلفاتها مرمية في الهواء الطلق، وفي الوديان، وفي القمامات، هذه المخلفات التي تشكل خطورة على الصحة العمومية بصفة عامة، فقد تكون وراء إنتشار الأمراض والأوبئة، "المخلفات غير الصالحة للإستهلاك الادمي قد يكون لها أثر كبير على صحة الانسان، فتراكم محتويات الكرش والأمعاء فى العراء وإلقاء إعدامات المسلخ في الهواء الطلق يساعد على تكاثر الحشرات وإنبعاث الروائح الكريهة وتلوث البيئة. من هذا المنطلق تبرز أهمية دور المسالخ فى إحكام السيطرة على التعامل مع المخلفات الناتجة عن عمليات الذبح والتجهيز (الدم / الجلود/ محتويات الكرش والامعاء/ القرون/ الأظلاف....الخ) والتي تقدر كمياتها بحوالي 50 % من وزن الحيوان الكلي، بالإضافة إلى اللحوم التي يثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الادمى نتيجة تلوثها أو إصابتها بمسببات الأمراض البكتيرية أو الفيروسية أو الطفيلية."[1] كما لاحظنا ايضا ذبح الشاة الأنثى رغم ان الدولة منعت مؤخرا من ذبحها، ولذا يلجؤون إلى الذبح خارج المسالخ الرسمية، "إن أخطر ما تتعرض إليه الثروة الحيوانية في الوقت الراهن وسبب العديد من المعطيات الإقتصادية، هو الذبح العشوائي للإناث من الحيوانات، والتي تشكل الأساس لبقاء وتنمية الثروة الحيوانية ككل. لم يترك المشرع المجال مفتوح ومطلق لعمليات الذبح، وأقر العديد من الضوابط في هذا المجال. حيث يحدد المرسوم التنفيذي رقم 91/514 الحيوانات التي يمنع القانون ذبحها ويضع ضوابط من أجل ذبحها في شكل مبررات علمية واقتصادية. حيث تنص المادة 2 منه على أنه يمنع ذبح الإناث الحوامل من الأصناف الحيوانية، التي تندرج ضمن مفهوم الثروة الحيوانية

[1] طرق الاستفادة او التخلص من مخلفات المسالخ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية، 1429هـ، ص9.

محل دراستنا. وكذا الذكور من هاته الأصناف التي تستعمل فحولا من أجل عملية التكاثر."[1] إن إستهداف الأنثى بالذبح يمثل تهديدا لمستقبل الثروة الحيوانية، ومن المسائل التي تدفع المجتمع المحلي إلى ذبح الشاة الأنثى هو أنها إقتصادية بالدرجة الأولى، ثمنها رخيص مقارنة بالذكر، علما إننا نتحدث عن مجتمع يعرف ضغط المناسبات التقليدية والدينية، والذي يكون فيها اللحم جزءا أساسيا في تغذية الوافدين والمدعويين. أما في المناسبة الدينية الأكبر وهي العيد الأضحى، فإن الفئات المتوسطة والضعيفة إلى جانب العائلات الموسعة والعائلات التي تحوي عدد كبير من الأفراد غالبا ما تلجأ هي الأخرى إلى ذبح الأنثى :

نتائج الذبح خارج المذابح الرسمية: إذن يمكن القول إن الذبح خارج المذابح الرسمية يخلق لدينا عدة مشاكل، وتتمثل في:

أ) **الناحية الصحية:** والتي يمكن أن تضر بصحة المستهلك، لأنها لحوم لا تخضع للمراقبة البيطرية كما هو الشأن في المذابح الرسمية، بالإضافة الى ذلك المخلفات التي قد تتحول إلى بؤر لإنتشار الأمراض والأوبئة.

ب) **الناحية الاقتصادية:** في ظل غياب المراقبة الرسمية يتم ذبح الأنثى، هذا الأمر الذي يمثل تهديدا لمستقبل الثروة الحيوانية.

ت) **الناحية العلمية:** تسهم ظاهرة الذبح العشوائي في تغييب الإحصائيات الدقيقة التي تلعب دورًا حاسمًا في وضع الخطط والإستراتيجيات المستقبلية.

[1] عبدالناصر عزة، نوي عبدالنور، "تدابير الحماية الصحية للثروة الحيوانية ودورها في تعزيز المنتوج الوطني (دراسة قانونية)"، **مجلة صوت القانون**، ج8، ع2، 2022، ص634 (611-645)

II. مراقبة الأسواق

يخضع سوق المواشي لتدابير صحية حددها القانون الجزائري، حيث "ينص القرار المؤرخ في 30/09/2000 المتعلق بالرقابة الصحية على مستوى اسواق الماشية على وجوب توفر العديد من الشروط التقنية أهمها:

- ✓ إلزامية تقسيم سوق الماشية إلى مساحتين واحدة لتوقف المواشي الضحية، ويقصد بها الابقار والخيول، وأخرى لتوقف المواشي الصغيرة ويقصد بها الاغنام والماعز.
- ✓ إلزامية توفير حوضين يحتويان على المطهرات الفيروسية، واحد مخصص لعبور السيارات وآخر لعبور الحيوانات، مع توفير شروط صحية أخرى ملائمة للمنشأة الصحية.
- ✓ إلزامية أن يقع كل سوق مواشي خارج المناطق العمرانية، وأن يبعد على الاقل ب 300 متر عن أي مركز لتربية الحيوانات .نص المشرع على هذه الشروط هذا من أجل الوقاية والسهر على عدم انتقال أي مرض معدي وسط الحيوانات"[1]، هذا الجزء متعلق بالسوق وما يجب أن يتوفر عليه، علما أن واد ليلي لديها سوق مشترك يجمع مابين الماشية والسلع الأخرى، والماشية التي تدخل للسوق لا تتعدى مائتين رأس، يعني أنها سوق صغيرة.

إلى جانب هذه الشروط الفيزيقية نجد شروطا متعلقة بالمراقبة البيطرية، "ينص القرار على وجوب أن تعين المفتشية البيطرية التي يقع ضمن اختصاصها سوق المواشي بيطريا مختصا، ويكون هو المسؤول عن الرقابة الصحية داخل السوق، وتتمثل أعمال الرقابة هذه فيما يلي:

- ✓ التفتيش الصحي للحيوانات عند مدخل السوق ومراقبة الشهادات الصحية والتنقل.
- ✓ التفتيش الصحي كذلك للمنشأة من حيث نظافة المكان والتطهير المستمر لها

[1] المرجع السابق، ص632.

- ✓ القيام بالإجراءات ذات الشأن البيطري في حالة ملاحظة أي مرض يمكن أن يشكل خطراً على الثروة الحيوانية"[1]. هذه المراقبة البيطرية هي ما تدفع الجزارين إلى ذبح الماشية داخل المذبح البلدي.

III. التنسيق بين المؤسسة والبياطرة الخواص:

يمثل التنسيق بين المؤسسة والبياطرة الخواص من المحاور الأساسية في تطوير الثروة الحيوانية والمحافظة عليها، ومن العناصر الرئيسية التي يتم في إطارها فعل التنسيق مايلي:

أ) التقارير الشهرية: تفرض المؤسسة على البياطرة تقديم تقارير شهرية حول عمليات البيطرة في المنطقة، وهذا يأتي في إطار الإشراف المستمر على الحيوانات لضمان حمايتها. تقدم هذه التقارير معلومات دقيقة حول الوضع الصحي للحيوانات، وتستخدم لوضع سياسات وإستراتيجيات مستقبلية للتعامل مع مشاكل صحية محتملة، وتحديد الأمراض الشائعة في المنطقة سواء على المستوى العام أو الموسمي.

ب) التبليغ عن الحالات المرضية الطارئة: إذا ما لاحظ البيطري إصابة إحدى القطعان أو الحيوانات بصفة عامة بمرض ما معد أو وجود شكوك حول ظهور مرض ما لم يتم تحديد طبيعته، أو شاهد انتشار واسع لمرض معين، فانه يتعين عليه الإتصال بالمصالح الفلاحية، "حيث تنص المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 15/70 على وجوب أن يقدم الطبيب البيطري الخاص تقريراً شهرياً عن مختلف الأعمال والانشطة التي قام بها، وأن يصرح بكل مرض حيواني ذي التصريح الاجباري للسلطة البيطرية والمفتش البيطري للولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي للبلدية التي تقع عيادته ضمن نطاقها الجغرافي"[2]. وهنا تقوم المصالح المعنية بإتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا

[1] المرجع السابق، ص632.

[2] المرجع السابق، ص622.

المجال، وتتدخل المؤسسة بشكل مباشر، حيث ترسل أخصائيين لبؤرة المرض وتؤخذ عيينات من الدم أو الحليب أو اللحم إلى المخابر من أجل إختبارها لتحديد وتشخيص الداء، وهنا قد يتخذ الأخصائيون إجراءات معينة مع القطيع، وهذا يتوقف على درجة المرض وخطورته، ففي بعض المرات يلجؤون إلى عزل الماشية كإجراء إحترازي، ومرات يضطرون إلى القيام بحملة تلقيح لكل الماشية الموجودة بالقرب من بؤرة المرض، وقد تفرض الظروف إعدام كل القطيع، "تنص المادة 3 من المرسوم 119-06 على وجوب تدخل البيطري المختص إقليميا على وجه السرعة، من أجل القيام بجميع الأعمال البيطرية التي قد يتمكن بواسطتها من تشخيص هذا المرض، الإقتضاء بالقيام بأعمال بيطرية تكميلية من تشريح أو طلب تحاليل لدى مخبر معتمد من قبل وزارة الفلاحة"[1]. فإنتشار الأمراض ينعكس سلبا على تطور الثروة الحيوانية، وقد يتحول المرض إلى تهديد لحياة الإنسان نفسه.

ت) عملية التلقيح: يشارك البياطرة الخواص في عملية التلقيح، تمنح لهم الحصة الأكبر من جرعات اللقاح، وتوزع الحصة الموجهة إليهم بينهم بالتساوي، تسعى الدولة من خلال إعطائهم الحصة الأكبر من جرعات اللقاح تشجيعا ودعما لهم، علما أن البياطرة الخواص يتلقون المقابل المادي جراء قيامهم بهذا العملية من قبل الدولة، ويقدر الثمن على حسب عدد الجرعات الملقحة للماشية، وبذلك يصبح لديهم مدخول مادي سنوي ثابت يعتمدون عليه في تدبير بعض أمورهم، يستفيدون منه في تغطية بعض التكاليف مثل كراء المحل أو شراء الأدوية أو ما إلى ذلك.

ث) تقديم دورات تكوينية: تقوم المصالح الفلاحية باستدعاء البياطرة بصفة عامة لحضور ملتقيات وتكوينات تشرف عليها المصالح الفلاحية، فهم معنيون بمواكبة المستجدات المحلية أو العالمية

[1] المرجع السابق، ص 628، ص629.

فيما يخص الثروة الحيوانية، فيشاركون بآرائهم وأفكارهم، فهم يشكلون الفئة الأكثر ترددا على الميدان الرعوي، فهم لديهم احتكاك مباشر بالموالين.

IV. علاقة المؤسسة بالموَّال

تقوم المؤسسة الفلاحية بمراقبة ومتابعة فئة معينة من الموالين، حيث تضطلع بدور الرقابة المستمرة على الثروة الحيوانية المحلية. يتم زيارة المزارع بانتظام كل شهر، خاصة الذين يديرون مزارع الأبقار بناءً على عقود مع الحكومة فيما يتعلق بالتمويل بمادة الحليب، وذلك للتحقق من مدى إمتثالهم للمعايير الصحية المطلوبة. تستمع المؤسسة أيضًا إلى مشاكل وإهتمامات هذه الفئة، وتعمل على حلها، ويمكن تلخيص أهم عناصر اللقاء بين الطرفين فيما يلي:

- ✓ الحصول على شهادة التلقيح: يحتاج الموال إلى شهادة التلقيح من أجل حصوله على بطاقة موال، أو الى إعادة تحيينها كل سنة، وبدونها لا يستطيع الإستفادة من العلف المدعم من قبل الدولة، فهو بحاجة إلى تقديم شهادة تثبت تلقيح ماشيته.

- ✓ اللقاح: "وهو مولد المضادات في شكل ميكروب غير فعال، سواء كان حياً مضعفاً، ويعرف بأنه كل مادة أو مزيج من المواد المجهزة من الجراثيم العرضية البكتيرية أو الفيروسية أو مستخرجات مشتقة منها بقصد استعمالها في الحقن لإلنسان أو الحيوان."[1] تجري كل سنة عملية تلقيح الماشية بأربع أنواع من اللقحات وهي: ضد الكلبANTI RABIQUE، ضد الجذري ANTI CLAVELEE، ضد الحمى القلاعية ANTI APTHEUX، ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة RPP (Peste des Petits Ruminants)، وكل لقاح معني

[1] رضا عبد الحليم عبد المجيد، **المسؤولية القانونية عن إنتاج و تداول الأدوية والمستحضرات الصيدلية**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص17.

بنوع من الماشية، ففي الأبقار يستعمل لقاحين معا في نفس الوقت وهما ضد الحمى القلاعية وضد الكلب، أما الأغنام والماعز يتم حقنهما بلقاحين ضد الجذريAnti clavelée " و "ضد طاعون المجترات الصغيرة RPP"، وهما يؤخذان في فترات متباينة، أما الخيل فهي معنية بلقاح ضد الكلب.

- ✓ تقديم الإرشادات التقنية والصحية: تسعى المؤسسة جاهدة لتقديم النصائح والإرشادات لصالح الموالين، وتقوم بزيارات ميدانية متكررة لتقييم وضع الثروة الحيوانية في المنطقة. تقدم المؤسسة نصائح مباشرة للمزارعين والموالين، وتوجههم نحو الطرق الصحيحة والتقنيات الحديثة في رعاية الماشية. كما تدعوهم لحضور الملتقيات والندوات التي تركز على الثروة الحيوانية، بهدف توعيتهم وتوجيههم. وتعتبر هذه الفعاليات فرصة للاستماع إلى إنشغالاتهم وأرائهم، حيث يلعبون دورًا فاعلاً في تطوير هذا القطاع الفلاحي.

- ✓ الإتصال بالمؤسسة عند ظهور مرض: "وينص القانون على أن الاشخاص الملزمون بالتصريح بهذه الامراض حين الشك بإصابة الحيوانات بها هم ملاك هذه الاخيرة، حيث يجب عليهم التصريح لدى السلطة البيطرية أو أقرب طبيب بيطري، ويجب على كل طبيب بيطري أعُلم او لاحظ بمناسبة ممارسة مهامه هذه الامراض أن يعلم مصالح السلطة البيطرية تحت طائلة وقوعه تحت المساءلة القانونية إذا لم يقم بالتصريح. أما بالنسبة لمالك الحيوانات فقد يحرمون من الاستفادة من التعويض إذا لم يبادروا للتبليغ في حال الاشتباه في إصابة قطعانهم."[1] يفرض على الموال الإبلاغ عن أي مرض لاحظ بأنه ينتشر بين قطيعه، أو يمكن أن يكون قد أصاب بعض الحيوانات القريبة من محيطه، وهنا يشارك هذا الفاعل بدوره

[1] المرجع السابق، ص227-228

في حماية الثروة الحيوانية بالتعاون مع المؤسسة الفلاحية، هذا التعاون الذي يضمن التنسيق بين الفاعلين في هذا القطاع الرعوي.

- ✓ الإشراف والمتابعة من قبل المؤسسة للموالين: تحافظ المؤسسة على إتصال مستمر مع المزارعين في هذا القطاع الرعوي وتواكب تطوراتهم بشكل دائم، كما تقوم إبلاغهم بأية بالمستجدات كما في حال إنتشار مرض معد أو غير معد، تقوم المؤسسة بالتواصل مع جميع الموالين لتبليغهم بوجود هذا المرض، حتى يتمكنوا من إتخاذ الإحتياطات اللازمة. يمكن أن يشمل ذلك التوقف عن شراء الماشية من مصادر خارجية، أو الإبتعاد عن المناطق الموبوءة، أو حتى تنظيم حملات تلقيح إذا استدعت الحاجة ذلك.

٧. عملية التلقيح:

"التلقيح هو استخدام مواد تثير الاستجابة المناعية لتحفيز مناعة الشخص لتطوير مناعة متخصصة تجاه مرض معين، وتعد اللقاحات هي أكثر الطرق فعالية لمنع الامراض المعدية، حيث تمنع أو تقلل نسبة إنتشار الامراض المعدية"[1].

تشرف المؤسسة الفلاحية الجهوية على عملية التلقيح، وعلى عاتق البياطرة التابعين للدولة والبياطرة الخواص الذين تتعاقد معهم تتم هذه العلمية، توزع كوطة اللقاح الى حصتين، حصة الأكبر تمنح للبياطرة الخواص، وتقسم هذه الحصة بينهم بالتساوي، أما الحصة المتبقية فتمنح لصالح البياطرة التابعين للقطاع الفرعي الفلاحي، فهم من يتولون تلقيح الماشية بأنفسهم، ويدخل هذا الإجراء الأخير في إطار التحقق

[1] سلطان بن علو، بن قو آمال، "الإطار القانوني لحماية الصحة الحيوانية في التشريع الجزائري"، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ج5، ع2، 2020، ص291(281-295)

والإطلاع المباشر على الواقع الميداني للصحة الحيوانية، فتكون لديهم صورة عن حقيقة مجريات عمليات التلقيح، كما أن هناك تلقيحات معينة تتم على يد بياطرة تابعين للمؤسسة الفلاحية.

كانت تعتمد الدولة على إحصاء عدد الماشية من خلال أرقام التلقيح التي يرسلها البياطرة الخواص والتابعين للمؤسسة قبل نوفمبر 2022، فالمؤسسة تفرض على البياطرة تقديم إحصائيات لهذه العملية بعد الانتهاء منها، قد تعمد المؤسسة إلى نزع عدد من التلقيحات من بيطري إذ وجدوا أنه متأخرا في عملية التلقيح، ويمنحونها لبيطري آخر قد أنهى الكوطة المسلمة إليه، فهنا تلعب علاقة البيطري بالموالين دورا مهما في قضية الإقبال على التلقيح، فهناك موالين يفضلون التعامل مع بيطري دون آخر.

أ) التلقيح أداة في الإحصاء: تعتمد عملية إحصاء الماشية على عدد التلقيحات المستعملة في آخر فترة، فيحق لأي موَّال لديه قطيع ماشية في هذه المنطقة الاستفادة مجانا من هذا التلقيح السنوي. الموَّالون غير ملزمون بكل أنواع التلقيحات السنوية من أجل الاستفادة من شهادة التلقيح، فيكفي أن يلقح ماشيته بنوع واحد حتى يستفيد من شهادة التلقيح التي يحتاجها من أجل حصوله على بطاقة موال أو تحيينها، لكن لابد أن نشير إلى أن التلقيح يكون في فترة محددة، ويختلف وقت التلقيح من نوع إلى آخر، علما أن التلقيح إجباري وليس اختياري، ولكن في الواقع نجد موالين يتركون الماشية بدون تلقيح، فقد يلقح هذه السنة ويتركها لسنوات، ومنهم من يقتصر على نوع واحد من التلقيح ويترك الأنواع الأخرى، طبعا إذا كان بالإمكان تقسيم التلقيح، يركز الموالين على نوع التلقيح ضد الجذري، لأن هذا المرض منتشر في المنطقة، ويدرك الموَّالون خطورته على أغنامهم، يصرح أحد الموَّالين أنه مواظب على تلقيح ماشيته كل سنة بتلقيح أغنامه ب "لقاح ضد الجذري"، ويكتفي فقط بهذه النوع من التلقيح، وهو لا يبحث عن شهادة التلقيح، وليس لديه بطاقة موَّال، فهو يخشى على قطيعه من الإصابة بهذا المرض، يصرح الموال (50 سنة، متقاعد):

(انا كل عام ندير الفاكسا تاع الجذري للغنم تاعي، وما خاصنيش ورقة تاع البيطري.)

فبحكم أنه متقاعد فهو يريد التلقيح من أجل صحة ماشيته وليس بهدف الحصول على شهادة التلقيح لقطيعة التي يحتاجها في ملف من أجل الاستفادة من الأعلاف المدعمة من قبل الدولة، وجملة ***(ماخصنيش ورقة تاع البيطري)*** دلالة على أن تلقيح الماشية في تصور الموَّالين متعلق بالدرجة الأولى بالحصول على الشعير المدعم وليس له علاقة بالجانب الصحي. ويصرح موال آخر وهو يشير الى التلقيح:

(مدرتهاش ، هوما ما جاو عندي وانا محوست عليهم..كان ولدي داير بطاقة موّال يخرج بها الزرع، وراه حبسها . وانا منقدرش نصنعها ، خفت إذا صنعت بطاقة الموّال يقلعولي الخلصة تاع 300 دج تاع الكبار "

وهو يقصد أن البياطرة لم يأتوا إلى حظيرته، وهو كذلك لم يعد يهمه الأمر، فهو كان يحتاجها في الحصول على الأعلاف المدعمة من قبل الدولة، كان ولده الذي يسجل القطيع باسمه ويملك بطاقة الموال، فقد اغلقها، وهذا الموّال هو شيخ كبير (75 سنة) يخشى إذا حصل على بطاقة موّال أن يتم إقصاؤه من الإستفادة من منحة الكبار (300دج)، علما أن لديه في حدود 80 رأس ماشية، لكنه رغم ذلك يخشى ان تضيع منه منحة الكبار، ومستعد في هذا المجال أن يتخلى عن التلقيح المرتبط بصحة الماشية.

الموَّال والتلقيح

توفر الدولة العلف المدعم لصالح فئة الموَّالين، ومن يريد ان يستفيد من هذا العلف ملزم بالحصول على بطاقة مهنية "فلاح"، بالإضافة إلى شهادة تثبت تلقيحه للماشية. يتم تحديد كمية العلف المقدم على ضوء أعداد رؤوس الماشية. إعتماد التلقيح كأرقام في عملية إحصاء الماشية غير دقيق، فقد وجدنا بعض الموَّالين لا يقومون بتلقيح مواشيهم، خاصة إذا ما استطاعوا أن يوفروا ما يكفيهم من العلف خارج مؤسسات الدولة، فلا يجد نفسه مظطرا إلى المرور عبر عملية التلقيح.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الموَّالين يرون أن صحة الماشية تعتمد على حالتها الطبيعية وعدم التدخل فيها بالتلقيح، مشيرين إلى أنه في الماضي كانت الماشية تحظى بصحة جيدة دون الحاجة إلى التلقيح. هذه الثقافة والاعتقادات تجعل الإقبال على التلقيح يتصارع مع تفاوت وتباين وجهات نظر الموَّالين، حيث يوجد من يقبل على التلقيح للحصول على العلف المدعم، ومن يتجنبه إذا كان قادرًا على توفير العلف بشكل مستقل، ومن يلجأ إليه لحماية ماشيته من الأمراض.

المبحث الثاني: الطب البيطري

يختص الطب البيطري بالتشخيص والوقاية وعلاج الأمراض والإصابات التي تؤثر على الحيوانات بصفة عامة. يشمل الطب البيطري مجموعة متعددة من الإختصاصات والمجالات التي تهدف إلى الحفاظ على صحة وسلامة الحيوانات وتحسين إنتاجها، بالإضافة إلى حماية الإنسان من الأمراض التي يمكن أن تنتقل بين الحيوانات والإنسان. "تعتبر مهنة الطب البيطري وجراحة الحيوانات في القطاع الخاص من بين أهم المهن المدنية المقننة والتي تتطلب الحصول على ترخيص إداري واحترام شروط من أجل ممارستها. حيث تلعب هذه المهنة دورا مزدوجا في حماية الصحة البشرية من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى حماية الصحة الحيوانية"[1]

نظام تدريس الطب البيطري في الجزائر

كان يخضع تدريس الطب البيطري الى نظامين، الأول ثلاث سنوات، والثاني خمس سنوات، وتم فيما بعد التخلي عن نظام ثلاث سنوات، وأصبح يعتمد فقط على خمس سنوات متتالية، ثلاث سنوات قبل العيادة، وسنتين في العيادة، وتم إضافة سنة لتصبح ستة سنوات، "وحسب المرسوم التنفيذي رقم 23-215 المؤرخ في 07 جوان 2023 فإنه قد تم رفع مدة التكوين في العلوم البيطرية إلى ست سنوات كبديل عن نظام

[1] عبدالناصر عزة، نوي عبدالنور، مرجع سابق، ص620.

خمس سنوات السابق بموجب مرسوم تنفيذي يعود الى سنة 1974"، وتم تغير إسم الشهادة من "شهادة طبيب بيطري" إلى "شهادة دكتور في الطب البيطري". وهذا التكوين البيطري يشبه تكوين الطبيب العام، وبعد النجاح في الدكتوراه ياتي دور التخصصات، لكن على مستوى الواقع الرعوي لا نعثر على عيادات بيطرية متخصصة كما هو معمول به في الطب الإنساني، (طبيب مختص بامراض القلب، الامراض الصدرية، العيون)، نجد فقط عيادة الطبيب البيطري العام. فهذه التخصصات تندرج في إطار التدريس الجامعي. وقد دعت الخبيرة المستشارة في الطب البيطري على مستوى كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين سميرة هدى جعفري إلى "إدراج التخصص البيطري بعد السنة السادسة عوضا عن رسالة الدكتوراه لأن النهوض بثروتنا الحيوانية وتقليص فاتورة الإستيراد للمنتجات ذات المنشأ الحيواني يتطلب التخصص في عدة مجالات أخرى كالتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي، الرقابة الصحية الأغذية، التغذية الحيوانية، علم الأمراض، تربية النعام، تربية الابل..."[1]، فهي تشير إلى إعادة النظر في تنظيم تدريس الطب البيطري بما يخدم مستقبل الثروة الحيوانية. إستدراكا لنقص التخصصات البيطرية يلجؤون إلى تكوينات قصيرة المدى، ويمنح الطبيب البيطري شهادة تكوين تكون بمثابة تخصص، مثل دورات في التلقيح الإصطناعي، و في معالجة الخيول...، هذه التكوينات تعتبر كبديل عن التخصص.

الفصل بين البيطري والصيدلي

ومن المسائل التي أثارها البياطرة الذين إلتقينا بهم مسألة الفصل بين مهنة البيطري والصيدلي، لا يوجد على مستوى الجامعة أو معاهد التكوين تخصص مرتبط بالصيدلة البيطرية، ويزداد الأمر تعقيدا في ظل قصور قانوني لا يوضح الخط الفاصل بين البيطري والتاجر، "تنص المادة 2 من القانون التجاري على أنه يعد تجاريا بحسب موضوعه كل شراء للمنقولات لاعادة بيعها بعينها، حيث في الواقع نجد أن الجزء

[1] جريدة الخبر، **دعوة لمراجعة تخفيض معدل الإلتحاق بمعاهد البيطرة**، 8 جويلية 2023، https://www.elkhabar.com/press/article/231310

الكبير من المال ونشاطات الطبيب البيطري في القطاع الخاص تقوم على شراءه للدواء البيطري، من أجل إعادة بيعه من دون تحويل له، وهذا ما يعد عملا تجارياً في نظر القانون، بالرغم من أن الطبيب البيطري الخاص لا يمتلك صفة التاجر هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى فالارتباط الوثيق بين الدواء البيطري والصحة الحيوانية يجعل منه منتوج حيوي ذو طبيعة خاصة وليس فقط منتوج تجاري، إن هذا القصور القانوني في هذا المجال بالذات يؤثر سلبا على تطوير المنتجات ذات الاصل الحيواني، مما يستوجب على المشرع التدخل في القريب العاجل من أجل على الاقل الفصل بين مهمة الطب البيطري وجراحة الحيوانات ذات الطبيعة المدنية، ومهنة الصيدلة البيطرية ذات الطبيعة التجارية، كل هذا من أجل ترقية الصحة الحيوانية لا غير"[1]. نجد أن البيطرة تعاني من قصور قانوني ينظم المهنة بصفة عامة، فما هو موجود في عيادة البيطري هو دواء للإستعمال الشخصي، ولكنه في الواقع تمثل صيدلية وعيادة بيطرية، وغياب هذا الفصل بين المهنتين ساهم في غياب إعتماد "الوصفة البيطرية" في الممارسة البيطرية، فلا توجد صيدلية بيطرية خاصة يقصدها الموالون.

العيادة البيطرية:

يوجد بالمنطقة أربع عيادات بيطرية خاصة، ثلاث عيادات في بلدية وادليلي، وواحدة ببلدية سيدي علي ملال، تخصع العيادات لشروط قد نظمها القانون الجزائري، فقد "جاء في المرسوم التنفيذي رقم 15/70 المحدد لشروط ممارسة الطب البيطري وجراحة الحيوانات في القطاع الخاص دفتر شروط نص على مجموعة من الشروط."[2] وتقسم الشروط الى قسمين، القسم الاول مرتبط بالعيادة البيطرية، وقسم ثاني متعلق بالممارسة البيطرية.

فيما يتعلق بمبنى العيادة فان يشترط :

[1] عبدالناصر عزة، نوي عبدالنور، مرجع سابق، ص624-625

[2] المرجع السابق، ص621

- "أن يحوز الطبيب البيطري على سند ملكيته أو عقد إيجار المحل.
- أن تتوفر في المحل بعض المقاييس الملائمة لهذا النشاط، حيث يجب أن تشتمل على قاعة استعمال وأخرى للفحص سهلة التعقيم، وقاعة أخرى للصيدلة من أجل تخزين الادوية ذات الاستعمال البيطري"[1]، والى جانب هذه الشروط يتحدث البياطرة عن وجوب اخفاء كل انواع الادوية عن انظار الزبائن بصفة عامة.

أما فيما يرتبط بطبيعة الممارسة البيطرية فانه يتوجب الإلتزام بالعناصر التالية:

- "سجل الزيارات الذي تدون فيه كل الزيارات اليومية ومواعيد الجراحة.
- فهرس زبون يتضمن كل المعلومات حول مالك الحيوان وحول الحيوان نفسه.
- سجل خاص بالمواد البيطرية التي تم إقتناؤها وإستعمالها وبيعها للمربين وأصحاب الحيوانات"[2]

وهنا نجد أن تصميم وموقع العيادة البيطرية يدفعان نحو ممارسة العمل البيطري خارج العيادة، في المزارع والحظائر والاسطبلات عندما يتعلق الأمر بالماشية خاصة مع الحيوانات الضخمة مثل الخيل والبقر...

البيطري والعمل البيطري

"يعتبر الطبيب البيطري الممارس في القطاع الخاص أنه الحاجز الدفاعي الأول لدى السلطة الوطنية البيطرية، في مراقبة صحة الثروة الحيوانية، وهذا نظرا لاحتكاكه اليومي والمباشر مع الحيوانات، وأيضا أن التغطية البيطرية المتوازنة التي تنص عليها المادة 23 من القانون –88 08 تعتمد بالأساس على نشاط الطب البيطري في القطاع الخاص"[3]، لا يعمل البيطري ضمن حدود جغرافية معينة، يستطيع العمل خارج منطقة تواجد عيادته البيطرية، وهذا متوقف على موقع حظيرة الموال الذي يطلب خدماته، ويعتبر

[1] المرجع السابق، ص621
[2] المرجع السابق، ص621
[3] المرجع السابق، ص 622

هذا الفاعل احد المفاتيح الرئيسية في فهم سيرورة النشاط الرعوي، فهو الوسيط بين عالم المؤسسة والعالم الرعوي المعاش.

يمكن تقسيم عمل البيطري إلى ثلاث اقسام، عمله داخل العيادة وخارجها، وعلى مستوى الواقع الرعوي فهو يجمع بينهما، جرى هذا التقسيم بناء على واقع البيطرة في المنطقة المدروسة.

1. **العمل داخل العيادة:** يتمثل عمل البيطري داخل العيادة في مهميتن، **الأولى:** تشخيص الحيوانات المريضة بصفة عامة، ويعتبر أصحاب الماشية الأكثر ترددا على العيادة البيطرية، ومن الأمور الملاحظة في الممارسة البيطرية تشخيص الشاة المريضة بدون وجودها، فيكون التشخيص بناء على المعلومات التي يقدمها الموَّال حول الشاة. **والثانية:** بيع الأدوية، فقد يأتي الموَّال إلى العيادة من أجل شراء دواء معين، أو قد يشتريه بناء على تشخيص الشاة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البيطري.

النظرة الواقعية للممارسة البيطري لمهنته تقع خارج العيادة البيطرية بالدرجة الأولى، يتنقل بين المزارع والحظائر، وبقاؤه في العيادة دلالة على نقص الطلب على خدماته، يصرح البيطري:

(كيما راك تشوف رانا نبيعوا في الدوا، راني نقضي معظم وقتي في العيادة، نورمالموا معظم عملي خارج العيادة)

فقد أصبح مدخولهم المادي يعتمد على بيع الأدوية. وتوجد كذلك أسباب أخرى وراء ملازمة البيطري للعيادة، قد تكون لمؤهلات البيطري دور في بقائه أو خروجه من العيادة، وفي أثناء مقابلتنا مع أحد البياطرة أوصانا بالذهاب إلى بيطري معين، فقد صرح:

(إنه يخرج للميدان كثيرا، وسيفيدك أكثر)

يعني أن هناك بياطرة يعيشون ضغط الطلب على الخروج من العيادة، وقد لمسنا هذا الأمر أثناء تواجدنا عند هذا البيطري الذي تم توجيهنا إليه، فقد لاحظنا أن حركة الموَّالين لا تتوقف داخل العيادة، فأحد الموَّالين الذي كنا برفقته في هذه العيادة كان بصدد طلب خدمات هذا البيطري، صرح الموال:

(أن هذا البيطري يعرف يخدم)

وبسبب كثرة العمل قال له أترك لي رقم الهاتف، وسأتصل بك لاحقا لتحديد الموعد. ومن القضايا التي أشار إليها هذا البيطري الأخير تختلف مع تحدث عنه البياطرة الاخرون. ففيما يخص "ثقافة العين"، صرح البيطري:

(إننا عندما نطلب من الموَّالين إحضار الشاة المريضة يرفضون بسبب دواعي "العين"، وهذا يفرض علينا الذهاب إلى الحظيرة الموجودة في مكان معزول، وعلينا قطع مسافات طويلة، وسلوك المنعرجات والوديان والجبال، ومرات نظطر إلى التنقل مشيا على الأقدام...)

إذن هو يرى أن ثقافة العين تعزز العمل خارج العيادة، كما أن الموَّال لا يحب أن يطَّلع الناس على ما يدور في حظيرته، ويرفض أن يصاحب البيطري أحد أصدقائه معه الى الحظيرة، يصرح البيطري:

(يقول لنا الموّال، انا منبغيش البراني يدخل للزريبة عندي، غير أنتوما مالفين معاكم).

1. **العمل خارج العيادة البيطرية:** نقصد به ممارسة البيطري عمله في المزارع والحظائر والإسطبلات، يتصل به أحد الموالين هاتفيا أو يأتي إليه للعيادة طالبا منه المجي إلى حظيرته، يحمل البيطري معه أدواته التقنية والأدوية اللازمة، ويضعها في سيارته، وفي حالة عدم توفر سيارة للبيطري يتكفل الموال بتوفيرها له. توجد عدة عوامل تفرض على البيطري الإنتقال إلى الحظيرة، فيراقب البيئة التي تعيش فيها الماشية، لأن المرض قد يكون متعلقا بنقص نظافة الحظيرة، أو وجود مشكل في بناء وتصميم الحظيرة، كل هذه الملاحظات الميدانية تساهم في تحديد العلاج المناسب، ومرات يحتاج القطيع كله إلى تطعيم أو تلقيح الماشية كما في حملة التلقيح السنوي. نجد ان موقع وبناء العيادات البيطرية في المنطقة غير مصممة بحيث تستوعب حيوانات ضخمة مثل البقر والخيل والإبل...، ومرات يصيب المرض عدد كبير من الماشية أو القطيع كله، فلا يستطيع الموال إحضارهم كلهم إلى العيادة. وقد يتحقق العمل داخل العيادة مع حيوانات صغيرة مثل القطط، والكلاب، والطيور، وخروف...، أما موقع العيادة فهو موجود في وسط المدينة، هذا الأمر الذي لا يتناسب مع

سلوكيات الماشية، مثل: المخلفات، والأصوات، والروائح المنبعثة منها، هذه العناصر التي قد تعتبر إزعاجا للسكان في المدينة. إذن يمكن القول إنه من الصعوبة بمكان الحديث عن بيطري يعالج فقط داخل العيادة البيطرية، علما ان داخل الطب البيطري لا يوجد تخصص مثلا مرتبط بحيوانات معينة، مثل الطيور التي قد يجعل وجودها في المدينة حالة طبيعية. بالإضافة إلى ذلك مسألة بنية النشاط الرعوي المشدودة الى الحركة والتنقل، طبيعة مزاولة المهنة فرضها الواقع العملي الرعوي، فالقطيع بطبيعته رأسمال متحرك، الأصل فيه الحركة والإنتقال وليس الثبات، وقد يبلغ أوجه – التنقل– مع البدو الرحل (العشابة والعزابة)، وهنا يدخل الإنسان والقطيع والمسكن الخيمة كلهم في الحركة، وقد تراجعت هذه الحركة الشاملة بسب سياسة التوطين في مرحلة الإستعمار، وفي مرحلة الدولة الجزائرية المستقلة، ويستمر هذا التنقل أو الحركة في عالم الموالين المستقرين رغم ضيق المساحة وحدود الحركة، وهنا إنتهت الخيمة وجاء مكانها المنزل والقرية. أما الإنسان فقد تراجعت مساحة حركته، والقطيع أصبح يتنقل بين الحظيرة والمراعي، وهنا نتحدث عن الحظيرة المحاذية للمنزل. بعد العشرية السوداء والتي حصل على إثرها تفكيك الجوار بين الحظيرة والمنزل في المنطقة، فإن الإنسان الموال قد أصبح هو المتحرك بين المنزل والحظيرة والرعي. أما القطيع ظل تنقله بين الحظيرة والمراعي. رغم كل الظروف التي مر بها النشاط الرعوي إلا أنه ظل مشدودا إلى الحركة والتنقل، أي الأصل هو الحركة، والمتغير هو الثبات، أما البيطري فيتنقل بين العيادة البيطرية والحظيرة، هذا المنطق الذي يسري داخل الحقل الرعوي، وبالتالي البيطري يجاري هذا الواقع الرعوي.

2. **الجمع بين البقاء والعمل خارج العيادة:** فيما يتعلق بين الجمع بين البقاء في العيادة والعمل خارجها، فهو من الناحية العملية هو الظاهر في مهنة البيطري، فهو يخرج من العيادة إلى الحظيرة أو المزرعة من أجل علاج الماشية، ويبقى في العيادة لتشخيص الحيوانات بصفة عامة بالإضافة

إلى بيع الدواء، وإن كان يجمع بينهما– البقاء في العيادة وخارجها– إلا أن ذلك لا يخرج هذا الجمع من دائرة التأويل، هل يمثل البقاء عبارة عن حالة إنتظار للخروج أم هو نتيجة نقص الطلب على خدماته؟ فهل الجمع بينهما يمثل برنامجا فعليا لرزنامة في عمل البيطري؟ يعني لديه برنامج عملي يقسم فيه وقته بين عمله الداخلي والخارجي؟ وهل من ناحية واقعية يمكن تطبيق هذا البرنامج؟ فالمرض ليس حالة يمكن التنبؤ بها؟

واقع مهنة البيطرة

يمارس البيطري مهنته في واقع مليئ بالتحديات، حيث يلتقي بممارسات لا تعكس تصورات البيطرة من الناحية العلمية والقانونية، هذه التصورات والممارسات التي لها أثرها على الصحة الحيوانية، وتتمثل في العناصر التالية:

أ) ضعف الوعي البيطري للموّال: من الأمور التي أشار إليها البياطرة الذين إلتقينا بهم أن الصحة الحيوانية لا تحظى بإهتمام كبير لدى فئة الموّالين، حيث يعتبر البيطري الحلقة الأخيرة في سلسلة العلاج، يتصل به الموّال في الحالات التي يعجز عن مداواته للماشية، مثل: عسر ولادة، أو إنتشار مرض بين الماشية، أو بعد أن تتأزم حالة الشاة المريضة...إلخ.

ب) التشخيص غير مباشر للشاة: من الممارسات السائدة في الوسط الرعوي عدم إحضار الشاة المريضة للعيادة، يكتفي الموّال بإخبار البيطري الأعراض التي أصابتها، ويحاول أن يصف له حالتها بالتفصيل، وقد يضيف البيطري بعض الأسئلة من أجل تحديد المرض، ومن ثم يعطيه الدواء بناء على هذا الحوار. وتندرج هذه الإستشارة في دائرة التشخيص المجاني، يدفع الموّال فقط ثمن الأدوية التي سيشتريها. وعندما يطالب البياطرة بإحضار الماشية المريضة يصرح بعض الموالين أنهم:

(يخافوا من العين).

ت) البيطري بائع أدوية: ففي الوقت الذي كنا نسمع فيه الصراع أو التنافس بين أصحاب نفس المهن نجد في الواقع الرعوي وضعية بياطرة يشكون مزاحمة الموّالين لهم في مهنتهم، فما كان شائعا سابقا هو إقتصار تجربة الموّال على معالجة الماشية بالطريقة التقليدية. أما في المرحلة الحالية فهو يستخدم الأدوية البيطرية الحديثة، ويأتي إلى العيادة من أجل إقتناءها مباشرة، يؤجل الإستعانة بالبيطري إلى حين فشل كل هذه المحاولات الذاتية للموّال، وقد لا يتصل به. وهنا تبقى القضية مرتبطة بشخصية الموّال، فإما أن يتوجه نحو قرار الذبح، أو إلى بيع الشاة، فقد تحول البيطري في ظل هذه الممارسات إلى مجرد بائع للأدوية، وبالتالي عليه ملازمة العيادة. ويصرح أحد الإطارات في مجال البيطرة:

(أن هذه السلوكيات المتعلقة بالتداوي التقليدي وعدم اللجوء إلى البيطري إلا بعد فشل كل محاولات المعالجة الذاتية، أنها ثقافة كل المجتمع الجزائري وليس فقط مرتبطة بالموالين، ونرى أن المجتمع عندنا يشتري الدواء مباشرة من الصيدلية بدون أي استشارة للطبيب، كما أنهم يستعملون الطب التقليدي قبل أن يظطروا إلى الذهاب عند الطبيب أو التوجه نحو المستشفى)

مما يعني أن الموّال هو جزء من هذا المجتمع، ولا يمكن قراءة سلوكياته بعيدا عن سلوكيات المجتمع ككل، هذه الوقائع تثبت أن هذه الممارسات أصبحت تفرض نفسها في الوسط الرعوي.

ث) وجود الحظيرة في مكان منعزل: من بين الامور التي تزيد في صعوبة مهنة البيطري انتشار الحظائر المعزولة في المنطقة، وزد على ذلك تضاريس المنطقة الجبلية، فلا توجد طرق معبدة تصل إليها، وهذا ما يفرض على البيطري في بعض الأحيان قطع مسافات طويلة مشيا على الأقدام، هذه من بين الأسباب التي جعلت بعض البياطرة يمتنعون عن الذهاب إليها خاصة بالنسبة للبياطرة النساء، هذا إذا ما تحدثنا عن الفترة الصباحية. أما في الفترة المسائية فالمهمة تكون أصعب خاصة بالنسبة للبياطرة الذين يقيمون بعيدا عن المنطقة التي توجد بها عيادتهم، أما البياطرة النساء يمتنعون عن العمل الليلي، وقد تزداد المهمة مشقة إذا لم يكن البيطري أو الموال مالكا لسيارة.

ج) الظروف الصحية للبيطري: هناك بياطرة يعانون من مشاكل صحية، مثل مرض الحساسية، فلا يستطيعون الذهاب الى الحظيرة رغم إستعمالهم كل أساليب الوقاية، مثل إستخدام الكمامة، لكن هذا لم يجد نفعا معهم، ويصرح بيطري:

(إني كلما دخلت الحظيرة أبدأ في العطس، ولا تتوقف موجة العطس رغم إرتدائي للكمامة، وبسب هذا المشكل الصحي قررت عدم الخروج من العيادة، وأصبح زميلي في العيادة من يقوم بالخروج)

فهذا البيطري جمد خروجه للميدان بسبب الأمراض التي يعاني منها، ولانه يعمل مع زميل له في العيادة فقد إستطاع تطويق المشكل عبر تقاسم ميدان العمل، الأول يبقى داخل العيادة، والثاني يعمل خارجها. وهذا الواقع يشير إلى المخاطر الصحية التي تحيط بعمل البيطري خاصة عندما يلتقي بموالين ليس لديهم وعي صحي بأهمية بيئة ومحيط الماشية، مثل: نظافة الإسطبل والحظيرة والزريبة.

ح) المسألة الدينية: يمثل الدين نسقا من الأنساق التي تؤطر المجتمع المحلي، ويلتزمن بعض البيطريات (بياطرة نساء) بتواجد المحرم عند إنتقالهن بين الحظائر، فمنهن لا ينتقلن بدون وجود أحد أفراد عائلتهن برفقتهن.

المبحث الثالث: الموَّال والصحة الحيوانية

تختلف رؤية الجانب الصحي للحيوانات من موال إلى أخر، وهنا يمكن الإشارة الى صنفين، الأول لا يهتم كثيرا بالصحة الحيوانية، يعتقد أن الماشية كائن بطبيعته مزود بقوة مقاومة المرض، ويصرح:

(بكري قاع مكوناش نداووا، النعجة تاكل الضرو، الزعتر، والو متمرضش، غير في هذا الوقت لي قوى المرض)

يتصورون أن إنتشار الأمراض مرتبط بهذا العصر الذي كثرت فيه التغذية المصنعة، وتم الإستغناء عن الأغذية الطبيعية التي كانت وراء سلامة الماشية. أما الإتجاه الثاني فهو لديه إهتمام بصحة الماشية، لكن

يختلف التعاطي الصحي من موال إلى أخر، وهنا يمكن أن نشير إلى ثلاثة، من يستعملون الطب التقليدي، ومن يعتمدون في أغلب الحالات على البيطري، ومن يمزج بين الطريقتين معا.

لازال المجتمع المحلي متمسكا بالطرق التقليدية في معالجة الأمراض التي تصيب الماشية.

ا. تعامل الموال مع الطب البيطري

من خلال تواجدنا بالميدان رصدنا هذه المظاهر التي تعطينا صورة عن مقاربة الموَّال الصحية:

أ) معالجة إصابات الكسور: لازالت معالجة الكسور التي تصيب الماشية تتم من خلال إستخدام الطرق التقليدية التي توارثوها عن الأجداد، يذهبون عند أحد الموالين لديه خبرة طويلة ومعروف بمعالجتها، ويقولون أن "يده مبروكة"، أي لديه مهارة في هذا الميدان. يستعمل قطعا من القصب، ويلفها على موقع الكسر، ويضع فوقها الطين، ويلفها بقطعة قماش. وإذا ما كان الكسر عميقا يحضر أداة يثقب بها الجلد، ويدخل الخيط، ويأتي بقطعتين صغيرتين من اللوح، ويشدهما إلى بعضهما البعض، يتوسطهما العظم المكسور، وبعدها يضع الطين فوقها، ويلفها بقماش، وبعد أيام تشفى الشاة. أما الببياطرة فليس لديهم أدوات لمعالجة هذه كسور الماشية، ويقتصر علاجهم على كسور القطط والكلاب والطيور.

ب) قرار ذبح الشاة: إتخاذ قرار ذبح الشاة بعد إصابتها بمرض، أو تعرضها لحادث سقوط، غالبا ما يتم بدون إستشارة الطبيب البيطري، يأتي القرار بناء على العناصر التالية:

– إرادة ورغبة الموال: فقد تبدو فرصة بالنسبة إليه لأكل اللحم، يصرح احد الموالين:

(عندنا بزاف مكلناش اللحم).

– من باب الإحتياط: وقد يكون قرارا مندرجا في إطار الإحتياط، يصرح احد الموالين:

(تنذبح وناكلوا لحمها خير ملي تروح جيفة للكلاب)

فهو يخشى أن تموت الشاة المريضة بعد تدخل البيطري، فقد يستعمل بعض الأدوية التي يمنع معها ذبح الشاة قبل مرور أسبوع أو أسبوعين أو أكثر، لأنها تشكل خطورة على صحة المستهلك اذا ما تناول لحومها في تلك الفترة. وأمام هذا الإحتمال بنفوقها بعد إستعمال الدواء أو قبله، يقرر الموال ذبحها، إما تتجه نحو الاستهلاك العائلي، أو يبيعها للجزارين. طبعا وهنا نتحدث عن الموالين الذين يتمتعون بحس أخلاقي، وهناك موالين يرفضون مبدئيا بيع الشاة التي تتعرض لحادث أو تصاب بمرض بعد ذبحها، يصرح احد الموالين:

(مرة ذبحت ثلاثة تاع الماشية مرضولي، بعت الثالثة لأنو كونجيالاتور تعمرت، شاريها سبيسيال لهذا الأمور، ماستش وين نديرها، أنا منبيعش.)، (عاداتنا منبيعوش.)

فعدم بيع الشاة المذبوحة بسبب مرض وحادث يعتبر جزء من العادات والتقاليد، لكن هذه العادات بدأت تتلاشى مع مرور الزمن. كما يوجد موّالين ليس لديهم أي حس أخلاقي، ولا يأبهون لصحة المستهلك، ولا يتوانون في ذبحها وبيع لحمها.

يمكن القول أن مقاربة الذبح لا تستند بالضرورة إلى مقاربة صحية أو إقتصادية، يرجع فيها القرار الى البيطري، الذي قد يفضي تدخله إلى علاجها. أو إلى قراءة إقتصادية ترجح كفة الحفاظ على رأسماله، فتضغط عليه في الإتصال بالبيطري من هذه الزاوية. مقاربة الموال في الذبح هي سوسيوصحية تقليدية، تخضع لعوامل متعلقة برغباته وثقافته، وإلى عوامل تدخل في باب الإحتياط الذاتي، فلا يختلف الأمر لديه بين الأنثى والذكر، وغير مبال بما يمكن أن تعكسه هذه الممارسات على مستقبل الثروة الحيوانية.

ت) الإستدعاء المؤجل للبيطري: ومن خلال لقاءاتنا مع الموّالين لاحظنا النقاط التالية:

- ✓ التأخر او العزوف في طلب خدمات البيطري: يوجد نوع من اللامبالاة بصحة الماشية، يرى الشاة مريضة لكنه يتركها بدون علاج، حتى تحولت هذه الممارسة إلى عادة، يصرح أحد الموالين:

(والفنا مندوش الماشية للبيطري. ولات طبيعة فينا.).

- ✓ اثقافة الموّال الدينية: ومنهم من لا يرى أهمية البيطري، ففي إحدى المرات كنا برفقة أحد الموالين وهو في المرعى، وحدث أن شاة توقفت عن المشي، وجلست على الأرض، لم تستطع النهوض من مكانها، جاء إليها الموال رفعها بيديه إلى الأعلى، ومن ثم دفعها إلى الأمام، مشت خطوات وسقطت مباشرة على الأرض، وهنا قلنا له لماذا لا تأخذها للبيطري؟ فقال لنا:

(البيطري شتا باغي يديرلها.) (اذا ربي كاتبلها تموت غادي تموت. البيطري باغي يحييها.)

يعني ماذا سيفعل لها البيطري؟ فقدرها محسوم، وجاء إبنه الجامعي بعدما إتصل به والده الموال وطلب منه المجيء من أجل حمل الشاة إلى الحظيرة، وسألنا الإبن الجامعي نفس السؤال، فأجاب بنفس جواب الاب، حملها وأخذها إلى الحظيرة، وبقيت هناك، وقال فيما بعد أنها قد شفيت، ولم يذهب بها إلى أي بيطري، يعني حتى الفئة التي بلغت مستوى من التعليم لا تختلف نظرتها عن الموالين الآخرين ذوي المستوى المتدني في تعاملهم مع النشاط الرعوي، يعني قد تكون المسألة ثقافية دينية تقليدية بالدرجة الاولى، ويرى ماكس فيبر "أن التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الإقتصادي، كما تعد من بين أسباب تغير أنماط في هذا السلوك"[1]، وذلك بإعتبار أن الدين والثقافة جزء من النسق الإجتماعي.

[1] زكريا براق، ماكس فيبر: الدين واخلاق العمل والراسمالية، مجلة التفاهلم، ج9، ع34، 30 سبتمبر 2011، ص 139(135-163)

ج) غياب ثقافة الإشراف الصحي على القطيع: لاحظنا في الميدان الرعوي غياب ثقافة التعاقد مع بياطرة من أجل الإشراف على القطيع (الاغنام والماعز)، ولا يحصل هذا التعاقد في إلا نادرا لدى أصحاب مزارع الابقار، فيقول بيطري في المنطقة أنه كان مشرفا على مزرعة فيها أكثر من 30 بقرة، وتوجد في المنطقة مزارع ابقار مزارع متعاقدة مع مؤسسات الدولة في اطار التمويل بالحليب، وهي تخضع للاشرف من قبل الفرع الفلاحي.

II. نظرة الموّال للبيطري

ينظر الموال الى البيطري كأحد العناصر التي تضاف الى قائمة تكاليف الإنتاج، والذي يدخل في دائرة الخسائر التي يتكبدها في ممارسته لهذا النشاط الرعوي، ولا ينظر إليه كعنصر له دور في رفع الإنتاج بما أنه يساهم في المحافظة على سلامة القطيع، ويمكن فهم هذه الرؤية من خلال تعاطي الموّال مع هذين العنصرين:

أ) الطب العلاجي: ففي هذه الحالة يكون المرض قابلا للملاحظة من خلال الأعراض الظاهرة، وهنا يختلف التعاطي معه من موال إلى أخر، فيوجد من يحرص على إستدعاء البيطري، ويوجد من لا يعطيه أهمية كبيرة.

ب) الطب الوقائي: بصفة عامة يعد الطب الوقائي من المظاهر الشبه غائبة في تصورات وممارسات الموال، فلم نلاحظ وجود موالين في المنطقة يتعاقدون مع بيطري بغرض الإشراف على القطيع من الناحية الصحية، يوجد عدد قليل من الموالين أصحاب مزارع أبقار من المتعاقدين بصفة خاصة مع بياطرة خواص، ويتحدث بيطري عن تجربته في الإشراف على مزرعة أبقار في المنطقة، يصرح:

(ان هذا الموال يرفض التقيد بالمعايير العلمية والصحية التي أطلبها منه. الله غالب ليس لديهم وعي صحي).

ويوجد أيضا مزارع أبقار متعاقدة مع الدولة في تمويل الحليب، وهي تخضع للمراقبة البيطرية من قبل مؤسسات الفلاحة، ولديها زيارات تفقدية دائمة ومستمرة لها، وفي احدى المرات، قال الموال لأحد البياطرة:

(راكم رايحين جايين عندي، هذ البقري تاعي ولا تاعكم.)

يعني انه وجد نفسه قد فقد حريته واستقلاليته بالتعاقد مع المؤسسة الرسمية رغم أن هذه الزيارات التفقدية تدخل ضمن العقد المبرم بين هذا الموال ومؤسسات الدولة إلا أنه لم يتحمل التردد الدائم لهذه اللجنة الفلاحية على مزرعته، يعني أنه حتى الموّالين المتعاقدين مع الدولة ليس لديهم وعي بأهمية الإشراف البيطري. تبقى تجربة الطب الوقائي الذي يلتزم بها الموالين تتمثل في التلقيح السنوي التي تفرضه الدولة على أي موال لدي لديه قطيع، علما أن شهادة تلقيح الماشية تعد من الشهادات الضرورية من أجل أستخراج العلف المدعم من قبل الدولة، وإمتثالهم لإجراءات التلقيح تكون لدى بعض الموّالين من أجل ضمان إستفادتهم من العلف المدعم، هذه الممارسات التي تظهر غياب الوعي الصحي لدى هذه الفئة من الموالين، وهذا الواقع الرعوي البيطري أدى إلى تجميد أو تغييب الدور الحيوي للبيطري في هذا النشاط الرعوي.

III. الأدوية في تصور الموال

1. **الدواء:** لقد عرف التشريع الجزائري الدواء في قانون الصحة رقم 18-11 وذلك في المادة 208، والتي جاء فيها: " الدواء في مفهوم هذا القانون، هو كل مادة أو تركيب يعرض على أنه يحتوي على خاصيات علاجية أو وقائية من الأمراض البشرية أو الحيوانية، و كل المواد التي يمكن وصفها

للإنسان أو الحيوان قصد القيام بالتشخيص الطبي أو إستعادة وظائفه الفيزيولوجية أو تصحيحها و تعديلها[1]."

في الماضي كانت ينته تدخل الموال في معالجة الماشية عند استعمال الأدوية التقليدية، بينما اليوم أصبح يستعمل الأدوية الحديثة بدون استشارة الطبيب البيطري.

2. **أنواع التداوي عند الموّالين:** يوجد نوعين من التداوي الشائعة في الوسط الرعوي.

أ) الوصفات التقليدية: وهي إرث تاريخي لا زال يحافظ عليه الموَّالين، يستعملون نباتات والأعشاب مثل الزعتر وزيت الريتون وقشور الرمان... إلخ.[2]

ب) الأدوية الحديثة: إستعمال الادوية الحديثة، سواء من خلال إستشارة البيطري، او بدونه استشارته، يتوجهون نحو العيادة البيطري من أجل اقتناء الدواء، ويصنفونه بناء على الحواس، او على ارتباطه بالمرض. على مستوى الحواس، يتم التمييز من خلال حاسة العينين عبر الألوان، والذي يرتكز على التشبيه، ومن التسميات الشائعة: "القرعة البيضا" وهي دواء ضد الطفيليات (antiparasite)، و"القرعة الحمرا" المضاد الحيوي(ANTIBIOTIQUE)، و"القرعة الزرقا" فهي لتعقيم الجروح (antisceptique). ويسمونها إنطلاقا من لون الدواء الموجود في القارورة أو من لون القارورة نفسه، أو يسمونه إنطلاقا من التشبيه، فيقال (الرايب) وهو kibatile. ومن خلال حاسة الأنف، حيث يوجد دواء تنبعث منه رائحة تشبه "وقود مازوت"، وهو دواء مضاد للطفيليات الداخلية، اسمه سيفانتال cevanthel، وإنطلاقا من إسم المرض المتعلق به، دواء تاع القمل.

3. حفظ الدواء عند الموّال

---

[1] قانون الصحة رقم 18-11.

[2] لمزيد من الاطلاع، انظر فوزي مجمح، مرجع سابق، ص139

يخبئ الموّال الدواء داخل الحظيرة، يضعه في فتحة صغيرة أو فجوة تقع –في الغالب– في مكان عال حتى لا تصل إليه الماشية ، وهذا تفاديا لأي إحتكاك للماشية به، مما قد يؤدي إلى سقوط قنينة الدواء، تتكسر إذا كانت من زجاج، أو يتدفق محتواها. وقد يخبؤه في منزله في خزانة، أو داخل أشياء قديمة. ونفس الشي نراه في حفظ الحقن، لا فرق بين الجديدة غير مستعملة والمستعملة، أو بين المستعملة في عالم الإنسان والمستعملة مع الحيوان، فهم لا يرمون الحقن بعد إستعمالها، فكلها تحفظ من أجل إستخدامها في المستقبل. وعندما تتعرض الماشية إلى مرض ما يعتقد الموال أنه لا يختلف عن المرض السابق يتوجه مباشرة نحو الدواء المحتفظ به، فاذا كان دواء يأخذ عن طريق الشرب، فيذهب نحو الشاة المريضة ويفتح لها فمها ويناولها جرعات منه. وإذا كان دواء يحقن، فإنه يحقنها بنفسه.

طريقة حفظ مواد الدواء عند الموّال لا تختلف عن حفظ المواد الأخرى مثل مواد جامدة فأس أو منجل...، ولا يخضع لقواعد ومعايير الحفظ الصحية للدواء، مما يشكل خطورة على صحة الحيوان.

4. الوصفة الطبية في النشاط الرعوي

ويمكن تعريف الوصفة الطبية بأنها: "خطاب أو محرر مكتوب يتضمن تعليمات صادرة من ممارس للصحة مؤهل ومرخص له قانونا، موجه للصيدلي مرخص له بمزاوله المهنة، لتسليم دواء معين للمريض. و تتضمن بيانات إجبارية خاصة بالطبيب المحرر لها والمريض والدواء الموصوف له. والأشخاص المخولون بتحريرها، هم أشخاص منحهم القانون هذا الإختصاص و هم الأطباء العامون والمتخصصون وجراحي الأسنان عندما يتعلق الأمر بإستعمالات الأسنان و القابلة و لكن ضمن إطار محدد بنص القانون. فمثال لا يسمح للقابلة بإعطاء المضادات الحيوية. أضف إليهم الطبيب البيطري عندما يتعلق الأمر بالطب البيطري."[1] ومن الإجراءات الغائبة في الوسط الرعوي التعامل بالوصفة الطبية، فالبيطري لا

[1] ملوك محفوظ، **المسؤولية المدنية لمنتج الدواء، دراسة مقارنة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، 2018-2019**، جامعة احمد دراية، ادرار. ص 130، ينقل عن Remedeo, **procédure de la dispensation des médicaments stupéfiants dans la prise en charge de la douleur**, paris, 2009, p08

يقوم بتحرير وصفة طبية للموّال، فهو عندما يحمل معه حقيبة الدواء معه، ويشخص الشاة ويعطيه الدواء مباشرة، وقد يتجه الموال مباشرة ويطلب من البيطري إعطاؤه دواء معين.

ومن الأسباب التي تجعل غياب الوصفة الطبية هو عدم وجود فصل بين البيطري والصيدلي، فلا يوجد تخصص أكاديمي مرتبط بالصيدلة البيطرية، كما لا توجد رتب أقل من البيطري، يعني البيطري يقوم بكل الأدوار فيما يتعلق بالصحة الحيوانية. فلا يوجد في تخصص البيطرة بما يشبه الطب الإنساني، حيث يوجد الشبه الطبي، حيث لا يقوم الطبيب بكل الادوار، فالحقنة على سبيل المثال تعتبر من أدوار الممرض.

5. إستعمال الحقنة من قبل الموّال

من الممارسات التي لاحظناها في الوسط الرعوي إستخدام الموالين بأنفسهم لأدوية الحقن، فقد تعلموا طريقة إستعمالها، يصرح أحد الموالين:

(انا نشري الدواء وحدي، وندير لهم لبرة وحدي، مرة بيطري شافني ندير لبرة انخلع!!! قالي نستعرف بيك)

يعني أن شراء الأدوية بدون وصفة اصبح من الممارسات السائدة عند الموالين، ويظهر أن البيطري اندهش من فعل الموال عندما راه يلقح الماشية بنفسه، ولكن يبدوا انها الدهشة ليس بما يمثله هذا الفعل من خرق للقانون وما يحمله من مخاطر على الحيوان بل نظرة اعجاب بهذا الفعل، إذ يمثل مصدر إعزاز وافتخار.

وفي أثناء المقابلة مع هذا الموال قال لنا بأنه الآن ذاهب إلى أحد الموالين لديه كبش مريض، ويصرح:

(قالي عندي كبش مريض، قلت له عندي دواء لحمر بقالي من لي درته للشياه تاوعي، مع المغرب نروح عنده باش ندير للكبش تاعه لبرة الحمرا.)

يعني هذا الموال أصبح يلعب دور البيطري، انطلق في مقاربتة التشخيصية على أدوات بسيطة في القياس مثل التشبيه وما الى ذلك، وقال أيضا إنه:

(انا من بكري ندير لبرة (حقنة) وحدي، منقارعش للبيطري.)

يعني أنه يمارس عملية الحقن منذ مدة طويلة.

ورافقنا أحد الموالين إلى إحدى العيادات البيطرية، قال للبيطري أريد دواءا معينا، فقام البيطري بتحضير ثلاث حقن معبأة بالدواء، وبعد ذلك وضع قطعة بلاستيك مابين الحقنة والإبرة، وبعدها قال له: (مالف دير لبرة؟)، قال له نعم، وقال لنا: (انا من بكري ندير لبرة).

هذا يعني الممارسات مثل بيع الدواء بدون تشخيص مباشر من قبل البيطري، وحقن الماشية من قبل البيطري تعد من الممارسات المألوفة في النشاط الرعوي.

IV. الاعتداء على بالماشية

يعد ضرب الماشية من الممارسات السائدة لدى الرعاة، فقد شاهدنا عدة انواع من الاصابات على مستوى جسد الشاة جراء هذه الاعتداءات، تفقؤ عينها، تكسر رجلها او ظهرها او قرنها، حدوث كدمات على مستوى البطن او الأرجل ...، وتصل في بعض الأحيان الإصابات إلى نفوقها.

1. وسائل الإعتداء على الماشية

تستخدم وسيلتين في هذا العنف وهما العصا والحجارة. أما العصا فهي وسيلة ملازمة للراعي في جميع أوقات الرعي (السَّرحة)، وهي مصنوعة من جذوع وفروع شجر الزيتون، او الرمان، او الليمون...، يهش به غنمه، ويستعملها كسلاح في ضرب الماشية بشكل مباشر عندما تكون قريبة منه، وعندما تكون بعيدة عنه–الشاة– يرميها بها. أما الحجارة يستعملها الراعي عندما تكون الشاة او القطيع بعيدا عنه، فيلتقط حجارة من الأرض ويقذفها بها.

2. ضرب الماشية

يعتبر ضرب الماشية جزء من أسلوب تربية الماشية، فهو إحدى الأدوات للتحكم في سلوك الحيوان، كما أنها تعتبر جزء من سلوك الراعي، أي الاعتداء المقصود. فيما يخص ضبط سلوك الشاة يكون ضربها بغية إدماجها في سلوك القطيع.

لدى سؤالنا عن سبب ضربها؟ قال: (باش تنذعر.هذا مشي انسان راك تهدر معاه، هذا حيوان كون متضربهش متتحركش.)

يعني أن إستعمال الضرب هو بمثابة أداة لردعها وضبطها، ثقافة العنف تعد من أساسيات تربية الماشية.

وقلنا له الا يشكل ذلك خطرا على صحتها؟ قال: (نْجَر عليها، بروحي راني كاره منها، مكان لا فايدة لا والو...، راني كي نبيع خروف نصرفه عليهم، راني شريت 6 قناطر زرع، واش من فايدة عندي.)

وكأنه يحملها أسباب ضعف المردود الإقتصادي، فهو حسب رأيه يسهر على تغذيتها وحراستها، ويتحدى الظروف الصعبة من أجلها، لكنه في النهاية لا يجني الا المزيد من المتاعب والتكاليف، وبالتالي في رايه تستحق العقاب.

تعامل الراعي مع القطيع

يصاب الراعي بالقلق الشديد عندما تبتعد الشاة عن القطيع أو تتوجه نحو حقول مملوكة للآخرين. في البداية ينادي بصوت عالٍ: "أحييي! ارجعي!" أو يطلق الصفير لتنبيهها بالعودة. إذا زاد غضبه، قد يستخدم الشتائم والألفاظ النابية، وهي ممارسات شائعة بين الرعاة. وإذا لم تستجب الشاة، قد يلجأ إلى رميها بالحجارة أو بالعصا. ولدراسة سلوك الإعتداء على الماشية.

ظروف الرعي

فمن الضروري أن نلقي الضوء على الظروف المحيطة بالراعي من اجل فهم الاسباب التي تجعله يقوم ببعض الافعال.

أ) سلوك الحيوان: التعامل مع الحيوان يحتاج الى صبر كبير، والى امتلاك خبرة ومهارة في هذا المجال، والرعاة يستعملون خبرتهم التي ورثوها عن اجدادهم في التعامل مع الحيوان، وليس لديهم تكوين رسمي في التعامل مع الحيوان، يعد التحكم في سلوك الحيوان من أصعب المهام، فلا تستطيع اقناعه كما هو الحال في عالم الانسان، يصرح الموّال:

(كون متقايسوش او تضربه ما غاديش يصنتلك. تغفل تصيبه راح لزرع الناس. كيفاش دير.).

هذا التصريح الذي يؤكد رؤية الموّال او الراعي لمسألة الاعتداء على الماشية، حيث يرى انها تدخل ضمن اسلوب من اساليب ترويض الحيوان، فهو لا يشبه التعامل مع الانسان، حتى ضرب الأطفال يعد من الممارسات الشائعة في المنطقة، يعني المسألة لا تتوقف في التعامل مع الحيوان.

ب) رزنامة العمل: يرجع ضغط العمل الى نقطتين رئيستين، اولى مرتبطة بهوية أفراد العمال في هذا النشاط، والثانية متعلقة بتأثيرات العشرية السوداء عندما افرزت تفكيك العلاقة الجوارية بين الحظيرة والمنزل. أما النقطة الأولى المرتبطة بـ "**هوية افراد العمل**" فقد ظلت قائمة العمال في هذا النشاط مغلقة على أفراد العائلة ماعد الراعي المستأجر، يعني العمال في هذا النشاط يولدون بمعادلات الطبيعة، ولا يدخلون في دائرة الإنتاج أو التعيين أو الاستئجار، نقص افراد العائلة تتحكم فيه الامور التالية: عدم وجود اولاد (غير متزوج، تخطيط بعدم الانجاب، العقم)، أطفال صغار، عداد أفراد العائلة (قليل)، البنية الجسدية (مرض)، السن (شيخوخة، العجز). كما تلعب المسالة الثقافية دورا في عملية التوظيف، اي بنية المجتمع الذكورية، يعني الاولاد البنات لا يستعملن في بعض المهام مثل الرعي، التسوق...، نقص في عدد الأفراد الذكور. بالاضافة الى الحراك المهني، فقد أصبحت

الأعمال التجارية والأعمال التي تحظى بتأمين إجتماعي أكثر استقطابا لافراد العائلة الابناء، مما نجم عنه نقص في عدد افراد العاملين داخل العائلة في هذا النشاط. وفي الاخير وجود الأبناء في المدرسة أو الجامعة أو في المعهد يمنعهم من المشاركة في العمل خاصة الذكور، ولكن يتم تشغيلهم في ايام العطل، وما بعد انتهاء دوام التعليم.

ت) إبتعاد الحظيرة عن المنزل: التفكيك الفيزيقي لفضاء سكن الموال خلق لدينا فضائين، الحظيرة والمنزل، هذا الواقع الذي أدى إلى إعادة تقسيم العمل داخل العائلة. يخضع تقسيم العمل في الحظيرة بجوار المنزل الى قسمين، الاول تتمثل في الأعمال الخارجية: والتي نقصد بها الأعمال خارج الحظيرة مثل: الرعي، الذهاب إلى السوق، البيع والشراء...، يقوم بهذا الدور الذكور. اما الثاني فمرتبط بـ الأعمال الداخلية: والتي نقصد بها أعمال الحظيرة (الزريبة أو الإسطبل) مثل تنظيف الحظيرة، وحلب الأبقار والماعز، وتقديم الغذاء للماشية...يقوم بهذا الدور الإناث.

ولكن لابد أن نشير إلى أنه يمكن للذكور اداء كل الأعمال، بينما يمنعن البنات من أداء الأعمال الخارجية إلا في بعض الأحيان للنساء كبيرات السن، أو بنات صغيرات في السن. بعد ابتعاد الحظيرة عن المنزل برز الى الواقع نقطتين، الأولى على مستوى أفراد العمل (العائلة)، فقد ادى هذه التفكيك الجواري بين الحظيرة والمنزل الى إنقسام افراد العائلة، أصبح جزء فقط من العائلة معنيا بالإهتمام بالماشية وهم الذكور. وتم تجميد شبه كلي لعمل النساء في الحظيرة، وأصبح عملهن قليل في هذا النشاط، يوجد من يشاركن في بعض الأعمال الداخلية، إذا كانت الحظيرة قريبة من المنزل. أما على مستوى الوظائف، فقد تم الغاء تقسيم الوظائف إلى داخلية وخارجية، والذي تمخض عنه في أغلب الحالات تخل عن دور النساء في العمل الرعوي، وتم إضافة مهمة الحراسة، حيث يبقى في كل ليلة احد افراد العائلة لاداء هذه المهمة، بالاضافة الى ذلك أصبح من اللازم تعيين فرد (ذكر) لادارة شؤون المنزل، يشتري لوازم العائلة ويستقبل

الضيوف...، كما يقوم باحضار وجبات الفطور للافراد الباقين في الحظيرة، وكل ما يحتاجونه من لوازم مثل سجائر، شمة....

ث) واقع الفضاء الرعوي

اصبح فضاء الرعي محاط بخريطة رعوية مليئة بمناطق الحظر، يمكن ان نقسمها الى نوعين من الحظر. الحظر الدائم والمؤقت.

- **فضاءات الحظر الدائم:** فيتمثل في زراعة الاشجار، حيث انتشرت ظاهرة زراعة اشجار الزيتون، والتين، والرمان...، والتي تتحول الى حقول دائمة الحظر وسط الاراضي، ويحرص الراعي على عدم الاقتراب منها حتى لا يدخل في نزاع مع اصحابها. بالاضافة الى الغابات التي يمنع الرعي فيها.
- فضاءات الحظر المؤقت: فقد أدى إنتشار ظاهرة الزراعات الموسمية التي أصبحت تغطي مساحات واسعة من الأراضي، والتي تمثل قيودا مؤقتة تتحكم في حركة القطيع. في الماضي كانت تنتشر في الغالب زراعة حبوب القمح والشعير والخرطال، والتي تتحول بعد موسم الحصاد الى مراعي، بينما في العصر الراهن فقد انتشرت زراعة الاشجار الموسمية مثل الفول، والبطيخ، و...، والتي أصبحت زراعة تغطي كل الفصول. كما انتشرت في الاونة الاخيرة ظاهرة كراء الاراضي والحصائد، علما انه في الماضي كان يعتبر كراء الحصيدة واعادة تجميع بقايا التبن المتبقي جراء الحصاد من الممارسات الدنيئة والمرفوضة في الوسط الرعوي، بينما تغير الحال في مرحلتنا اليوم، واصبح هناك تسابق على كراءها. بالاضافة الى ذلك انتشار ظاهرة **(التڤدال)**، وهي اراضي ممنوع الرعي فيها. وهذا ما يفرض على الراعي ملازمة القطيع طيلة الوقت، فتجده واقفا حريصا على أن يبقى الماشية بعيدة عن حقول الاخرين، فهو يتحاشى الدخول في نزاعات مع اصحابها، ولا ينته الامر عند هذا الحد، فحتى الطريق اصبحت ضيقة ومحاطة باراضي زراعية لملاك آخرين.

خ) البنية الجسدية (السن): تعتبر مهمة الرعي من المهام الصعبة في تربية الماشية، فالراعي بحاجة الى جسد له قدرة على مقاومة ظروف الرعي، المناخ البرد القارض والحرارة المرتفعة في الصيف، القدرة على صعودة مرتفعات الجبال، والصمود الى مسافات طويلة، صعود الجبال، سلوك الجبال والوديان والمنحدرات، ويوجد شيوخ اكبر من 70 سنة مازالوا يرعون الماشية، منهم من يستعمل الحمار في هذه المهمة، كما تجد من بينهم من يعاني من امراض مزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري، ولكن لا يجد من يساعده في هذه الدور بسبب وجود اطفال صغار لديه، او ليس لديه اولاد، او لديه البنات فقط، او لا يساعدونه بسبب اشتغالهم في أعمال اخرى.

الى جانب هذه الضغوط الجغرافية نجد ضغوط رزنامة العمل، حيث مرات نجد الراعي وحيدا في وظيفة الرعي (السَّرحة)، الامر الذي يؤثر على أدائه لهذا الدور وسط هذه الصعوبات، وتعتبر هذه الضغوطات احدى الأسبابالتي تدفعه إلى إعتداءه على الماشية، الى جانب سن الرجل، لاحظنا شيخا كبيرا (اكثر من 75سنة) صاحب القطيع كثير الاعتداء على الماشية، فهو كبير في السن لا يستطيع ملاحقة القطيع، ولهذا السبب يستعمل سلاح الحجارة، وكل مرة يجد شاة ميتة داخل الحظيرة، واحتمال ان ضربها بالحجارة كان وراء نفوقها لكنه لا يهتم، وهو لا يوجد من يساعده في مهمة الرعي، فكل أبنائه تولوا مناصب داخل المؤسسات الرسمية، اما البنات فهن ممنوعات من الرعي، ولذا يجد نفسه وحيدا في هذه الدور. تحتاج مهمة الرعي إلى بنية جسدية تستطيع مقاومة كل التحديات المناخية من البرد القارص، وحرارة شمس الصيف المرتفعة، وقدرة على المشي لمسافات طويلة، تفرضها حركة القطيع، الى جانب القدرة على صعود الجبال والمنحدرات، كلها عناصر لابد ان تكون من صفات الراعي.

وهنا تلعب الضغوط النفسية والعملية تأثيرها على سلوك الراعي في طريقة تعامله مع الماشية، هذا السلوك الذي لا يلتقي مع أخلاقيات التعامل مع الحيوان، ولا مع الجانب الاقتصادي والصحي، تنجر عن هذه

الاصابات المباشرة وغير مباشرة تكاليف ومصاريف اضافية للموّال، فقد يحتاج الى علاجها مما يستوجب تكاليف البيطرة، او قد تنتهي بموتها او تعرضها لحادث ينقص من منها.

هذه الممارسات تعطينا صورة عن تعامل الموال مع الماشية، والى الظروف التي أصبحت تحيط بهذا النشاط، والتي تظهر مدى غياب الوعي الصحي لدى هذه الفئة.

الاعتداء على الحيوان في القانون الجزائري

يعتبر اعتداء على الحيوان من الممارسات التي يعاقب عليه القانون الجزائري، "عد المشرع الجزائري الاعتداء على الحيوان الماذون فيه جريمة، وعاقب عليها، حيث نصت المادة 443 من قانون العقوبات على الاتي: يعاقب بالحبس من عشرة ايام على الاقل الى شهرين على الاكثر وبغرامة من 1000 الى 1000 دج او باحدى العقوبتين:

- كل من قتل دون مقتضى، وفي أي مكان دوابا للجر أو الركوب. أو الحمل أو مواش ذات قرون أو خرافا او ماعزا أو اية دابة أخرى او كلابا للحراسة أو أسماك موجودة في البرك أو الأحواض أو الخزانات.
- كل من قتل دون مقتضى حيوانا مستأنسا في مكان يملكه أو يستأجره أو يزرعه مالك الحيوان المقتول.

ويعتبر هذا النص في قانون العقوبات الجزائري حرصا واضحا من المشرع على حماية الحيوان، ويعلل ذلك من جانبين، الاول ان الحيوان روح رطب وجب احترامها احتراما لخالقها، والثاني ان الحيوان الماذون فيه غالبا مالا للغير لذا يجب حفظه لهم.[1]

[1] خالد ضو ، "احكام تربية الحيوانات وبيعها في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري"، **مجلة النبراس للدراسات القانونية**، ج6، ع1، اوت 2021، ص 111(102-115).

الإعتداء على الحيوان من ناحية التشريع الاسلامي

تحظر الشريعة الإسلامية الاعتداء على الماشية والحيوانات بشكل عام. تحث الشريعة على الرحمة والرفق بالحيوانات، وتنص على أن التعامل معها يجب أن يكون برفق وألا يُسبب لها أذى. يُحظر تعذيب الحيوانات أو الإساءة إليها، ويجب تأمين احتياجاتها الأساسية مثل الطعام والماء والمأوى. "عرف المسلمون مفهوم الرفق بالحيوان وطبقوه في حياتهم في زمان كانت تنتهك فيه حقوق الانسان –فضلا عن الحيوان– بأنواع شتى من الانتهاكات، كالإستعباد، والقهر، والوأد، وغير ذلك. فكان للمسلمين قصب السبق بعشرات القرون لعملهم بتلك الاحكام، علما بانه لم ينتبه غيرهم لهذا الامر الا في ازمنة متاخرة، فأنشئت فيهم المؤسسات والهيئات والمنظمات لحماية الحيوان ورعايته."[1] وتوجد الكثير من الأحاديث النبوية الواردة في هذا المجال المتعلق بالتعامل مع الحيوان. فقد "حرمت الشريعة الاسلامية الإعتداء على الحيوان، إلا ما أذنت بقتله، أو اباحت أكله، ولا تعد ذكاة الحيوان ولا أكله اعتداء لأنه مباح وكله مسخر للبشر. ولكن الشريعة الاسلامية عادلة، فحتى الحيوانات العادية او المفسدة التي أمرت بقتلها اوجب ان يكون القتل رحيما. وكذلك الذكاة جعلت لها شروطا لئلا يتعذب الحيوان. واعتبرت ذلك من الاحسان اليه. فعن شداد بن أوس قال: "ثِنْتَانِ حَفِظْتُهُما عن رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، قالَ: إنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإحْسَانَ علَى كُلِّ شيءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فأحْسِنُوا القِتْلَةَ، وإذَا ذَبَحْتُمْ فأحْسِنُوا الذِّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ."(أخرجه مسلم، باب الامر بإحسان الذبح، الحديث رقم: 1955) (مسلم، (د.ت)، صفحة 3/1548)."[2]

[1] سعد الدين منصور محمد، احمد المجتبى بانقا احمد علي، "مساقات ذكر الحيوان في السنة النبوية المطهرة: دراسة تحليلية"، **مجلة الاسلام في اسيا (Journal of islam in Asia)**، 2019، ج16، ع3، الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا، ص52.

[2] خالد ضو، مرجع سابق، ص111.

V. واقع الحظيرة بالمنطقة

تعد الحظيرة من العناصر الرئيسية في المشروع الرعوي، ومن المظاهر التي لاحظناها ان الموالين لا يهتمون كثير بها، وهذا ما يتمظهر في الأشكال التالية:

1. تصميم وبناء الحظيرة

نجد الحظائر مبنية بطريقة لا تخضع للمقاييس الفنية والعلمية، فقد رأينا تحويل سكنات مهجورة إلى حظيرة، أي لم توضع أساسا من اجل تربية الماشية، وحتى التي تم بناؤها بالقرب من المنازل تكون مبنية بطريقة فوضوية، فلا يراعون في هذا المجال نسبة القطيع في تحديد مساحتها، ارتفاع السقف منخفض بحيث لا يساعد العاملين على المشيء داخلها، يطأطأ رأسه في حركته الداخلية، فشاهدنا حالة من الإكتظاظ داخل بعض الحظائر، بل قد تكون وراء موت الكثير من الخرفان حديثي الولادة، وهذا ما لاحظناه في إحدى الحظائر، حتى البناء يكون عبارة عن خردوات.

نظافة الحظيرة

من خلال معايتنا المباشرة لهذه المسألة وجدنا عدم إهتمام بتنظيف الحظيرة لدى غالبية الموّالين، وهذا ما يظهر في اللون الاسود الذي يكتسي صوف القطيع، وهي تشير الى تلطخها بالمخلفات. وتبقى مهمة النظافة من مبادرات أحد أفراد العائلة خاصة النساء عندما تكون الحظيرة بجوار المنزل، ولا يتم تعيين مهمة التنظيف لدى شخص معين، فلا يوجد تقسيم العمل في التسيير الرعوي، وهذا البيئة تشكل خطورة على صحة الانسان والحيوان.

موقع الحظيرة وانعكاسه على الصحة العامة

إنتشار ظاهرة بناء الحظائر في المناطق العمرانية خاصة اثناء العشرية السوداء وبعدها، ومنها موجود على أطراف المدن، "إن إنتشار الحظائر داخل النسيبج العمراني له تداعياته على صحة الإنسان والحيوان، إن مرض الحمى المالطية المعروفة علمياً باسم (brucellosis) هو مرض معروف وأحد

الأمرا المعدية التي تتفشى وخصوصاً في دول العالم الثالث والدول التي تكثر فيها رعاية الماشية. هذا المرض يحدث نتيجة الإصابة ببكتيريا الحمى المالطية. وعلى الرغم من أن هناك أكثر من نوع من أنواع هذه البكتيريا إلا أنها جميعاً تؤدي إلى مرض الحمى المالطية. وعلى الرغم من أن البكتيريا تنتشر في الجسم وتؤدي إلى إصابة أكثر من عضو وجزء في الجسم إلا أن أحد أهم هذه الأعضاء التي تصيبها هذه البكتيريا هو أجزاء الهيكل العظمي والمفاصل. وعادةً ما تنتقل هذه البكتيريا إلى الإنسان عن طريق تناول الحليب أو الأغذية المشتقة من الحليب مثل الأجبان والقشطة وغيرها والتي تكون أتت من حيوانات مصابة بهذا المرض. وهذا المرض ينتشر نتيجة تناول الحليب ومشتقاته من غير غليها أو تعقيمها. وعندما تنتشر البكتيريا المسببة للمرض في الجسم فإنها تصيب أكثر من جزء كما ذكرنا سابقاً مثل الدورة الدموية والطحال والكبد وغير ذلك ".

فمثلا أحد الموّالين النازحين إضطرتهم الأوضاع الأمنية والاقتصادية إلى بناء حظيرة داخل المسكن أو بجواره مباشرة، هذا الأمر الذي قد عرضهم إلى الأمراض المتنقلة عبر الحيوانات، وفي الآونة الأخيرة أصيبت عائلة كاملة بهذا بمرض الحمى المالطية (brucellosis) ، هذه العائلة لها حظيرة أغنام داخل المسكن. تحتاج الحظيرة إلى نظافة يومية، وهذه العائلات ليس لها مكان يمكنها أن ترمي به هذه المخلفات، ومرات يظطرون لرميها داخل القمامات التابعة للقرية، ففي الماضي عندما كانوا يسكنون وسط أراضيهم كانوا يقومون بتكديسها في مكان بالقرب من الحظيرة، ويستعملونها فيما بعد كسماد للتربة في الزراعة، أو يبيعونها أو يمنحونها لأحد الفلاحين. بينما اليوم ليس لهم أي مكان بإمكانهم تكديس فيه هذه المخلفات، منهم من يقوم برميها في أرض أحد الجيران بإذن منه طبعا، ولكن ليس كل الجيران يقبلون بهذا الأمر، مع العلم توجد نزاعات داخلية بين الجيران، خاصة بين الموالين النازحين من جهة وأصحاب الأرض الساكنين في نفس القرية من جهة أخرى، فرغم فائدة هذه المخلفات إلا أنه هناك من لا يقبل أن

توضع في أرضه بسبب العداوة الموجودة بينهما، أو يمكن أن يكون العكس، أي الموال النازح هو من يفضل أن يرميها في القمامة على أن يستفيد منها شخص يعاديه.

كل هذا يجعل الموّالين النازحين خاصة نازحين غير متنقلين يعيشون في حالة مزرية حيث يعيشون وسط مخلفات الماشية التي تنبعث منها روائح كريه خاصة في فصل الشتاء عندما تتوقف الماشية عن الخروج للمراعي بسبب قلة الكلأ في الحقول، ففي هذه الفترة تتكدس مخلفات الماشية، والتي تحتاج إلى نظافة يومية، ورغم ذلك تبقى الرائحة، وهذا ما يشكل خطرا على صحة الإنسان والماشية، "إن العلاقات السببية بين سلوك تربية الحيوانات عن طريق وجود إسطبلات داخل العمران الحضري في المناطق الصحراوية، وانتشار الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوانات منها ظاهرة داء الحمى المالطية تتفاعل فيما بينها تأثراَ وتأثيراَ ، حيث أن مؤشرات أفكار وسلوكيات الأفراد الذين لا يبالون بمخاطر وجود مختلف الحيوانات في الوسط الحضري من خلال نتائج البيانات الإحصائية إلى فهم وتفسير أن روح الأخلاق الوظيفية لصحة الفرد الصحراوي والمجتمع ككل لأفكار ثقافة الصحة والتحولات التي انجرت منها. كل هذه المؤشرات هي سلوكيات ثقافية وتقليدية تؤثر طردياَ في نسق صحة الفرد العمومية في المدن الصحراوية"[1] . وإن كان في حقيقة الأمر أن هذه العائلات لم تتبنى هذا الخيار بإرادتها بل حتمت عليها الأوضاع الأمنية والإقتصادية تقاسم السكن مع الماشية، فليس لديهم مورد اقتصادي اخر، وليس لديهم سكن أو قطعة ارض يمكن أن يبنون عليها في هذه القرية أو في المدينة، وان كان لديهم أراضي في أماكنهم السابقة، لكن تلك الأماكن أصبحت مهجورة منطقة خالية من السكان.

[1] بودالي بن عون، "الاسطبلات وداء الحمى المالطية في الوسط الحضري، دراسة ميدانية بمدينة الاغواط"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع12، ماي 2015، ص117-118

المبحث الرابع: تحليل علاقة البيطري بالموّال

تجسد تجربة البيطري في ممارسته لمهنته أحد المفاتيح لفهم واقع النشاط الرعوي، فهذا الفاعل يمثل الوسيط بين عالم المؤسسات الحديثة، وبين الواقع الرعوي الذي يستند إلى التنظيم التقليدي، فهو من جهة متخرج من الجامعة، ولديه عيادة بيطرية بإعتبارها مؤسسة. ومن جهة أخرى الأكثر إحتكاكا بالميدان الرعوي، ولديه تجربة واسعة في الرعاية الصحية والتفاعل المباشر مع المجتمع الرعوي، والتي بدورها تعكس لنا كيفية تفاعل التنظيم المهني مع الواقع العملي في القطاع الرعوي.

الممارسة البيطرية:

من خلال الوقائع المشار إليها في المباحث السابقة وجدنا أن البيطري قد إنتهك بعض القواعد والقوانين التي تتعلق بالعمل المهني، وتتمثل في:

- ✓ قبول البيطري بتشخيص شاة غير موجودة، يحصل التشخيص بناءا على أقوال الموال.
- ✓ بيع الأدوية للموالين بدون وصفة أو تشخيص مباشر من قبله.
- ✓ تقديم حقنات معبأة بالدواء للموالين، وهذا طبعا لا يتفق مع معايير وقواعد الحفظ الصحية.

هذه الممارسات التي تؤكد هيمنة الموالين على الواقع الرعوي، يبدوا فيها البيطري مسايرا لهذا الواقع، وهو يعلم أنه سلوك لا يلتقي مع أخلاقيات المهنة، يصرح البيطري:

(وجدت هذا الواقع قبلي، بغيت نغير الأمر، بصح الواقع كبير علي . الله غالب)

وهي إقرار بوجود لعبة أكبر من أن يستطيع مواجهتها هذا الفاعل البيطري بمفرده، بل قد تحتاج الى دور مؤسسات بحجم الدولة.

أدوات الضغط على البيطري

من المهم فعلاً الإطلاع على تلك الديناميات التي تحيط بممارسة مهنة البيطري، والتي يبدو فيها ان البيطري يعيش حالة حصار بين متطلبات الحفاظ على عمله وبين مواجهة توقعات مجتمع الموّالين.

على الرغم من أن ممارسة المهنة البيطرية تفرض الإلتزام بمعايير وقوانين محددة لضمان سلامة الحيوانات إلا أن البيطري يجد نفسه محاطا بتحديات كبيرة عندما يريد تطبيق هذه القوانين بشكل صارم نظراً لتوقعات العملاء وضغط مجتمع الموّالين. هذا الواقع يدفع البيطري إلى إيجاد نوعا من التوازن بين متطلبات المهنة وتوقعات الموّالين، مع الحفاظ على معايير الرعاية الصحية والأخلاقيات المهنية.

موارد قوة مقاطعة الموَّال للبيطري: يستمد الموَّالون قوتهم من ثلاث عناصر وهي:

1. القطيع ملكه الخاص: يعتبر الموّال أن القطيع ملكه الخاص، ويحق له في نظره أن يفعل به ما يشاء، يستطيع ترك الشاة بدون علاج، ولديه الإستعداد لتحمل تبعات فعل المقاطعة. حتى مقاربته للقطيع ليست إقتصادية بحتة حتى تضغط عليه في إستدعاء البيطري. هذا النوع من التفكير قد يتسبب في مشاكل صحية جسيمة للماشية، وقد يعرضها للخطر والمعاناة بسبب عدم تلقي العلاج اللازم عند الضرورة.
2. إمتلاك خيارات أخرى: عند إصابة الماشية بمرض أو تعرضها لحادث ما، يملك الموال خيارات بديلة من أجل تجاوز ضرورة إستدعاء البيطري مثل الذبح والبيع.
3. غياب جبهة بياطرة موحدة: يستغل الموال غياب إتفاق عملي بين البياطرة في تطبيق القوانين، وبذلك يستعين بطرف على أخر، يصرح البيطري:

(أنا نبيع الدوا. قادر تقول لي علاش تبيع؟ أنا نقولك إذا ما شراش من عندي، يروح عند بيطري أخر يبيعله.)

يعني أن الموال لديه بدائل أخرى، يمكنه اللجوء الى بيطري آخر لشراء الدواء، يعني المسالة تجارية بعيدا عن القوانين الرسمية التي تنظم المهنة.

ويضيف نفس البيطري:

(أحنا البياطرة مناش متفاهمين بيناتنا)

في رأيه يحتاجون إلى تشكيل جبهة موحدة من البياطرة تقف ضد الضغوط التي يمارسها الموّالين.

إحتواء البيطري داخل الحقل الرعوي:

يعد البيطري الفاعل الأكثر ترددا على عالم الموَّالين، فهذا الفاعل يطّلع على أسرارهم، علما أنهم الأكثر حرصا على منع أي غريب من الدخول إلى حظائرهم، لكنهم مظطرون للتعامل معه، فالماشية تحتاج إلى علاج. ولذا يجدون أنفسهم أمام معضلة التعامل مع هذا الفاعل الغريب الذي يفرض نفسه في واقعهم الرعوي، ويتم إحتواءه وذلك عبر الوسائل التالية:

1. **الإنتقال من العيادة إلى الحظيرة:** وهنا إستفادوا من طبيعة العمل البيطري الذي يعمل أكثر خارج العيادة، وهذا نتج عنه الأمور التالية:

أ) سلطة المكان: إنتقال البيطري لمداواة الماشية من العيادة إلى الحظيرة يعني بداية إستدراجه إلى فضاء الموّال، هذا الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ترتيب السلطة، فلو بقي في العيادة سيجد الموّال نفسه ملزما بإحترام ما يفرضه فضاء العيادة من قواعد مثل: إنتظار دوره، الجلوس، طريقة الكلام، موضوع الكلام...، بينما في الحظيرة يكون الموّال صاحب الفضاء، وعليه، يتسنى له التعامل معه بعيدا عن بروتوكولات العيادة.

ب) من خطاب العيادة إلى الخطاب المجتمعي: يسعى الموَّال إلى إزالة كل الحواجز بينه وبين البيطري كخطوة أولى، وهو من يأخذ بزمام المبادرة، فيؤتى للبيطري بالفطور والغذاء، وقبل مغادرته تقدم له

بعض الهدايا، عبارة عن حليب أو جبن أو ما الى ذلك. يدخل معه في حوار ونقاش يدور في المجال الإجتماعي أثناء أداء عمله، يسأله عن أحواله الشخصية والإجتماعية، وعن عائلته، المهم إخراجه من خطاب العيادة إلى الخطاب المجتمعي.

ومن أجل فهم هذا العملية يمكن مقارنته بالطبيب (الانسان)، حيث يقوم بممارسة مهنته في العيادة، يقتصر التواصل بينه وبين المريض على محور المرض، فيقول المريض إني أشعر بكذا، لدي صداع...، وفيما يتعلق بثمن التشخيص فإنه ثابت ومحدد مسبقا، وبعد خروجه من باب العيادة تنتهي العلاقة بينهما. بينما البيطري يدمج في النسق الإجتماعي، بحيث يصبح جزءا من مجتمع الموّالين، لديه علاقاته الخاصة بهم، والتي تتجاوز مسألة العمل. ولذا نجد هناك إختلاف بين البيطري والطبيب من حيث درجة الإندماج الإجتماعي، نجد أن الطبيب تفصل العيادة بينه وبين العالم الاجتماعي، على الاقل ساعات العمل. بينما البيطري تمثل العيادة حالة إنتظار، ومعظم عمله يقع خارج العيادة، والحظيرة لم تفصل عن المنزل من حيث القيم، بمعنى أن الحظيرة جزء من الفضاء الإجتماعي، ولم تتحول إلى مؤسسة قائمة بذاتها بحيث تؤطر العلاقة بين الموّال والبيطري بقيم المؤسسة وما إلى ذلك.

عوامل الضغط النفسية والإجتماعية على سلوك البيطري

تتمثل في الأدوات النفسية والإجتماعية التي توضع حول محيط الفاعل بدافع التأثير على سلوك البيطري، وهي أداوت تزيد من تدفق الإحراج وتتمثل في:

أ) فعل الإطعام: يتعامل الموال مع البيطري بصفته ضيفا يجب إطعامه وإكرامه، فتقدم له القهوة مع الخبز (المطلوع)، أو الفطير (الحرشة)، أو الحلويات، ومرات يؤتى له بوجبات الغذاء والعشاء، وهذا حسب الوقت الذي يعمل فيه. وإن كان هذا الأمر يدخل ضمن تقاليد الكرم والضيافة في القيم الإجتماعية بصفة عامة إلا أنه يعتبر إحدى الآليات لإحتواء البيطري، وهذا ما يدخل في دائرة

(الملح). بل نجدهم حتى عندما يجدونه في مقهى يتجهون مباشرة إلى الخادم لدفع ثمن ما تناوله، حتي يأتيه الخبر بأن (قهوتك خالصة).

ب) توجيه دعوة لحضور المناسبات: يصبح البيطري على رأس قائمة المدعويين إلى مناسباتهم التقليدية والإجتماعية والدينية، حيث يتحول إلى جزء من هذا المجتمع المحلي، هذه المناسبات التي تخلق روابط إجتماعية قوية، فعند حضوره يتم التعريف به، وتكريمه وإستقباله، وينادى بإسم المهنة، يقولون **(هذا البيطري تاعنا)**، تتسع علاقات البيطري خارج مجتمع الموّالين من أهل المنطقة، وتزداد علاقته بكل فئات المجتمع المحلي بحيث يشعر بوجوب الذهاب إلى التعزية، أو لمناسبة حج، أي المناسبات التي لا تحتاج إلى دعوة مسبقة.

الموَّال والبيطري

تبقى رهانات الموَّالين هي المحافظة على القيم الإجتماعية التقليدية في كل تعاملاتهم داخل النشاط الرعوي، ويحاولون ادماج البيطري في هذه التنظيم التقليدي، وينبني الادماج الى نقطتين:

1. **التفاوض مبدأ كل التعاملات الرعوية:** من بين الإستراتيجيات التي يسعى إليها مجتمع الموَّالين من وراء إحتواء البيطري في هذا الحقل الرعوي هو إحالة كل شيء إلى تفاوض، ولا فرق بالنسبة إليهم بين التعاطي مع النصوص القانونية التي لا تخضع في تطبيقها للنقاش والمساومة، وبين القضايا التي تخضع للتفاوض، ويتمظهر هذا التعامل مع القضايا التالية:

- النصوص القانونية: ومن بينها النصوص القانونية التي تنظم مهنة البيطرة التي تفرض على البيطري الإلتزام بها، بينما في الواقع الرعوي نجد ان الموّال يطالب البيطري بتجميد العمل بها، كمثال على ذلك يرغب الموال بشراء الدواء مباشرة من العيادة بدون وصفة أو إستشارة من قبل البيطري، او يرجوا من البيطري عدم التبليغ عن وجود مرض يفرض من ناحية قانونية إبلاغ

السلطات الرسمية المعنية به، ويرى فيما ترتب من علاقات شخصية بينهما –الموَّال والبيطري– كفيل بتلبية مطالبه رغم أنها تعتبر تجاوزات في نظر القانون، لكن الموَّال لديه تصور في أولوية الإنسان عن النص القانوني، وهنا الموّال يرى نفسه بأنه جاه ويستحق أن يلبِّي له البيطري طلبه، وإلا يعتبر بمثابة إهانة بالنسبة إليه لأنه لم يحترم هذا الوجه (وجه الموّال).

- القضايا المفتوحة: وهي من الأمور التي تخضع لطبيعة التفاهم بين الأطراف المعنية، ولا توجد نصوص قانونية محددة تنظمها، مثل، تكاليف البيطرة حيث يقدر الثمن بناء على عنصرين وهما: التشخيص، والأدوية المستعملة في التطبيب، وفي الوسط الرعوي أصبح شائعا خضوع هذا التكاليف للمساومة، ليس كما هو الحال في الطب الإنساني حيث يوجد سعر ثابت. قد يشتكي الموَّال للبيطري ظروفه الصعبة من أجل التنازل عن جزء من المبلغ، ويجد الموّال نفسه محرجا في هذه النقطة، فهو في منزل الموَّال، وقد تناول الغذاء الذي أحضره له، وفي يديه الهدايا الذي أهداه إياها الموَّال، كلها تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على قرار البيطري. بالاضافة الى ذلك نجد قضية إرجاء تسديد تكاليف البيطرة، فقد اصبح سائدا في الوسط الرعوي تعامل البيطري بالكريدي، ويطلبون منه أن يمنحهم بعض الوقت من أجل تسديدهم حقوق العلاج، كأن يقول له أحد الموالين:

(سأدفع لك مستحقاتك بعد أن أبيع الماشية في سوق المواشي)

ويشتكي البياطرة تأخر بعض الموالين عن تسديدهم ديونهم، فهم يستخدمون الأدوية أثناء العلاج، وإذا لم يسددوا لهم ثمن الدواء فانهم سيضطرون إلى شراءه من أموالهم الخاصة، حيث أن تاجر الأدوية الذي يطالب بمستحقاته. إلى جانب ذلك توجد تكاليف كراء العيادة وما إلى ذلك. وهذا الواقع الذي يختلف عن واقع الطبيب (الانسان)، الذي يحدد سعرا ثابتا مع كل المرضى، على عكس البيطري الذي يعيش في ساحة التفاوض.

2. **الفرد الموثوق به:** مجتمع الموّالين لديهم حساسية من أي غريب، وتقبل البيطري في مجتمع الموَّالين فرضته حاجة الماشية إلى العلاج، ولذلك فهم مضطرون للتعامل مع هذا الغريب، ويبقى رهانهم كيف يدمجونه في تنظيمهم، بحيث يصبح فردا يمكن الوثوق به، فلا يشكل تهديدا لمنظومتهم، بل يتحول إلى فرد يحمي تنظيمهم، ومن أجل فهم ذلك لابد من الإطلاع على ما يتميز به هذا الفاعل داخل هذا الحقل الرعوي:

أ) الإطلاع على أسرارهم: إن كنا في مرحلة سابقة تحدثنا عن تغيير سلطة المكان، من خلال الإنتقال من العيادة إلى الحظيرة، إلا ان ذلك يتحول من ناحية أخرى إلى نقطة قوة بالنسبة للبيطري، فهذا الفاعل سيطلع على وضعيتهم بشكل مباشر، وهم الذين طالما رفضوا دخول أي غريب إلى حظائرهم، لأنهم لا يحبذون من يطلع على أسراراهم وحياتهم الخاصة بصفة عامة.

ب) إنتماء البيطري: هو من حيث التكوين ينتمي لعالم المؤسسات الرسمية، لديه تنسيق مع مؤسسات الفلاحة، فهو يقدم تقارير شهرية لهذه الجهات الرسمية، وهو يعتبر الوسيط بين المؤسسات والوسط الرعوي. أما الموَّالين ليس لديهم إطلاع واسع بقواعد عالم المؤسسات، خاصة عندما نتحدث عن موّالين أغلبيتهم ذوي مستوى تعليمي متدني، ولذا سيحاولون إستقطاب هذا الفاعل إلى تشكيلتهم، والتي بموجبها يفتحون له أبواب حظائرهم في مقابل قبوله بالإنحياز إليهم.

ت) العمل المهني: تخضع ممارسة البيطرة إلى قوانين تنظمها، وقد تتعرض الماشية لبعض الأمراض التي تندرج في قائمة الأمراض التي تجبره إبلاغ السلطات الرسمية بها، وهنا "يجب على كل طبيب بيطري اعلم بظهور حالة مرضية من التي يجب التصريح بها حتما حقيقة كانت أو مشكوك فيها التوجه بدون إنتظار إلى عين المكان للقيام بالتحقق من الوقائع وإتخاذ عند الإقتضاء الإجراءات التحفظية أو الإستعجالية ولا سيما عزل الحيوانات المريضة وحجز المستثمرة"[1]، وإذا لم

[1] سلطان بن علو، بن قو امل، مرجع سابق، ص290

يبلغ بهذه الأمراض فإنه سيخصع لعقوبات حددها التشريع الجزائري. فهم –الموّالون– ليس لديهم معلومات كافية حول عن هذه الأمراض وأعراضها، ولو أنهم تأكدوا أو شكّوا بوجودها بين قطعانهم فإنهم لا يذهبون إلى أي بيطري، ويفضلون الإحتياط بإخفاء القضية في هذه المسائل، علما أن بعض الأمراض قد تصل إلى حد الإعدام الكلي للقطيع، وفي بعض المرات يتم إغلاق كل الأسوق على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني، "فقد تم التسجيل في الجزائر 180 حالة من الحمى القلاعية المصابة بالحمى القلاعية عند البقر وتم جلب 2 مليون جرعة لقاح مضادة، وتم ذبح 190 رأس من الابقار بسبب الاصابة بذات المرض وغلق 10 أسواق بولاية البويرة إلى غاية انتهاء حملة التلقيح"[1].

وأمام هذه التخوفات قام الموّالون بإنتاج "**البيطري الموثوق به**" الذي لا يهدد مصالحهم، إعتمادا على الأساليب السابقة الذكر، والذي أصبح بموجبها يستشيرهم قبل إتخاذ أي قرار من شأنه الإضرارا بمصالحهم، يخبرهم إذا ما شاهد ما يدعو إلى الريبة حول وجود مرض معين، وبذلك يتخذون إحتياطاتهم في هذا المجال، فهو لا يريد أن يتورط بصفة رسمية في هذه القضية، يدرك بطبيعة الحال عواقب هذه التجاوزات التي ممكن إن تؤدي إلى إيقافه عن العمل نهائيا. ولو أبلغ البيطري السلطات عن هذه الأمراض فإنه سيواجه بمقاطعة شديدة من قبل مجتمع الموالين، ويتحول إلى شخص غير موثوق به.

إذن، البيطري يعيش بين موقفين كلاهما فيها تهديد لمستقبل عمله، أما من ناحية الموّالين يخشى ممارسة فعل المقاطعة لخدماته، ومن ناحية الدولة التوقيف بصفة رسمية عن العمل، ويبدو أن البيطري إختار التموقع مع مجتمع الموّالين، فخبرته العملية جعلته يكتشف قدرة المؤَالين على حمايته، بسبب ما يتمتعون به من هيمنة على الواقع العملي للنشاط الرعوي.

[1] المرجع السابق، ص285.

عوامل تضعف فعالية دور البيطري:

يمكن الحديث عن عدة نقاط تساهم في اضعاف فعالية دور البيطري في مجال الصحة الحيوانية، وهي:

1) غياب الرؤية الإقتصادية للموَّال: وهنا نتحدث عن غياب عقلية الحساب، أي غياب الفعل العقلاني كما أشار إليه ماكس فيبر، الذي من خلاله يعي الموّال أهمية البيطري بالنسبة إليه، على أساس أن هذا الأخير يساهم في الحفاظ على سلامة القطيع التي تساهم في رفع الإنتاج.
2) ضعف الوعي الأخلاقي والقانوني للموَّالين: وهنا يمكن الحديث عن الدور الديني، والدور القانوني، ففي المجال الديني لا توجد محاضرات وملتقيات وتوجيهات بما يكفي في نشر الرؤية الدينية فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالحيوان، علما أن الدين الاسلامي تناول هذا الموضوع، ويوجد الكثير من الفتاوي والأحاديث تعالج هذه القضية. أما من الناحية القانونية فكذلك يحتاج هذا النشاط إلى توعية قانونية في هذا المجال.
3) غياب التكوين بالنسبة للموّالين.
4) غياب إتفاق من قبل البياطرة: يعني لا يوجد موقف موحد من قبل البياطرة في الوقوف ضد الممارسات غير قانونية.
5) غياب منظمات تضغط على الموّال: يعني عدم وجود منظمات فاعلة مثل حقوق الحيوان...، التي تضعط على الموال في علاج ماشيته.
6) ضعف المراقبة: لا توجد متابعة ومراقبة مستمرة ودقيقة في هذا النشاط الرعوي.
7) غياب تخصصات: فلا نجد تخصصات رسمية للبياطرة، فالبيطيري يعالج الطيور والمجترات واكلات اللحوم، كما لا توجد تخصصات مساعدة تابعة للطب البيطري مثل ما هو الحال في الطب الانساني بوجود الشبه الطبي.

كل هذه الظروف والتحديات داخل الفضاء الرعوي والمجتمع الذي يهيمن عليهما الموّالون جعل مهمة البيطري تبدو معقدة وصعبة قد تتجاوز إمكانياته في التصدي لهذا الواقع السائد الذي لا يلتقي في ممارساته مع الطب البيطري، هذه الممارسات السائدة التي تخدم الانتاج الرعوي في نهاية المطاف لانها تعطل احد اهم حلقات الانتاج الا وهو الصح الحيوانية. .

خلاصة

تشمل الرعاية الصحية للماشية مجموعة من الخدمات والممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على صحة الحيوانات وضمان سلامتها ورفاهيتها. وتفرض التنسيق بين ثلاثة فاعلين رئيسيين في هذا الجانب، المؤسسة الفلاحية، والبياطرة، والموالين.

فقد لاحظنا أن الموَّالين ليس لديهم إهتمام كبير بالجوانب الصحية، مما يتضح في سلوكياتهم مثل تأخير إستدعاء التدخل البيطري، وإستخدام الأدوية دون إستشارة بيطرية. هذه الممارسات أصبحت سائدة في الواقع البيطري، حتى البياطرة يتماشون مع هذا الوضع المتناقض مع المعايير الأخلاقية والمهنية للمهنة، فتجدهم يقومون بتشخيص حالات غير موجودة، وبيع الدواء مباشرة للموَّالين.

يعتبر البيطري هنا الوسيط بين تنظيمين، التتنظيم الحديث تنادي به مؤسسات الدولة، وتنظيم تقليدي يفرض نفسه على الواقع الرعوي، وقد أظهرت تجربة البيطري أن التنظيم التقليدي هو المهيمن في النشاط الرعوي بالمنطقة، وهو ما يفسر التباين بين المعايير المهنية والواقع العملي في هذا المجال.

كما أن نظام التدريس البيطري يعيش مشاكل بنيوية حيث تغيب تخصصات البيطرية، عدم وجود فصل بين البيطري والصيدلة البيطرية، مما جعل البيطري كتخصص شامل يتحمل الكثير من الأدوار، يعالج جميع الحيوانات، يؤدي دور الصيدلي.

وجد البيطري نفسه وحيداً في ميدان يواجه فيه المجتمع بشكل عام، إذ أن القيم التي يستند إليها الواقع الرعوي تشكل جزءاً من القيم الاجتماعية بصفة عامة. وعليه، واجه تحديات كثيرة وهو يحاول التأقلم مع هذا الواقع. فوجد نفسه محاصراً أمام واقع رعوي مليء بالفوضى والتحديات التي تتطلب تدخلاً يتجاوز إمكانيات وقدرات البيطري.

في هذا السياق، يواجه البيطري تحديات تتمثل في ضعف مستوى التعليم لدى فئة الموَّالين وضعف الوعي البيطري، مما يجعل من الصعب عليه أداء مهمته بشكل فعال. تلك العوامل تجعل من توجيه وتثقيف الموَّالين وتقديم الرعاية الصحية اللازمة للحيوانات تحديًا يتجاوز قدرات البيطري بمفرده.

بالتالي، يحتاج البيطري إلى دعم وتعاون من قبل مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي، وذلك من أجل توفير بيئة مناسبة لتنفيذ مهمته بنجاح. ومن المهم أيضاً تعزيز التوعية وتوفير التدريب المناسب للموَّالين وتحسين مستوى الوعي البيطري في المجتمع، مما يسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية للماشية وتعزيز الصحة العامة. واضعاف اي دور داخل حلقة القطاع الرعوي سيكون له انعكاس على مستوى الانتاج الرعوي.

خاتمة

خاتمة

أظهرت نتائج البحث الذي قمنا به تحت عنوان "النشاط الرعوي في الجزائر تمثلات وممارسات، مقاربة سوسيولوجية بمنطقة وادليلي تيارت" أن الممارسات السائدة في النشاط الرعوي بمنطقة وادليلي لا تخدم الانتاج الرعوي، فالموّال لا يضع المقاربة الاقتصادية على راس اولوياته، فممارساته تظهر انه ضد عقلية الحساب، فيرفض على سبيل المثال عدَّ ماشيته، لانه يتصور هذا الفعل له تاثير على الانتاج، بل يكون سببا وراء تراجع عدد الماشية، كما انه من ناحية مقاربته لاسباب المرض او موت الماشية يعتقد بوجود اسباب اخرى تتمثل في "العين"، او ينظر اليها بنظرة "المكتوب" الذي يجعل الحدث (موت شاة مثلا) لم يكن ليمنعه تدخل البيطري. فالشاة كتب لها ان تموت ستموت. ووسط هذه الممارسات يجد البيطري نفسه يعمل، هذه الممارسات والتصورات السائدة التي تهيمن على الواقع الرعوي قد فرضت على البيطري الاندماج فيها، وبهذا الشكل تصبح الصحة الحيوانية منساقة لهذه التصورات والممارسات السائدة التي تتعارض مع صحة الحيوان، وهذا الشكل من الاندماج يتمظهر في تشخيص الشاة بدون وجودها، شراء الادوية البيطرية مباشرة بدون وصفة...الخ، وكلها عوامل تفسر ذلك التذبذب في الانتاج، بالإضافة الى عوامل اخرى طبيعة الممارسين لهذا النشاط، الذين اغلبهم من ذوي المستوى الدراسي المتدني، بالاضافة الى نظرة الدولة للموّال، الذي جعلته من حيث التكوين في مصاف المهن والحرف التي لا تحتاج الى مستوى دراسي متقدم، بل يكفي مستوى ابتدائي لتكون مربي ماشية، بالاضافة الى طبيعة الممارسات السائدة في المؤسسات الرسمية المعنية بالجانب الرعوي، والتي لم تنجح في استقطاب هذا الموّال. وبذلك اصبح مستقبل الانتاج الرعوي رهين هذه هذه الممارسات السائدة من جهة، وعوامل الطبيعة من جهة أخرى، التي تتاثر بسقوط الامطار الذي يكون وراء توفر الغذاء الحيواني.

بالاضافة الى ذلك يمكن تفسير تذبذب الاحصائيات الى الإحصائيات ذاتها، فقد توضح لنا من خلال البحث الميداني أنه من الصعب الإعتماد على الإحصائيات[1] كدلالة للحكم على الإنتاج الرعوي، وذلك راجع لعدة أسباب. أولا أن الماشية رأسمال متنقل يصعب مراقبة تنقلاته إقليما داخل الوطن، (على مستوى الدوائر والولايات)، فقد يتنقل عن طريق البيع والشراء، أو من خلال نقل الماشية إلى مكان آخر خارج الإقليم اثناء الاحصاء، ولا نستطيع الإعتماد على الإحصائيات الاقليمية إلا إذا تم إعتماد تقنية نظام "الشريحة الالكترونية" الذي نستطيع من خلاله تتبع مسار الماشية، ولحد هذه الساعة لم يتم الإستعانة بهذه التقنية الحديثة. وهذا على عكس الإحصائيات على مستوى الوطن فهي قد تصلح كدلالة على واقع الإنتاج الرعوي الوطني بحكم أنه لا يسمح للماشية بالخروج من الوطن. وثانيا: لاحظنا أنه يوجد موّالين غير رسميين وهم لا يصرحون بعدد رؤوس مواشيهم، ويوجد كذلك موّالين رسميين لا يصرحون بالعدد الحقيقي لعدد رؤوس الماشية. ثالثا: هذه الفترة عرفت جائحة كورونا التي أثرت على حركة الإحصاء، سواء على مستوى اللجان الرسمية التي قامت بهذه العملية الاحصائية، والتي وجدت صعوبات في التنقل الى الحظائر، أو على مستوى فئة الموّالين الذين كانوا يخشون من المرض، وهذا ما جعلهم يحتاطون أكثر ويحجمون عن المبادرة نحو التقيد بالإحصاء. **ورابعا:** في السنة الأخيرة 2022 تم تغيير طريقة إحصاء الماشية، ففي الماضي كان يتم الرجوع إلى أرقام التلقيح التي يقدمها البيطري، بينما تم تغيير العملية في الثلث الأخير من سنة 2022، وأصبح الإحصاء يتم وفق لجنان خاصة تتجه مباشرة للحظيرة وتحصي عدد الرؤوس، هذه التجربة الجديدة التي تندرج في إطار تعميم الرقمنة داخل هذا النشاط، هذا الإجراء الجديد التي خلق ردة فعل لدى الموّالين الذين ابدو تخوفا منه، وانقسمت مواقف الموّالين بين المبادرة الى الإنخراط في الاحصاء، والمقاطعين، والذين ينتظرون الى ما تؤول اليه هذه العملية. وهذا بدوره يؤثر على عملية الاحصاء.

[1] الاحصائيات الرسمية التي اعتمدنا عليها في البحث.

اما بالرجوع الى الظروف التاريخية التي مر بها النشاط الرعوي والتي قد تفسر اسباب التي جعل النشاط الرعوي يتمسك بالتنظيم التقليدي، نجد انه كان يعيش في حالة صراع دائم خاصة في مرحلة ماقبل الإستعمار الفرنسي. وأما في الفترة الإستعمارية فقد كان هناك تدمير ممنهج لهذا النشاط، يقول امحمد بوخبزة "بعد تدمير الأسس المادية للإنتاج الرعوي، إمتنعت الإدارة الاستعمارية عن تنفيذ أعمال البنية التحتية التي من شأنها أن تعزز الاقتصاد الرعوي وتمنحه شكلاً ووظائف جديدة. ونتيجةً لقطع الرعي عن الأراضي الخصبة وتقييده لاستغلال الأراضي الفقيرة في السهوب والصحراء، وكذلك لتقييد المساحات الرعوية وزيادة احتياجات الرعاة الكمية والنوعية دون زيادة في الإنتاج، فقد تم تفكيك الرعي بسبب تطور التناقضات الداخلية التي انتهت بتفاقم الفقر لمعظم الرعاة واعتمادهم الكامل على القيم الحضرية في إقتصاد السوق"[1] وقد لعبت السياسات الاستعمارية المتبعة في تهميش النشاط الرعوي، وذلك عبر ترسيخ نموذج الرأسمالية الزراعية الذي اعطى اولوية قصوى للزراعة التجارية والإنتاج الفلاحي المرتبط بالسوق العالمية. ونتيجة لهذا السياسة فقد تم تهميش الأنشطة الرعوية التي كانت تعتبر نمط عيش رئيسي لشرائح واسعة من السكان الاصليين، ليُعاد تصنيفها كنشاط ثانوي يمارسه المحرومون والمهمشون والمقصيون من اي فرص للتموقع بداخل المنظومة الاقتصادية الجديدة.

هذا الواقع فرض على ممارسي النشاط الرعوي التوجه نحو المناطق الهامشية التي ظلت خارج البرنامج السياسي والاقتصادي، او تلك لم تصلها بعد ايدي الاستعمار، والتي غالبًا ما تتسم بتضاريس وعرة وغير صالحة للزراعة، وبذلك دفعتهم التحديات الى عزلة جغرافية واجتماعية، وساهم هذا التباين ين الزراعة والرعي في ترسيخ صورة نمطية تربط بين الرعي والتخلف أو الفقر.

[1]Mhamed Boukhobza, Boukhobza Mhamed, 1976, **L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie**, Ed. ENAG. P22.23

وفي مرحلة الإستقلال حاولت الدولة النهوض بهذا النشاط لكن التجربة عرفت الفشل، "وفي الثمانينيات، تم إدخال صيغة طموحة في الجزائر وسورية بهدف تنظيم الرعاة في تعاونيات إنتاجية. ونظراً لأن الفكرة والتخطيط لها قد جاء من القمة إلى القاعدة، فقد فشلت تلك التجارب السابقة بسبب إعتمادها على الدعم الحكومي"[1]. وتتواصل رحلة التحديات أمام هذا النشاط الذي سيدخل في محنة جديدة مع العشرية السوداء ويعرف على إثرها إستهدافا مباشرا للفضاء الرعوي الذي كان يفتقد للأمن والحماية، وبذلك أضحى الموّالون على رأس قائمة النازحين.

كل هذه الظروف والتحديات التي عرفها هذا النشاط تجعلنا ننظر للإحصائيات رغم التذبذب الذي يميزها بنظرة إيجابية لأنه بفضل جهود هذه الفئة من الموّالين تم الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية، ويبدو أن الخبرة المتراكمة عبر العصور والمراحل التاريخية ساهمت بطريقة وباخرى في تجاوز كل العقبات التي أحاطت وتحيط بهذا النشاط في الماضي والحاضر، فلو كان هناك نشاط آخر يفتقر إلى هذه التجربة وعاش نفس الظروف والتحديات لكان من المحتمل أن ينقرض وينتهي به المطاف إلى الإندثار.

أما النشاط الرعوي في حالته الراهنة بمنطقة وادليلي فقد أثبت كذلك أنه يستطيع أن يصمد ويتكيَّف مع كل التحولات التي عرفتها المنطقة، وأظهرت نتائج البحث أن ممارسة هذا النشاط في المنطقة المدروسة لازال ينتمي في تنظيمه إلى المجتمعات البسيطة رغم كل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، وهذا ما يبدو جليا في الممارسات والتمثلات السائدة التي لم تبتعد في مجملها عن الممارسات والتصورات التقليدية. ومن الأمور التي برزت على المشهد الرعوي بالمنطقة مهنة "الموَّال" كمهنة قائمة بذاتها، والذي يختص ممتهنها فقط بتربية الماشية، فهذا المصطلح "الموّال" لم يكن من الكلمات المتداولة في الماضي لأن تربية الماشية كانت تعتبر جزء من عمل الفلاح الذي يمارسها الى جانب الزراعة، وهذه الإستقلالية للنشاط

[1] على النفزاوي واخرون، **دليل اهداد مخططات التنمية التشاركية للمجتمعات الزراعية الرعوية بالمناطق الجافة**، تر: رضوان يوسف واخرون، المركز الجولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة IDRC، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، ماي 2008، ص12

الرعوي جاءت نتيجة تحولات عرفها المجتمع المحلي خاصة بعد العشرية السوداء، وهنا يمكن الإشارة الى عاملين رئيسين في بروز هذا الفاعل "الموَّال" ككيان منفصل عن "الفلاح"، وهما: تفتت الأرض وتفكك العائلة الموسعة. أما الأرض ففي الماضي كانت مقدسة لا يمكن بيعها، وتتناقل بين الأجيال الذكور بالتوارث، هذا التناقل الذي سيؤدي الى تحولها إلى قطع صغيرة، وبذلك تصبح محدودة الإنتاج، ومن هنا تحول النشاط الرعوي إلى الإقتصاد البديل الذي يمكن التعويل عليه. وبقيت الملكية ثابتة فقط لدى الفلاحين الذين إنبثقوا عن الثورة الزراعية، وهم الفئة التي حافظت على العمل بالتوازي بين النشاط الرعوي والزراعي، لكن العشرية السوداء جعلت أغلبيتهم يتخلون عن النشاط الرعوي. كما شهدنا تراجعا لهيمنة الرأسمال القطيع التليد (المتوارث) على النشاط الرعوي. كل هذه العوامل ساهمت في إستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة. وشهدنا أيضا تواجد شرائح جديدة من الموَّالين والفلاحين من خارج دائرة العائلات المشهورة بممارسة هذين النشاطين، وسنجد الرأسمال بالشراكة وهو من العقود التي لم تكن مقبولة إجتماعيا سابقا، بإعتبارها إساءة إلى مكانة الفلاح. إذن نحن أمام واقع جديد أفرز لنا الموَّال الذي يلعب دورا يوازي أو يتجاوز مكانة الفلاح في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. لكن هل "الموَّال" الذي إستطاع إنتزاع مكانته بعيدا عن الفلاح حقق تحولات جديدة على مستوى تنظيم هذا النشاط الرعوي؟ وهل مثلت إستقلالية النشاط الرعوي عن الزراعة خطوة أولى لإعادة النظر في تنظيمه؟. قد يكون لمسألة التخصص في نشاط معين دور في إنتاج أساليب وأدوات جديدة تساهم في تطوير هذا النشاط، وذلك بسبب تضييق دائرة التفكير والجهد، ولكن لا يمكن التعويل على هذا المنطق بعيدا عن مساءلة الواقع المعاش الذي أثبت أنه نشاط مازال متمسكا بالتنظيم التقليدي.

وقد أعتبرت تجربة العشرية السوداء إختبارا حقيقيا للبينات التقليدية، لأنها أحدثت هزة عنيفة مست فضاء النشاط الرعوي، حيث أدت الى تفكيك العلاقة الجوارية بين الحظيرة والمنزل، والإنتقال من السكن المشتت إلى المتقارب.

أما التفكيك الفيزيقي للعلاقة الجوارية بين المنزل والحظيرة فقد نتج عنه اضافة مهام جديدة، والى نقص في عدد أفراد العمل خاصة النساء والأطفال. هذا الوضع الذي شكل أداة ضغط على أفراد العائلة العاملين بهذا النشاط. وهذا النقص في اليد العاملة الذي مهد الطريق امام وجود عمال اجانب عن العائلة في الحظيرة ، والتي كانت ستمثل مقدمة أولى لتأسيس تنظيم جديد يقوم على روابط جديدة، بما يساهم في حصر الحظيرة داخل النسق الاقتصادي وفصلها عن المنزل النسق الاجتماعي، لكن أفراد العائلة رفضوا ذلك، وفضلوا التمسك بالبنية التقليدية رغم ما يمثله ذلك من ضغط عليهم، لانهم مضظرون إلى تعويض فقدان جزء من يد العاملة العائلية بسبب بُعد الحظيرة عن المنزل. وهذا الواقع يكشف عن حجم التضحيات التي قدّمها هؤلاء الموَّالين من أجل إستمرارية هذا النشاط الرعوي وفق اليات التنظيم التقليدي في مقابل عدم الإنخراط في أساليب تنظيم جديدة. ويكفي أن نلاحظ شيوخا مسنين يزاولون الرعي، ومنهم من إضطر إلى إمتطاء الحمار حتى يستطيع مزاولة الرعي، بالإضافة إلى ذلك إستغلال الأطفال في أيام العطل. كشفت تجربة العشرية السوداء عن مدى قدرة هذه البنيات التقليدية على مقاومة كل أشكال الضغوطات، هذه التمسك الذي سيكون على حساب إدماج الحظيرة في الرؤية الاقتصادية التي تعزز فرص الانتاج.

أما فيما يرتبط بالإنتقال من السكن المشتت إلى السكن المتقارب فقد شكَّل هذا الإنتقال من فضاء معزول عن السكان الآخرين إلى فضاء يزدحم بالجوار تجربة جديدة للبنيات الرعوية، هذا التغيير جاء نتيجة العشرية السوداء، والتي أدرك من خلالها الموَّالون وغيرهم أهمية البعد الأمني في الإستيطان. وهنا سيدخل الموّال في تجربتين، **الأولى** تتمثل في السكن بجوار، وهو الذي طالما كان يتهرب منه حتى من المقربين إليه عائليا، لكنه هذه المرة سيبتلى بالجار الغريب. فكيف سيواجه هذه القيود والإكراهات الذي يفرضها المجال الجديد؟ **أما الثانية** مرتبطة بتجربة جيل الأبناء الذي إقترب من عالم المدينة، والذي سيكونون أمام فرصة للتعليم والتكوين، هل سيستطيع النشاط الرعوي الإحتفاظ بهذا الجيل المتعلم؟ أم سيتحول

التعليم إلى بداية الإبتعاد عن ممارسة النشاط الرعوي؟. يرى أمحمد بوخبزة أن تعميم تعليم أطفال البدو يعني وقف الحياة البدوية بشكل مؤكد لأنها ستمثل تهديدا بفقدان اليد العاملة، فهذا النشاط يرتكز على أفراد العائلة في العمل الرعوي. أما فيما يخص النقطة الأولى، فقد توزعت المواقف إلى ثلاث. فئة أولى فقد زاوجت بين السكن الجواري، أي سكنها بالقرية أو المدينة، وسكنها السابق المنعزل، حيث واصلت ممارستها للنشاط الرعوي، ومنهم من توقف في العشرية السوداء عن ممارسته، وعاد إليه بعد إنتهائها. ففي المدينة أو القرية تسكن العائلة، وتستفيد من كل المرافق التي توفرها مثل وجود المؤسسات، مدرسة، ومستشفى، النقل...، ويبقى في السكن الأصلي المعزول طيلة النهار يمارس عمله كما في الماضي. وفئة ثانية جعلت الحظيرة بعيدة عن المنزل، يعني الإضطرار بالتضحية بأحد أفراد العائلة الذي سيبقى في الحظيرة يحرس الماشية. وفئة ثالثة شيَّدت الحظيرة بالقرب من المنزل، وهي تنتقل يوميا إلى المراعي وتعود إلى المنزل. وهنا يمكن القول أنه حدث بما يشبه التسوية بين تصورين أو عالمين بالنسبة لجيل الأباء، الإستقرار بالسكن المتقارب يضمن عدة إمتيازات، منها توفر الأمن، المرافق العمومية...إلخ، وفي السكن المتشتت يضمن الإقتصاد، كما أنه يعيش بعيدا عن الجيران وعن ضوضاء المدينة والقرية، ويحقق بذلك نوع من الهدوء النفسي حيث يقضي معظم وقته في عمله بسكنه الأصلي، ويعود إلى المدينة في الليل بعد أن تنخفض الضوضاء فيها. يبدو أن جيل الأباء لم يقطع تماما مع علاقته بالماضي. إذن يمكن القول أن علاقته بالجار لم تتعمق، بل تتصل فقط بالمناسبات والبروتوكولات الإجتماعية. وهذا ما يظهر في سلوك السكان الأصلين ضد النازحين، عندما حاولوا طردهم وطالبوهم بهدم الحظائر المشيدة على اراضيهم، بينما في وقت سابق كانوا يستدعونهم للاستقرار بجوارهم، هذه الرؤية للغريب ستمنع النشاط الرعوي من الانفتاح على اليد العاملة الاجنبية، وبالتالي قطع الطريق أمام تشكل فكرة المهارة والكفاءة كعنوان لتقلد المنصب أو الوظيفة، بل يبقى الامر مرتبط بالنسق العائلي.

أما في ما يخص النقطة الثانية المرتبطة بجيل الثاني الأبناء المتعلمون وعلاقتهم بالنشاط الرعوي، ففي الماضي وضعت عدة تحديات وصعوبات أمام الأبناء في مواصلتهم للتعليم، فقد كانت المدارس التعليمية والتكوينية بعيدة، ويحتاجون إلى قطع مسافات طويلة قبل الوصول إليها، بالإضافة إلى ذلك إستغلالهم في أعمال الرعي مع نهاية الدوام الدراسي وفي العطل، ولذا إحتاج من يواصل دراسته إلى إيجاد عائلة تَتَعهَّده تقطن بالقرب من المؤسسات التعليمية، وهذا مما لم يتح إلا لعدد قليل من الأبناء. ولكن العشرية السوداء من خلال ما عرفته من موجة نزوح ريفي كبير قرَّبتهم من هذه المؤسسات، وهذا سيكون فرصة لهم في تحسين مستواهم الدراسي، ويخرجهم من العزلة التي كانت تشكل عالمهم السابق. أثبتت التجربة أن الأبناء بعد رفع مستواهم التعليمي توجهوا نحو وظائف وأعمال أخرى خارج الرعي والزراعة، وبذلك خسر النشاط الرعوي رهان إستقطاب هذه الفئة المتعلمة، والتي تمثل إحدى عناصر النخبة التي بإمكانها تطوير هذا النشاط، ويبقى نشاطا يستقطب الفئات الفاشلة دراسيا، أو تلك التي توقفت عن الدراسة بسبب من الأسباب، أو تلك التي لم تنجح في الحصول على عمل آخر، بينما تطوير اي انتاج يحتاج الى استقطاب ذوي المهارات والنخبة.

أثبتت التجربة أن التنظيم التقليدي إستطاع الصمود أمام تجربة إختبار تفكيك العلاقة الجوارية بين المنزل والحظيرة، وذلك بخلق تسوية بين تصورين متناقضين، بما يمرر هذه المرحلة. فعلي مستوى العائلة وجدنا تسوية بين جيل الآباء وجيل الأولاد، فلا يعني السكن بالقرية او المدينة مقاطعة المسكن الأصلي بالنسبة للاباء، أما بالنسبة لجيل الأبناء فلا يعني أنهم أبناء موّالين أن يواصلوا في نفس مهنة الأب. أما من جهة رهانه على إستقطاب الجيل المتعلم فيبدو أنه نجح في طردهم بعيدا بحكم أنه الجيل القادر على تهديد البنية التقليدية. لكن هذا لا يصمد كذلك أمام التجربة، فقد لاحظنا فئات متعلمة منخرطة في تربية الماشية إلا أنها لم تحدث أي تغير على مستوى تنظيم النشاط بما يقترب من التنظيم الحديث، رغم أن هذه الفئة المتعلمة يوجد من بينها من كان يعمل ولايزال يعمل في مؤسسات رسمية إلا أنهم يفصلون بين

العالمين، عالم المؤسسات الذي ينتمي إلى التنظيم الحديث، وبين عالم الرعي الذي يتمسك بالتنظيم التقليدي. فتلاحظ صاحب دكان يبيع المواد الغذائية وفي نفس الوقت هو موّال، لا يتوانى أو يغفل عن تدوين أي شيء يتعلق بالسلع، فيُدَوِّن ما يقدر ثمنه بـ 5 دنانير، بينما في مجال الرعي تموت له شاة يقدر ثمنها بـ 70000 دج فيمر عليها مرور الكرام، فلا تسحق التدوين، فهي تدخل في سياق "المكتوب". وهذا ما يثبت أن المشكل أعمق داخل النشاط الرعوي. وقد شهدنا نوعا من إنفتاح النشاط الرعوي على عقود الشراكة، التي طالما كانت صفقات مرفوضة ومنبوذة من قبل الموَّالين والفلاحين بصفة عامة، ولاحظنا صعود موَّالين جدد من خارج قائمة الموّالين القدامى، بالإضافة إلى ذلك وجود موّالين غير رسميين من الموظفين والتجار والمقاولين، قد يكون لوجود هذه الفئة الأخيرة دور في إعادة تنظيم النشاط بما يواكب التنظيم الحديث في المؤسسات التي عملوا فيها. لكن من خلال الواقع لم نشهد أي تغيير على مستوى تنظيم النشاط الرعوي، أما الشريك (المتعلم أو الموظف أو التاجر) أصبح مجرد ممول مادي فقط تاركا إدارة المشروع للموَّال. أما المتقاعد أو الموظف فهو يعمل بطريقة غير رسمية، فهو لا يشجع هذا النشاط على الإندماج أكثر في عالم المؤسسات، بل قد يساعده وجود الواقع السائد في هذا النشاط. أما الموَّال الجديد المتعلم لم يظهر أي طفرة على مستوى التنظيم بما يؤكد أن الواقع الرعوي يتجاوز إمكانياته.

وأظهرت تجربة الأفراد الفاعلين محدوديتها أمام واقع رعوي عصي على الترويض، فقد يعقد الأمل على الدولة عبر مؤسساتها، لكنها خسرت رهان إدماج الموَّالين في مؤسسات الدولة، رغم كل الحوافز والإمتيازات التي منحتهم إياها، مثل التلقيح المجاني للماشية، الإستفادة من العلف المدعم، الإعفاء الضريبي، التأمين الاجتماعي...، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أن الموَّال الأكثر تقدما الذي لديه بطاقة مهنية لا يقوم بتأمين نفسه. أما تأمين العمال وتأمين الماشية فهو يظهر أنه فعل بعيد المنال. فهو يحتاج الى البطاقة المهنية من اجل الحصول على الأعلاف المدعمة، وإذا ما إستطاع توفيرها – الاعلاف– بثمن رخيص خارج مؤسسات الدولة فإنه يقوم يتجميد البطاقة المهنية. وهناك أيضا جزء منه

مرتبط بسلوك الموَّال الذي يرى في الإبتعاد عن مؤسسات الدولة نوع من تحقيق الإستقلالية، فهو لا يحبذ أن يدخل في دائرة المراقبة. وفي جزء آخر مرتبط بتجاربه في إحتكاكه بالمؤسسات الرسمية والتي إصطدم بالكثير من العراقيل والتعقيدات، التي لا تحفزه على الإندماج في عالم المؤسسات، بالاضافة الى مستوى الدراسي المتدني لدى غالبية هذه الفئة.

وبالتالي يمكن القول أن الموَّال لم يصل إلى درجة الثقة في مؤسسات الرسمية بحيث يبادر إلى الإندماج في عالم المؤسسات. لازال يراهن في ديمومته وتحقيق أهدافه من خلال إعتماده على التنظيم التقليدي، والذي يعني ترسيخ ذوبان النشاط الرعوي في القيم التقليدية السائدة، ومقاومة أي محاولة لإقامة حواجز بين قيم النشاط الرعوي وقيم المجتمع التقليدية.

وقد يكون الإنتقال إلى خطوة أخرى، اي منطق الضرورة التي يجسّدها حاجة الموّال إلى البيطري إنطلاقا من حاجة الماشية للعلاج، ومما يغذي هذا المنطق هو علاقة الصحة بالإنتاج الحيواني، التي قد تظهر فيها المصلحة الإقتصادية كحافز للموَّال بالإصرار على علاقة التعاون مع البيطري. يبدو أن للواقع الرعوي منطق آخر، قد لا تسعفه البيطري حقيبته المحملة بالعلاج ومبادرته للانتقال الى الحظيرة في تحقيق هدف التعاون، فقد وجد البيطري نفسه مقذوفا به في واقع رعوي غير مهيكل، في نشاط يعيش على طبيعته خال من أي تعقيدات تعرفها التنظيمات الحديثة مثل تقسيم العمل، الهرمية، السلطة وما إلى ذلك. وبطريقة أو بأخرى وجد البيطري نفسه خاضعا لهذا الواقع، ومندمجا فيه، كما صرح أحد البياطرة **(أردت ان أغير فوجدت الواقع أكبر مني)**، فقد يرفض البيطري مثلا إعطاء الموّال الدواء بدون تشخيص مباشر للشاة، لكنه قد يتفاجأ بحضور والده – والد البيطري– يأمره بمنح الدواء لذلك الموَّال، فيجد نفسه بين موقفين، عصيان والده الذي يمثل نتهاكا للقيم التقليدية، وبالتالي سيكون موقفه له تداعياته على مستقبل علاقاته العائلية هذا من جهة. ومن جهة أخرى أخلاقيات المهنة التي تفرض على البيطري الالتزام والتقيد

بها، فهو في حقيقة الأمر لا يواجه مجتمع الموَّالين بل هو يواجه مجتمع بأكمله، ومما يزيد الأمر تعقيدا معظم عمله يتركز خارج العيادة حيث يتورط أكثر داخل البنية الإجتماعية التقليدية، بحكم أن قيم الحظيرة والمنزل هي واحدة، هذا من ناحية علاقته بالموَّالين، وهل البيطري يحمل من الإستعدادت النفسية والإجتماعية لمواجهة هذا الواقع الرعوي!!

يمكن القول في الأخير أن النشاط الرعوي نجح في رهانه في التشبث بالتنظيم التقليدي، حيث إختار التماهي في البنية التقليدية وهي سر استمراريته، وقف أمام أي محاولة بناء جدار التمايز يميزه عن المنظومة التقليدية، اي تفكيك النسق المنزلي العائلي عن النسق المؤسساتي الذي يرتبط بالنشاط الاقتصادي الرعوي، وكشفت تجربة العشرية السوداء مدى تمسكه بها، عندما أبعدت الحظيرة عن المنزل علَّها تخلق نوعا من التمايز والتباين، لكن تجربة الفصل الفيزيقي غير كافية لخلق فصل بين قيم المنزل وقيم العائلة، قد خسرت كل الرهانات في بناء الحدود سواء عبر الأفراد أو من خلال المؤسسات، فمن داخل العائلة الأبناء بعدما تَّعَلموا وتكَّونُوا إنتقلوا إلى أنشطة أخرى، أما العمل بالتوازي بين العمل الرسمي والنشاط الرعوي والذي عرف انخراط فئة الموظفين والتجار والمقاولين فقد وجدوا أنفسهم مُكبَّلين، سواء من خلال القانون الذي يمنعهم من مزاولته كنشاط ثاني، وبالتالي لا يشجعهم ذلك في المشاركة بناء جدار التمايز والتباين، أو أن بناؤه أكبر من إمكانياتهم. وقد يأتي بناء الجدار من قوة أكبر هي الدولة عبر مؤسساتها، ولم تنجح التجربة. وفي الأخير تم الرجوع الى منطق الحاجة الذي يفرضه طبيعة مهنة البيطري، ولكنه إصطدم بواقع رعوي له تصوراته وتمثلاته الخاصة به.

يبدو أن الدخول في تنظيمات حديثة في النشاط الرعوي يصطدم ببنية إجتماعية تقليدية عصيَّة، التي يستحيل معها بناء جدار التمايز والتباين في ساحة يستولي عليها الشفهي، "إن أهم شيء أسهم في تطور التنظيمات الحديثة ما يسمى بالتباين أو التمايز، فإذا كانت المجتمعات القديمة أو البسيطة تؤدي نفس

الوظائف وتمارس في وحدة كاملة، ذلك عن طريق متكاملة، ذلك عن طريق إمتثال الأعضاء لمعايير السائدة في القبيلة فإن المجتمعات الحديثة تؤدي نفس التكامل ولكن بصورة متباينة فبدلا من تركيز هذه الوظائف على نطاق وحدة إجتماعية واحدة وهي الأسرة الممتدة مثلا أصبحت تؤدي في وحدات إجتماعية متعددة ومختلفة، وهذا التباين يشكل عاملا هاما في نمو الثورة التنظيمية الحديثة لأنه من جهة يسمح بإقامة وحدات إجتماعية جديدة تهدف إلى أداء وظائف متخصصة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والتوزيع ومن جهة أخرى أن هذه الوحدات تقام بصورة مقصودة وهو ما يجعلها تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى."[1] بينما النشاط الرعوي بالمنطقة لازالت تهيمن عليه الممارسات والتمثلات التقليدية، إلى الحد الذي تتخذ فيه كل معاملة طابعًا تفاوضيًا، بحيث تنجمد القوانين والإجراءات الرسمية أمام حضور "الجسد الإنساني المفاوض" الذي يعيد صياغة مسار التفاعل انطلاقا من منطق شخصي واجتماعي خاص. فالقانون الذي يُفترض أن يؤطر الممارسات وينظم العلاقات داخل هذا الحقل الرعوي، يفقد فعاليته ويصبح قابلًا للتجاوز أو التعليق في أية لحظة بفعل تدخل هذا الفاعل الاجتماعي، الذي بدوره يُعيد تشكيل اللعبة بتوازناتها بحسب ما يقتضيه نسقه الرمزي والمعرفي والاجتماعي والثقافي.

وبذلك تتواصل رحلة ارجاء لحظة تاسيس التنظيم على أسس عقلانية حديثة، وتجهَض في كل مرة إمكانات التراكم المؤسسي والتنظيمي الذي يُعد شرطًا أساسيًا لتحديث اي قطاع وبناء قواعد إنتاجية مستدامة. وفي نهاية يبقى الإنتاج الرعوي رهينًا لهيمنة هذه التمثلات والممارسات السائدة، التي تُعيق كل مبادرة لإرساء نموذج حديث للتسيير والتنمية داخل النشاط الرعوي.

[1] حسان الجيلالي، مرجع سابق، ص17-18

الملاحق

الجدول 1: عدد الماشية (الأغنام والأبقار والماعز) لمدة خمس سنوات متتالية بمنطقة وادليلي.

السنوات / الماشية	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع الكلي	النسبة المئوية
الأغنام	39940	43176	37711	37781	33530	192138	91.20%
الماعز	1600	1963	3150	2203	3754	12670	06.00%
البقر	1110	1147	1277	1275	1035	5844	02.80%
المجموع	42650	46286	42138	41259	38319	210652	100%

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية تيارت

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1- الإطار القانوني لحماية الصحة الحيوانية في القانون الجزائري.

2- انسليم ستراوس، جوليت كوربين، **اساسيات البحث النوعي، اساليب واجراءات النظرية المجذّرة**، تر: عبدالله بن حسين الخليفة، الرياض، 1999

3- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع على ملكية اللارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، 1830-1962، ج1، 2008، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.

4- بوحفص، عبدالكريم **تطور الفكر التنظيمي، الرواد والنظريات**، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2017.

5- بورديو بيار ، **عن الدولة**، تر: نصير مروة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2016.

6- بوزناشة توفيق ، **دليل الجمهورية**، ط1، ج2، جانفي 1915.

7- حسان الجيلالي، **التنظيم والجماعات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 2008.

8- زهير فخر الجليلي، جلال إيليا القس، **انتاج الاغنام والماعز**.

9-

10- سالم شدي سيد، **التأمين، المبادئ والاسس والنظريات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2015.

11- سماتي الطيب، **التامينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2018.

12- سوتيريوس سارانتاكوس(2017)، **البحث الاجتماعي**، تر: شحدة فارح، بيروت، ط1.

13- السويدي محمد ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون الجزائر. ص 119-120.

14- شارل اندري جوليان، **تاريخ افريقيا الشمالية**، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1983،ط2.

15- الشقيري عبدالمنعم ، **العقلنة عند ماكس فيبر**، المركز العربي للابحاث والدراسات، ط1، 2021.

16- صاري جيلالي ، **تجريد الفلاحين من اراضيهم 1962/1830**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2010.

17- **طرق الاستفادة او التخلص من مخلفات المسالخ**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية.

18- على فؤاد أحمد، **علم اجتماع الريفي1981**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان.

19- عمار راحم منصور، **اساسيات انتاج الاغنام والماعز**.

20- فزة جمال ، **سوسيولوجيا التنظيمات اسس وإتجاهات**، الرباط، المغرب 2013.

21- كريب إيان ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة،1999.

22- مسلم عبدالله حسن ، **ادارة التامين والمخاطر**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2015

23- الوردي علي ، **منطق ابن خلدون**، دار كوفان، لندن، ط2، 1994.

الرسائل الجامعية

1- خالدي محمد ، **تمثلات السلطة التنظيمية لدى عمال الصناعة بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص38.

2- دريس سفيان، **التغير الاجتماعي واستقرار البدو في الجزائر، مقابلات مع بدو منطقة الجلفة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، 2005-2006، جامعة الجزائر

3- تومي حسين، **النمو السكاني واثره في نشاة المدن وتطورها في العالم دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018)**. اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الديموغرافيا. 2018-2019، جامعة الجزائر، ابوالقاسم سعد الله، الجزائر.

4- جمج فوزي ، **(حياة الترحال بين الاستمرار والزوال) دراسة انثربولوجية حول نمط الانتاج الرعوي عند البدو الرحل** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير ، CRASC، 2010

5- معطى الله علي ، **التنظيمات المهنية الفلاحية في الجزائر، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الاداري**، جامعة الجزائر كلية الحقوق.

6- ملوك محفوظ، **المسؤولية المدنية لمنتج الدواء، دراسة مقارنة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص**، 2018-2019، جامعة احمد دراية، ادرار.

7- مولاي حاج مراد، **العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسان صناعية بمنطقة طرارة**، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، 2005، جامعة السانيا، وهران.

المقالات العلمية

1- بارك فتيحة ، دور المراة الامازيغية في الحفاظ على الثقافة الغذائية الاصلية، دراسة اثنوغرافية على احدى الاسر الامازيغية بمنطقة تاوغريت بولاية الشلف، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ج7، ع1، 2021.

2- بالسعود عمر ، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الاصاحات الليبيرالية (1963-2002)، **مجلة انسانيات**، ع22، اكتوبر-ديسمبر 2003، ص24 (9-38).

3- بلمداني نوال ، السلطة والقبائل الرعوية بمجالات المغرب الاوسط، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**،ج1،ع1، 2015،،

4- بن علو سلطان ، بن قو امل، الاطار القانوني لحماية الصحة الحيوانية في التشريع الجزائري، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ج5، ع2، 2020.

5- بوراس فاطمة ، تشخيص واقع التامين الفلاحي بالجزائر، **مجلة الابداع**، ج11، ع 1، 2021.

6- تريعة نوارة ، دور النظام القانوني للخدمة الوطنية في تدعيم العلاقة المدنية – العسكرية، **مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية**، ج 05، ع 01، السنة 2020.

7- حاوشين ابتسام، السياسة الزراعية في الجزائر ومامدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**،01-12-2014 ، ج3،ع2.

8- حمداوي محمد ، المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي: الدار والقرية لدى بني سنوس، **مجلة انسانيات**، ج3، ع7، 1999.

9- الديكي محمد ، الطقوس والمعتقدات المتصلة بالانتاج الرعوي في الاردن "دراسة لغوية" **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**. ب/ قسم الآداب والفلسفة . ع11 -جانفي.

10- ربيع واصل درويش، عون تركماني، دراسة لتطبيق نظام تحليل المخاطر لنقاط التحكم الحرجة بمسلخ حماه البلدي، Assiut Vet. Med. J. Vol. 58 No. 135 October 2012

11- براق زكريا ، ماكس فيبر: الدين واخلاق العمل والراسمالية، مجلة التفاهم، ج9، ع34، 30 سبتمبر 2011.

12- سعادة ياسين ، التحليل السوسيولوجي لتاريخ الجزائر الى اين وصلت النقاشات حول التشكيلة الاجتماعية لجزائر ماقبل الاحتلال الفرنسي، **مجلة الخلدونية**، ج6، ع1، 01-09-2013.

13- ضو خالد، احكام تربية الحيوانات وبيعها في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، **مجلة النبراس للدراسات القانونية**، ج6، ع1، اوت 2021.

14- طرق الاستفادة او التخلص من مخلفات المسالخ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، السعودية، 1429هـ

15- طيب عثمان، الجمع بين تربية الماشية و الزراعات المسقية. ضرورة أم اختيار في منطقة أقصى شمال الشط الشرقي، **مجلة انسانيات**،ع:38, اكتوبر- ديسمبر 2007.

16- عادل زيادي، ليلى شيخة، "دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر، حالة تربية المواشي والانتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2021"، **مجلة الاقتصاد المال والأعمال**، ج8، ع1.

17- عاشوري ساجية، تجارة الصوف خلال الفترة العثمانية، **مجلة الدراسات الاثرية**، ج19، ع1، 2001.

18- عبدالباقي غفور، **واقع الانثربولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة الفكر المتوسطي**، ج10، 2(2001).

19- عبدالحميد قادم، موازنة مبيعات البذور وسيلة لزيادة مردودية محاصيل الحبوب -دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بأم البواقي، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، ج9، ع1، جوان2022.

20- عبدالعزيز عروانة، **صحة اللحوم وتقاناتها**، مدير الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2012-2013.

21- عزة عبدالناصر ، نوي عبدالنور، تدابير الحماية الصحية للثروة الحيوانية ودورها في تعزيز المنتوج الوطني (دراسة قانونية)، **مجلة صوت القانون**، ج8، ع2، 2022

22- على طيب ابراهيم، **مساكن القرى الاشتراكية: ماذا بعد اكثر من اربعين سنة؟**، ج25، ع4، 2021.

23- غريد جمال، العامل الشائع، عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، **مجلة انسانيات**، ج1، ع1، (30-04-1997)

24- قاشي علال، تحول استغلال العقار الفلاحي من حق الانتفاع الدائم إلى اسلوب الامتياز الفلاحي، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية** (2020)، ج3، ع4.

25- قوراري عيسى، عادات العمل عند قبيلة حميان البدوية، مقاربة انثربولوجية، **مجلة انثربولوجية الاديان**، 15-06-2010.

26- كروم عيسى ، استئجار الراعي في أرياف المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل، **مجلة روافد**، ج3، ع2، ديسمبر 2019.

27- كوت مارك ، هل يوجد فلاحون جزائريون، تر: محمد غالم، **مجلة انسانيات**، ع7، 1999.

28- مراد مولاي حاج ، (تيميمون 24 ،23 ،22نوفمبر ،) 1999، **مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية**، أعمال الملتقى الوطني "أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر،" منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر.

29- مرضي مصطفى ، المجتمع الريفي، من الاستقلالية الى التبعية، معالم ودلالات، **مجلة انسانيات**، ج3، ع1، جانفي-افريل 1999.

30- نبراس طه خماس، سميره حسن عطية، ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان انموذجا للعام 2016، **مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية**، العدد5، ج42، 2017.

المراجع بالكتب الاجنبية

1- Bencherif Slimane, Origines et transformation récente de l'élevage pastoral de la steppe Algérienne, **Revue internationale des études du développement** , 2018/4 N° 236.

2- Boukhobza Mhamed, 1976, **L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie**, Ed. ENAG.

3- Boukhobza Mhamed, **societe nomade et Etat algerien**, politique african et societes nomades juin 1989.

4- Durkeime. E. **Sociologie et philosophie,P.U.F Paris,1967**

5- Dominique Aimon, **le concept de représentation**, DEA en science de l'éducation.1989.

6- Gherras Mohamed, **La pla de l elevage dans la vie de la Communaute "les contrats d elevage: Passé et présent"** . Rev.sci.univ de Constantine.n9. 1998

7- Guillermou Yves, **developpement pastoral en l algerie : dirigisme ou laissez -faire** ?, Cah. Sci. Hum. 26 (1-2) 1990.

8- Henni Ahamed, **la colonisation agraire et sous developpement en algerie,** enag edition, Algerie, 2009.

9- Mary. J Hatch, **organization theory, modern, symbolic and post modern,** E3, Oxford, 2013.

المواقع الكترونية

1- https://www.elmasdaronline.dz

2- https://almerja.com/more.php?idm=184545

3- https://almerja.com/more.php?idm=184546

4- Asjp

5- Sndl

6- Fao

7- العلوم الاجتماعية في الجزائر : ممارسات وتحديات وآفاق.
https://www.youtube.com/watch?v=6FjzYcMJhLo)

"L'activité pastorale en Algérie : Représentations et pratiques - Une approche sociologique dans la région de Ouedlili"

Résumé :

Cette étude est descriptive et analytique et vise à examiner la situation actuelle de l'activité pastorale dans la région de Oued Lili en analysant les pratiques et les représentations dominantes dans ce domaine. L'objectif est de révéler comment l'activité pastorale est organisée, étant donné qu'elle reste une activité économique et sociale importante dans la région. La recherche s'appuie sur une approche qualitative et utilise plusieurs techniques : l'observation, l'observation participante, ainsi que des entretiens libres et semi-directifs. Les résultats montrent que l'organisation pastorale est encore pratiquée de manière traditionnelle malgré les nombreux changements et transformations qu'a connus l'Algérie.

***Mots clés** : Activité pastorale- Pâturage-Éleveur-Décennie noire -Organisation pastorale - Vétérinaire*

« Pastoral Activity in Algeria: Representations and Practices - A Sociological Approach in the Ouedlili Region»

Abstract :

This study is descriptive and analytical, aiming to examine the current state of pastoral activity in the Oued Lili region by analyzing the prevailing practices and perceptions in this field. The goal is to uncover how pastoral activity is organized, given that it remains an important economic and social activity in the region. The research relied on a qualitative approach and used various techniques: observation, participant observation, and both unstructured and semi-structured interviews. The results showed that pastoral organization is still practiced in traditional ways despite the numerous changes and transformations that Algeria has undergone.

***Key words** :* Pastoral activity-Grazing-Breeder-Black Decade-Pastoral organization-Veterinarian

"النشاط الرعوي في الجزائر: تمثلات وممارسات مقاربة سوسيولوجية بمنطقة وادليلي"

الملخص:

تعتبر هذا الدراسة وصفيَّة تحليلية تحاول دراسة الوضع الحالي للنشاط الرعوي في منطقة وادليلي من خلال تحليل الممارسات والتصورات السائدة في هذا المجال. الهدف هو الكشف عن كيفية تنظيم النشاط الرعوي كونه نشاطًا إقتصاديًا وإجتماعيًا لا يزال يحتفظ بأهميته في المنطقة. إعتمد البحث على المقاربة الكيفية، وإستخدم تقنيات متعددة: الملاحظة، والملاحظة بالمشاركة، والمقابلات الحرة والنصف موجهة. وقد أظهرت النتائج أن التنظيم الرعوي لا يزال يُمارَس بأساليب تقليدية رغم كل التغيرات والتحولات التي شهدتها الجزائر.

كلمات مفتاحية: النشاط الرعوي – الراعي- الموّال- العشرية السوداء- التنظيم الرعوي- البيطري